المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــارير
لجنـــة العـدل والتشريـع وحقوق الإنســان
حـــــــول
مشاريع الميزانيات الفرعــية لـ:

- **وزارة العدل**
- **المجلس الأعلى للسلطة القضائية**
- **الأمانة العامة للحكومة**
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان**
- **الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة**
- **المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج**
- **المحاكم المالية**
- **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

محتوى التقرير

1-التقديم العام

2- وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الوزير
- العرض التقديمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

3- الأمانة العامة للحكومة

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الأمين العام للحكومة

4- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

- التقريـــــــر
- العرض التقديمي للسيد وزير الدولة

5- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

- التقريـــــــر
- العرض التقديمي للسيد وزير الدولة

6- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

- التقريـــــــر
- كلمة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان
- العرض التقديمي للسيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

7- المحاكم المالية

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات

8- المجلس الوطني لحقوق الإنسان

- التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير العدل

9- الملحق

- أوراق إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

بطاقة تقنية

- **رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:**

السيد عزيز مكنيف

- **مقرر اللجنة:**

السيد عبد القادر الكيحل

- **تاريخ التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية: 3 دجنبر 2021**

- **عدد الاجتماعات:** 8

- **الطاقم الإداري الذي أعد التقارير تحت إشراف المقرر:**

السيد يونس فيرانو: (رئيس مصلحة اللجنة)

- السيد سعيد بوجغاض
- السيد يونس أفرياط
- السيد عادل أزيرار

كتابة اللجنة:

- السيدة لطيفة الولادي
- السيدة خديجة بومالك

التقديم العام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2022، المندرجة في إطار اختصاصاتها بمقتضى المادة 92 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وهي:

- وزارة العدل؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- الأمانة العامة للحكومة؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المحاكم المالية؛
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

لقد انكبت اللجنة على تدارس مشاريع الميزانيات القطاعية خلال الفترة البرلمانية الممتدة من 23 نونبر إلى 3 دجنبر 2021، في إطار الالتئام في سبع اجتماعات، حرص خلالها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة وغير أعضاء اللجنة على المشاركة فيها بكل مسؤولية، تأكيدا منهم على دور مجلس المستشارين في تقييم وتقويم السياسات القطاعية، من مدخل تشخيص الواقع التدبيري للقطاعات في مختلف تجلياته، ابتغاء استخلاص مكامن العجز والقصور، وطرح الاقتراحات والبدائل الكفيلة بالرفع من حكامة القطاعات، ونجاعة البرامج الإستراتيجية المتبناة، ولهذا لا يسعني إلا التنويه بالسيدات والسادة المستشارين على ما تكبدوه من مشاق، وما اتسموا به من جلد وصبر، في سبيل الحضور الكمي والأداء النوعي القيم، قصد إبراز خصوصية المجلس على

مستوى الطرح والنقاش، وبالتالي المضي قدما نحو إنجاح هذه المحطة الدستورية المتميزة.

وأود في السياق ذاته أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مكتب اللجنة لقاء تدبيرهم المحكم لعمليات البرمجة، وللسيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، الذي أدار الاجتماعات، بحكمة وتميز، مما أسهم في مرور أشغال الاجتماعات في أجواء تطبعها المسؤولية والاحترام والعطاء البرلماني الجاد، كما لا تفوتني الفرصة لأتقدم أيضا بالشكر الموصول إلى السادة الوزراء والمسؤولين عن القطاعات، عما قدموه من وثائق ومعطيات مرجعية، وما طرحوه من شروحات وتوضيحات، تهم المنجزات المحققة، والبرامج الإستراتيجية المسطرة خلال السنة المالية 2022.

ولقد كانت الاجتماعات المخصصة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية برسم سنة 2021، مناسبة استغلها السيدات والسادة المستشارون لتقديم التهاني للسيدات والسادة الوزراء على الثقة المولوية الغالية التي حظوا بها، جراء تعيينهم من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كأعضاء في الحكومة، بعد الاستحقاقات الانتخابية لـ 8 شتنبر 2021، متمنين لهم كامل التوفيق والسداد، لما فيه خير ومصلحة بلدنا العزيز.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تناول السيدات والسادة المستشارون بالدراسة المستفيضة والتقييم البناء، مختلف البرامج الإستراتيجية والإجراءات الرامية إلى استكمال تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة، إذ تم التوقف مطولا عند مسار الإصلاح في كافة محدداته وتوجهاته، كما طرحت جملة من الملاحظات والاقتراحات المتمثلة في تدعيم وتعزيز استقلالية القضاء، ومراجعة السياسة الجنائية الوطنية عبر الإسراع بإحالة مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية على البرلمان، وتحديث المنظومة التشريعية المؤطرة لقطاع العدالة، وعصرنة الأنظمة القانونية للمهن القضائية والقانونية، وتطوير مهنة المحاماة مع ما تقتضيه التحولات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وترسيخ الفعالية في الإدارة

القضائية، والاستمرار في تأهيل وعصرنة الإدارة القضائية للوصول إلى المحكمة الرقمية، كما تمت الإشادة بالاختيار القائم على منح نوع من الاستقلالية الوظيفية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

شكلت مناقشة حصيلة الأمانة العامة للحكومة فرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به في مجال صناعة التشريع، والمواكبة القانونية للعمل الحكومي، وللتأكيد على ضرورة مواصلة تنزيل الدستور، مع الإشارة إلى وجوب الانكباب على ورش تحيين المنظومة القانونية الوطنية على ضوء مستجدات الوثيقة الدستورية والمواثيق الدولية، ثم الدأب على إرفاق مشاريع القوانين ذات البعد الإستراتيجي بدراسة الأثر، وإحداث جسور التواصل البناء بين مجلس المستشارين والأمانة العامة للحكومة، للتعاون في القضايا الإستراتيجية المشتركة.

شكلت المناقشة المنصبة على مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مناسبة للتنويه بالمجهودات الرامية إلى توطيد آليات التنسيق المؤسساتي بين مجلس الحكومة ومجلس المستشارين، والتأكيد على ضرورة التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية التشريعية والرقابية خاصة على مستوى الأسئلة الكتابية، والسير نحو مأسسة مهمة الناطق الرسمي باسم الحكومة، عبر اعتماد إستراتيجية مركزية للتواصل، تكرس مبدأ التفاعل الفوري والفعال مع مختلف القضايا التي تحظى باهتمام الرأي العام.

وبخصوص مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد تمحور النقاش حول منجزاتها وبرامجها المستقبلية، مع التذكير بما تعرفه المنظومة السجنية من إكراهات ناجمة عن الاكتظاظ، وعدم تجديد بعض مكونات البنية التحتية السجنية، ومحدودية الإمكانات البشرية والمالية، وعلى إثر ذلك تم طرح مجموعة من الاقتراحات، الرامية إلى تحسين الأوضاع وصيانة كرامة السجناء والحفاظ على حقوقهم، بغاية أن تكون المنظومة السجنة مرآة تعكس تطور المشهد الحقوقي ببلادنا، مع رفع توصية للحكومة تقضي بالزيادة في الاعتمادات والمالية والموارد البشرية المخصصة لهذا القطاع.

وتوقف السيدات والسادة المستشارون عند حصيلة وبرنامج عمل المحاكم المالية، في إطار الحرص المؤسساتي على تخليق الحياة العامة، والإسهام في إقرار الحكامة الإدارية والمالية في المرافق العمومية الوطنية، مع اقتراح التتبع الشامل للتوصيات الصادرة عن المحاكم المالية، ومراجعة مدونة المحاكم المالية تماشيا مع الأهداف الدستورية المسطرة، لجعلها قضاء متخصصا في الجرائم الاقتصادية والمالية.

وتطرق السيدات والسادة المستشارون في معرض مناقشتهم لمشروع ميزانية المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لدور هذه المؤسسة في مجال حماية حقوق الإنسان، وفي الإسهام في نشرها مجتمعيا، وأشادوا بالمسار الحقوقي للمغرب الذي مكنه من الاصطفاف إلى جانب مجموعة من الدول السائرة بقوة في مجال الانتقال الديمقراطي، وتم التأكيد على أن هذا المسار تشوبه بعض الإشكالات والصعوبات التي يتعين التصدي لها بما يتماشى مع متطلبات تدعيم دولة القانون، ثم التعاطي معها بما يخدم الإشعاع الحقوقي لبلادنا، مع ضرورة استثمار حرية التعبير لخدمة مختلف الملفات والقضايا الوطنية الإستراتيجية.

وتجدون في هذا التقرير العروض التقديمية للسيدات والسادة الوزراء والمسؤولين الأولين عن المؤسسات والمندوبيات، وتفاصيل المناقشة من طرف السيدات والسادة المستشارين، والأجوبة المقدمة عما ورد فيها من ملاحظات واستفسارات واقتراحات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات و السادة المستشارون المحترمون؛

في الاجتماع المنعقد بتاريخ 3 دجنبر 2021، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022، وفق النتائج التالية:

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
وزارة العدل	ميزانية التسيير	6	5	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	6	5	لا أحد
	الميزانية برمتها	6	5	لا أحد
الأمانة العامة للحكومة	ميزانية التسيير	8	3	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	8	3	لا أحد
	الميزانية برمتها	8	3	لا أحد
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	ميزانية التسيير	6	5	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	6	5	لا أحد
	الميزانية برمتها	6	5	لا أحد
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	ميزانية التسيير	6	5	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	6	5	لا أحد
	الميزانية برمتها	6	5	لا أحد
المحاكم المالية	ميزانية التسيير	9	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	9	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	9	2	لا أحد
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	ميزانية التسيير	9	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	9	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	9	2	لا أحد
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	ميزانية التسيير	10	2	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	10	2	لا أحد
	الميزانية برمتها	10	2	لا أحد
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	ميزانية التسيير	9	3	لا أحد
	ميزانية الاستثمار	9	3	لا أحد
	الميزانية برمتها	9	3	لا أحد

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية لـوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل ومشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة هذان المشروعان في اجتماعيها المنعقدين على التوالي بتاريخ 24 و30 نونبر 2021، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا استعرض من خلاله حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2021، والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2022، والبرامج المسطرة والمزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة، القائمة على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه ورسائله السامية، وكذا على مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير أن تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية مستقلة تنزيلا للمقتضيات الدستورية لسنة 2011، شكل محطة تاريخية، توجت مسارا إصلاحيا لتحقيق الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، وما تم بلوغه من منجزات ونتائج تحققت بفعل العمل الجاد والإرادة

الصادقة التي يتحلى بها كل الفاعلين في منظومة العدالة، ولعل أبرز مجال لتجسيد هذا التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية، هو قرار الهيئة المشتركة الموقع عليه بتاريخ 6 أبريل 2021، في مجال الإدارة القضائية، وذلك بقصد توفير الشروط اللازمة لضمان التدبير الأمثل للإدارة القضائية ونجاعتها، وتأمين حسن سير مرفق العدالة.

وتماشيا مع متطلبات تعزيز الرقمنة والتحديث، أبرز السيد الوزير أن التحول الرقمي للعدالة ببلادنا يشكل إحدى الرهانات الأساسية، باعتباره أداة أساسية لإدارة التغيير على كل المستويات، ولهذا الغرض تم إحداث لجنة خاصة ستنكب على إعداد جدول محدد لتنزيل المخطط المديري المعد سلفا من الوزارة، والذي رصد نقط القوة والضعف في المنظومة المعلوماتية، وسيتم تنظيم يوم دراسي حول إعداد دليل شامل للإجراءات والمساطر بكل أنواع محاكم المملكة، لاعتماده في تطوير البرمجيات، تحقيقا لنجاعة أكبر في التدبير الإداري والقضائي.

وأوضح السيد الوزير أن الوزارة ستعمل على تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، من خلال تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة خاصة المحاكمة عن بعد، وذلك بإعداد مشروع قانون الوسائط الالكترونية في التقاضي، وتحديث وتطوير آليات العدالة الجنائية، وتعزيز وسائل مكافحة الجريمة، وإحداث مرصد وطني للإجرام وبنك وطني للبصمات الجينية وسجل عدلي وطني ممركز، وترسيخ سيادة القانون في الميدان الاقتصادي، وجعل مرفق القضاء رافعة أساسية للتنمية وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار والمقاولة، ثم تعزيز الحماية القانونية لحق الملكية عبر رقمنة سجلات الأملاك بالمحاكم الابتدائية، وإحداث وكالة مستقلة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة، ومراجعة نظام صندوق التكافل العائلي من أجل توسيع دائرة المستفيدين منه، والرفع من قيمة المبالغ الممنوحة

للمستفيدين منه، ولتبسيط مسطرة معالجة الملفات واستخراج التعويض بكل يسر ستعمل الوزارة على توظيف مساعدات اجتماعيات لهذا الغرض، كما يرتقب الرفع من قيمة التعويض.

ويحتل إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، حسب تعبير السيد الوزير، مكان الصدارة في برامج الإصلاح، لأنها تهدف إلى تعزيز الثقة في هذه المنظومة من خلال الرفع من كفاءة عنصرها البشري وتطوير أدائه على صعيد كل مكونات منظومة العدالة، وهو ما يقتضي توفير مؤسسات قادرة على تأهيل مختلف العاملين في هذه المنظومة، وتحسين شروط الولوج إلى المهن القضائية والقانونية، وضمان جودة التكوين الأساسي، والارتقاء بمستوى التكوين المستمر وتوسيع مجال التكوين المتخصص، وكذا تقوية القدرات المؤسساتية للمهن القضائية والقانونية، ودعم آليات تعزيز ثقة المواطن في هذه المهن.

ومن زاوية أخرى، استعرض السيد الوزير المخطط التشريعي الذي ستنكب الوزارة على تنزيله سواء في المادة الجنائية أو المدنية، مشيرا إلى أن مجال التعاون الدولي في مجال العدالة يحظى بأهمية كبرى، لكونه يعزز مكانة المغرب إقليميا وقاريا، وبالتالي سيتم تقوية علاقات التعاون القضائي الثنائي المغربي الإفريقي، ودعم علاقات التعاون الثنائي مع دول أمريكا الجنوبية، ثم إبراز مكانة المملكة المغربية كعضو فاعل داخل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، مع مواصلة تنفيذ برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي، مضيفا، في سياق آخر، أن هيبة العدالة لا تكتمل إلا بوجود بنايات لائقة ومحترمة تليق بمكانة السلطة القضائية، وفي هذا الصدد سطرت الوزارة برنامجا طموحا للنهوض بالبنية التحتية لكل محاكم المملكة، من خلال تشييد بنايات جديدة، وتهيئة وتوسعة البنايات الحالية، التي لا تزال صالحة للاستعمال، فضلا عن تشييد قصور للعدالة في المدن الكبرى، التي تعرف نشاطا قضائيا كبيرا، مع توفير التجهيزات اللازمة لها، لتمكينها من أداء وظيفتها على أكمل

وجه، وذلك كله في إطار نمط موحد يراعي عنصر الجمالية والهيكلة المعمارية الخاصة، التي تميز المرافق القضائية بالمملكة.

وفي ختام هذا العرض، بسط السيد الوزير المعطيات الخاصة بتنفيذ الاعتمادات المالية برسم سنة 2021، والمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، بحيث خصص له برسم السنة المالية 2022، ميزانية تتوزع على الشكل التالي:

- مزانية التسيير:
  - الموظفون: 5 020 563 000.00 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 283. 949 000.00 درهم.
- ميزانية الاستثمار:
  - اعتمادات الأداء 2022: 190 490 000.00 درهم؛
  - اعتمادات الأداء 2023 وما بعدها: 200.000.000 درهم.
- الصندوق الخاص لدعم المحاكم: تسبيق 400.000.000 درهم.
- صندوق التكافل العائلي: 160.000.000 درهم.

وفيما يتعلق بالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، أبرز السيد الوزير أن الحكومة تولي عناية خاصة لعملها من أجل تأمين الانسجام والالتقائية في مجال حقوق الإنسان، الذي يتسم بالطابع العرضاني وتعدد الفاعلين المتدخلين، وقد واصلت هذه المؤسسة القيام بمهمتها على عدة مستويات، بالتعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان مع قطاعات حكومية وبرلمان، ومؤسسات وطنية، ومنظمات دولية وجماعات ترابية وجمعيات المجتمع المدني.

وأكد أنه حريص على منحها نوعا من الاستقلالية الوظيفية في أداء مهامها، حتى تظل أداة فعالة للدفاع عن المسار الحقوقي الذي تعزز بعد ستور 2011، مستعرضا

بعد ذلك أهم المحطات والمنجزات التي تحققت في إطار تفاعلها مع مختلف الآليات الأممية.

وفي نفس الاجتماع استعرض السيد وزير العدل مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى السلطة القضائية، حيث أبرز المنجزات التشريعية والمؤسساتية، سواء فيما يتعلق بمدونة الأخلاقيات القضائية، أو صدور القانون المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية، أو توفير كل شروط وضمانات نجاح عملية انتخابات ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية للولاية الثانية (2022-2026)، وأشار إلى حصيلة عمل المجلس خلال سنة 2021، مبينا المعطيات الرقمية لمشروع الميزانية برسم سنة 2022، وهي كالآتي:

- ميزانية التسيير:
  - فصل الموظفين: تخصيص 50 منصب وغلاف مالي يقدر بـ 143.681.000.00 درهم.
  - المعدات والنفقات المختلفة: 225.170.000.00 درهم، 125.000.000.00 درهم منها لفائدة رئاسة النيابة العامة.
- ميزانية الاستثمار: 80.000.000.00 درهم كاعتمادات أداء، سيحول منها مبلغ 2.000.000.00 درهم لفائدة رئاسة النيابة العامة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بمداخلات بناءة تعكس المنظور التقييمي للبرلمان لوتيرة إصلاح قطاع العدالة ببلادنا، وتدعم

متطلبات الارتقاء بالمنظومة الحقوقية الوطنية، كما تتضمن بدائل اقتراحية إستراتيجية، من شأنها الإسهام في الرفع من استقلالية وأداء السلطة القضائية ببلادنا، وترسيخ مفهوم دولة القانون والحقوق والحريات.

وارتباطا بمجال العدالة، ثمن السيدات والسادة المستشارون مختلف المجهودات القانونية والمؤسساتية الهادفة إلى إنزال مضامين ميثاق الإصلاح على أرض الواقع العملي، والتي تنم عن وجود إرادة حقيقية، ترمي إلى الانتقال بالعدالة المغربية إلى وضع مؤسساتي يسمح لها بممارسة مهامها وفق متطلبات الفعالية والنجاعة، لترسيخ الثقة في المنظومة القضائية، داعين إلى التفكير الجماعي من أجل بلورة مقاربة تشاركية تسمح لجميع المتدخلين المؤسساتيين بالإسهام في التنزيل السليم والسريع لما نصبوا إليه جميعا، من عدالة متطورة تكرس دولة القانون والحقوق.

ومن المنظور التقييمي ذاته، أثار السادة المستشارون جملة هامة من الملاحظات والصعوبات العملية الحائلة دون السير العادي على درب الإصلاح الشامل لقطاع العدالة، وأدلوا باقتراحات بناءة لتعزيز هذا المسار الإصلاحي، والتي يتأتى تصنيفها وترتيبها جميعا من خلال المستويات المفاهيمية التالية:

- الإصلاح على أساس الحكامة القضائية؛
- السياسة الجنائية؛
- مساعدي القضاء؛
- رقمنة الإدارة القضائية.

وعلى هذا الأساس، أشارت المداخلات إلى أن الإصلاح القضائي بدعاماته المؤسساتية والقانونية يتأسس على مبدأ استقلالية السلطة القضائية، باعتباره

خيار دستوري لا رجعة فيه، وينبغي المضي قدما في درب الإصلاح من أجل استكمال خطوطه العريضة، وتحقيق أهدافه الإستراتيجية، قبل متم هذه الولاية الحكومية، مع تعزيز قنوات التواصل المؤسساتي بين وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، واعتبر أحد السادة المستشارين أن الفصل القائم بين السلط يقتضي إقرار آليات تضمن توازنها وتعاونها، ومن تم ينبغي التفكير في صيغ قانونية تسمح للفاعل البرلماني بالمناقشة مع ممثلي السلطة القضائية والنيابة العامة، بما يتماشى مع الاستقلالية، في مواضيع تهم الحكامة القضائية، والعدالة والنموذج التنموي الجديد، والتعيينات في مناصب المسؤوليات القضائية، ثم ورش تجويد الأحكام القضائية وعلاقته بمعيار الإنتاجية، وتخليق مرفق القضاء، وهي مجالات لم تعد تدخل في الاختصاص المباشر لوزير العدل، كما تمت المطالبة بإجراء تقييم مرحلي لتجربة استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، وبتحيين المنظومة التشريعية الوطنية في ضوء مستجدات دستور 2011، والتطورات الحاصلة في البنية الاقتصادية والمجتمعية الوطنية، انسجاما مع المخطط التشريعي للوزارة، وإقرار العدالة المجالية في توزيع المحاكم والأقسام المتخصصة، وإعادة النظر في تجربة المحاكم التجارية انطلاقا من مدى تحقق الغايات التي تأسست من أجلها.

وفيما يتسق بالسياسة الجنائية الوطنية التي يندرج وضع التشريعات المؤطرة لها في إطار المسؤولية المشتركة للحكومة والبرلمان، استفسرت بعض المداخلات عن أسباب سحب مشروع القانون الجنائي من مجلس النواب، وتمت المطالبة بضرورة الإسراع بإخراج منظومة القوانين الجنائية في تجلياتها العامة والخاصة والمسطرية، حتى يتأتى ضمان مواكبة السياسة الجنائية للوثيقة الدستورية، ولمتطلبات التصدي الأمثل والأنجع للأفعال الجرمية الجديدة المهددة للبنية المجتمعية، لتتحول عندئذ

من آلية صرفة للعقاب والردع العام والخاص، إلى وسيلة لاجتثاث منابع ومصادر الجريمة، كما يتوجب، على حد تأكيد السيدات والسادة المستشارين، تفعيل الإفراج المقيد بشروط، وإقرار العقوبات البديلة، وإيجاد حلول عملية للإشكالات الناجمة عن الاعتقال الاحتياطي، الذي أصبح ينظر إليه في الممارسة القضائية كتدبير اعتيادي، فكان له الأثر السلبي على القطاع السجني، جراء ما ولده من اكتظاظ وارتفاع مهول للساكنة السجنية، علاوة على تأهيل وتطوير أداء وأدوار مراكز حماية الطفولة، وإعادة النظر في مسطرة رد الاعتبار، لتكون أداة إدماج السجناء مجتمعيا.

واعتبارا لكون قاطرة إصلاح القضاء لن تسير بشكل سليم إلا إذا سارت جنبا إلى جنب مع مختلف المهن القضائية والقانونية، فقد دعا السيدات والسادة المستشارون إلى الإسراع بتطوير التشريعات المنظمة لها، والعمل على تخليقها، وجعل الانخراط فيها يقوم على أساس الكفاءة، وتنظيم مباريات الولوج إليها بناء على الخصاص الموجود محليا وجهويا، وقد حظيت مهنة المحاماة بالحظ الأوفر من المداخلات، بحيث طالبوا بتحديث القانون المنظم لمهنة المحاماة حتى يساير التحولات الحاصلة وطنيا ودوليا، خاصة فيما يرتبط بإزالة كل القيود الشكلية المرتبطة بتحرير المحامي للعقود من باب التخصص المهني، وكذا بإعادة النظر في هيكلة الهيئات محليا ووطنيا، والتأسيس للمجلس الوطني للمحاماة، ثم سن نظام ضريبي يراعي خصوصيات المهنة، مع إعفاء المبتدئين منهم خلال مدة محددة، وإقرار إستراتيجية للتكوين والتكوين المستمر تراعي المتطلبات الفكرية المهنية.

ورفعا للحكامة والنجاعة بداخل قطاع العدالة فقد دعا السيدات والسادة المستشارون إلى تعزيز التوجه نحو التحول الرقمي الشامل بمختلف محاكم المملكة، تيسيرا وتسهيلا للإجراءات القضائية من بداية الدعاوى إلى نهايتها، لاسيما أن

الجائحة أبانت عن محورية استعمال التكنولوجيا في الوسط القضائي، مع ضرورة التأطير القانوني للمحاكمات عن بعد، لأن حضور الأطراف أمام القاضي يظل محددا أساسيا في تكوين القناعات القضائية، علاوة على ذلك، تم التأكيد على ضرورة استخدام البرامج المعلوماتية، ووضعها رهن إشارة جميع المتدخلين في المساطر القضائية كل حسب اختصاصه.

علاوة على ما سلف ذكره، فقد تقدم السيدات والسادة المستشارون بمجموعة من الاقتراحات، إسهاما منهم في إنجاح مسلسل الإصلاح القضائي، وهي كالتالي:

- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة؛
- الإسراع بإنزال ورش الأمازيغية في المحاكم؛
- ضرورة تكثيف الجهود لتحديث البنية التحتية القضائية؛
- استكمال الهرم القضائي للمملكة بإحداث مجلس الدولة؛
- إقرار الصيغ القانونية لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد أشخاص القانون العام والخاص؛
- إيجاد حلول قانونية لإشكالية التبليغ؛
- حذف المادة 288 من القانون الجنائي المتعلق بالحرية النقابية؛
- إحداث محاكم متخصصة في المادة الاجتماعية؛
- تقييم قضاء القرب؛
- توفير المهندسين الطوبوغرافيين بناء على الخصاص الموجود في الدائرة القضائية.

واتساقا بالمنظومة الحقوقية الوطنية، فقد أعرب السيدات والسادة المستشارين عن تأييدهم للمقاربة المؤسساتية التي اعتمدها السيد الوزير بالسعي نحو منح نوع من الاستقلالية الوظيفية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان،

مطالبين بإجراء تقييم حقيقي وموضوعي لعملها منذ إحداثها، بما يكفل تقوية صلاحيتها والإمكانيات المرصودة لها، والوقوف على الإشكالات التي اعترت عملها في علاقتها مع الحكومة، ومع باقي مكونات المنظومة المؤسساتية، لتخويلها نوع من الاستقرار المؤسساتي، كما ثمنوا العمل المهم الذي تقوم به المندوبية الوزارية، سواء في مجال تعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان، أو مع هيئات المعاهدات أو مع آليات الإجراءات الخاصة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد الوزير في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تعزيز المسار الإصلاحي لمنظومتنا القضائية في شموليتها.

وأكد السيد وزير العدل أن السلطة القضائية مستقلة عن الحكومة ووزارة العدل، بموجب المرجعيات الدستورية والقانونية، وأنه سيعمل على إعادة النظر في القوانين المنظمة للجوانب المالية، التي تربط وزارة العدل بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بهدف تعزيز استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.

وأوضح السيد وزير العدل أن السياسة الجنائية تندرج في إطار السياسة العمومية، وتعمل النيابة العامة على تنفيذها، وأن هناك مستجدات مهمة في مشروع قانون المسطرة الجنائية، تطال الإشكالات التي يطرحها الاعتقال الاحتياطي، وتعزز ضمانات المحاكمة العادلة وتقوي حقوق الدفاع، وتكرس الحماية القانونية

للطفولة، وتعيد النظر في بعض المؤسسات القانونية، لتسهيل تفعيلها على أرض الواقع، لا سيما مؤسسة رد الاعتبار، وذلك بالبحث عن صيغة قانونية للاستفادة منها إلكترونيا، كما أوضح أن الافراج المقيد بشروط مناط بلجنة بوزارة العدل، تتكلف بإبداء الرأي في اقتراحات الإفراج، ويتولى رئاستها وزير العدل أو من ينوب عنه، وتتألف من مدير إدارة السجون وإعادة الإدماج، وممثل الرئيس الأول لمحكمة النقض، وممثل عن الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، مضيفا في نفس السياق، أن مسودة مشروع المتعلق بتنظيم وتسيير السجون ستحال على البرلمان في أقرب الآجال، وجاءت بمقتضيات جديدة تهم عقلنة السياسة العقابية، كما أوضح، بخصوص الإشكالات المرتبطة بتنفيذ الأحكام القضائية، أن الوزارة تعمل على إعادة النظر في القانون المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين، من ناحية توسيع صلاحياتهم في مجال التنفيذ، معبرا عن الرغبة الجادة في إحداث مراكز لمعالجة المدمنين، مع ما يقتضي ذلك من فتح نقاش واسع بين مختلف الفاعلين، وإجراء دراسات مقارنة للتعرف على تجارب الدول المتقدمة، بغية العمل على تنزيل هذا المشروع على أرض الواقع.

وأفاد السيد الوزير أن سحب مشروع القانون الجنائي من البرلمان يأتي عن قناعة شخصية، وبناء على الاختصاصات التي يمنحها القانون لوزير العدل في تحيين التوقيع، فضلا عن الرغبة في إعادة النظر في الكثير من الجوانب المترتبة عن سياسة التجريم والعقاب، بإدخال تعديلات جوهرية تنسجم مع الطموحات والاستراتيجيات الجديدة، المتناغمة مع المبادئ والأهداف الدستورية، والتي يرمي قطاع العدل إلى تحقيقها في مجال أنسنة القانون الجنائي، موضحا، من جهة أخرى، أنه يتفق مع تعديل الفصل 288، ولكن على أساس فتح نقاش جاد مع مختلف المكونات النقابية

الاجتماعية والاقتصادية، بغية إيجاد حلول عملية لإعادة صياغته بالشكل الذي يحقق الغاية منه.

وأبرز بخصوص حكامة ورقمنة مرفق العدالة، أن الظرفية الصحية الاستثنائية المترتبة عن الجائحة، أبانت عن ضرورة توفير تجهيزات خاصة لإنجاز المحاكمات عن بعد، لاسيما في ظل استمرار انتشار الوباء، وظهور المتحورات الجديدة، كما تم التأكيد على وضع أرشيف إلكتروني لتسهيل عمل كل المتدخلين في الإدارة القضائية، وتقليص الفوارق المجالية، بإحداث محاكم جديدة، بغية تحقيق العدالة المجالية، وتقريب القضاء من المتقاضين.

وأفاد أن المعهد العالي للقضاء يظل هو المختص بتكوين القضاة، والوزارة بصدد التفكير في إحداث التخصص داخل المعهد، لتخريج قضاة متخصصين في مختلف المنازعات المعروضة على القضاء، كما تمت الإشارة إلى إلزامية تدريس اللغة الأمازيغية بالمعهد العالي للقضاء لتحسين تواصل القضاة مع المواطنين الناطقين بالأمازيغية، مع التفكير في السنة المقبلة على وضع اختبارات جهوية في مباراة الملحقين القضائيين، مراعاة للخصوصية اللغوية لكل منطقة، كما أكد على ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة، سواء من ناحية الولوج للمهنة أو المواكبة، والتكوين أو التكوين المستمر.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
وزارة العدل

عرض السيد وزير العدل

الأستاذ عبد اللطيف وهبي

بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لوزارة العدل

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2022

الأربعاء 24 نونبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

يسعدني أن أحضر أمام لجنتكم الموقرة، في هذا الموعد السنوي، لأقدم أمامكم حصيلة عمل وزارة العدل خلال سنة 2021، والخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع العدل برسم سنة 2022، والبرامج المسطرة والمزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة إن شاء الله، مرتكزين على المرجعيات الأساسية التي حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه ورسائله السامية، وكذا على مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد.

واعتبارا لكون خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الحالية بتاريخ 08 أكتوبر 2021، قد ركز على أن: "**النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته**"، وأن "**الحكومة الجديدة مسؤولة عن وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج**".

وعليه فإن هذه الوزارة ستحرص على تثمين المكتسبات واستكمال ورش إصلاح العدالة في الجوانب المتعلقة بتوطيد دولة القانون وضمان قضاء مستقل، عادل وضامن لمناخ أعمال إيجابي وجذاب، وكذا من خلال تعديل قانون المسطرة المدنية

وقانون المسطرة الجنائية، وكذا تعديل مجموعة القانون الجنائي، وكذا القانون التنظيمي المتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يأتي تقديم الميزانية الفرعية أمام لجنتكم الموقرة هذه السنة في ظل استمرار الظروف الاستثنائية التي تمر بها المملكة بسبب جائحة كورونا، وهي وضعية حتمت علينا في وزارة العدل - كما هو الشأن في باقي القطاعات الحكومية الأخرى - رفع التحدي وتحقيق معادلة صعبة تتمثل في ضمان استمرارية المرفق القضائي في أداء خدماته لفائدة المتقاضين والمرتفقين بالنجاعة المطلوبة، مع ضمان الأمن الصحي للعاملين بالمحاكم والمتقاضين والمعتقلين ومساعدي القضاء في إطار التدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية بهذا الخصوص.

وعليه فإن مداخلتي أمامكم ستتمحور حول المحاور التالية:

أولا: التعاون والتنسيق بين الوزارة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

ثانيا: تعزيز الرقمنة والتحديث؛

ثالثا: تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات؛

رابعا: إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة؛

خامسا: المخطط التشريعي؛

سادسا: التعاون الدولي في مجال العدالة؛

سابعا: البرامج المتعلقة بتعزيز البنية التحتية للمحاكم.

وفي الأخير سأعرض عليكم المعطيات الخاصة بتنفيذ الميزانية الفرعية لوزارة العدل سنة 2021 ومشروع الميزانية برسم السنة المالية 2022.

أولا: التعاون والتنسيق بين الوزارة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد شكل تنصيب المجلس الأعلى للسلطة القضائية كمؤسسة دستورية مستقلة تنزيلا للمقتضيات الدستورية لسنة 2011، وهي محطة تاريخية توجت مسارا إصلاحيا لتحقيق الاستقلال المؤسساتي الكامل للسلطة القضائية، التي تمكنها من القيام بدورها الأكمل في حماية حقوق وحريات المواطنين وضمان أمنهم القانوني والقضائي؛

والحقيقة أن ما بلغناه من منجزات ونتائج ما كان ليتحقق لولا العمل الجاد والإرادة الصادقة التي يتحلى بها كل الفاعلين في منظومة العدالة، وهي مناسبة أغتنمها لأؤكد أنه رغم قصر الفترة التي تحملت فيها المسؤولية داخل هذا القطاع الحكومي فقد لمست في السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والسيد رئيس النيابة العامة، الكثير من روح التعاون البناء والمثمر التي تجمع بيننا والمؤطرة بموجب أحكام الدستور المغربي، والتزامهما بتكثيف الجهود لخدمة العدالة ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لمولانا المنصور بالله الملك محمد السادس.

ولعل أبرز مجال لتجسيد هذا التعاون والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية هو قرار الهيئة المشتركة الموقع عليه بتاريخ 6 أبريل 2021، في مجال الإدارة القضائية، وذلك بقصد توفير الشروط اللازمة لضمان التدبير الأمثل للإدارة القضائية ونجاعتها، وتأمين حسن سير مرفق العدالة.

ثانيا: تعزيز الرقمنة والتحديث:

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتق وزارة العدل في مواكبة التحولات الهيكلية التي يشهدها محيط العدالة، وتثمينا للمجهودات التي راكمتها الإدارة القضائية منذ سنوات في مجال التحديث والرقمنة؛ انعقد بمقر وزارة العدل بتاريخ 27 أكتوبر 2021 لقاء تشاوريا حول موضوع: "**التحول الرقمي للعدالة**"، تشرفت برئاسة أشغاله وبحضور كل من السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والسيد رئيس النيابة العامة، والسيدة وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والسيد المحافظ العام للوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والسيدة الكاتبة العامة لصندوق الإيداع والتدبير، وقد كان هذا اللقاء مناسبة لتقاسم وجهات النظر وتوحيد الرؤى في إطار الظرفية الراهنة التي تعرف تحولات عميقة في منظومة العدالة خاصة بعد استقلال السلطة القضائية؛ حيث أكد الجميع أن الرهان الحالي هو التحول الرقمي للعدالة ببلادنا، باعتباره أداة أساسية لإدارة التغيير على كل المستويات.

ولقد كان من مخرجات هذا اللقاء إحداث لجنة خاصة يترأسها السيد الكاتب العام للوزارة ستنكب على إعداد جدول محدد لتنزيل المخطط المديري الذي سبق للوزارة أن أعدته، والذي رصد نقط القوة والضعف في المنظومة المعلوماتية؛ وذلك بغية تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- إعمال آليات الحكامة: وذلك من أجل اعتماد استراتيجية للتحول الرقمي، وذلك عبر خلق لجن للتنسيق والقيادة والإشراف؛
- تنزيل المخطط المديري للتحول الرقمي: عبر تنزيل برنامج البوابة المندمجة للولوج للعدالة؛

- تهيئ البنية التحتية الرقمية: وذلك من أجل تقوية البنية التحتية التقنية والتواصلية للإدارة القضائية وتجديد كافة التجهيزات والمعدات المعلوماتية وترقية المنظومة المعلوماتية للإدارة القضائية؛
- تنزيل الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني: وذلك بهدف وضع وتنفيذ سياسة أمن نظم المعلومات؛
- تحديث ومركزة السجل العدلي.

وفي إطار مواصلة اللقاءات التشاورية مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، انعقد يوم الأربعاء 17 نونبر 2021 بمقر المجلس الأعلى للسلطة القضائية اجتماعا ترأسه السيد الرئيس المنتدب بحضور السيد رئيس النيابة العامة والسيد الكاتب العام للوزارة، خصص لعرض خلاصات عمل اللجنة المكلفة بإعداد تصور وخطة عمل لتنزيل المخطط المديري للنظام المعلوماتي لمنظومة العدالة.

ومواصلة لهذه المنهجية التشاركية، سيتم تنظيم يوم دراسي حول إعداد دليل شامل للإجراءات والمساطر بكل أنواع محاكم المملكة، لاعتماده في تطوير البرمجيات تحقيقا لنجاعة أكبر في التدبير الإداري والقضائي.

ثالثا: تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات:

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يرتبط مبدأ تعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات الفردية، بضرورة مراجعة النصوص القانونية المؤطرة لمنظومة هذه الحقوق سواء في المجال المدني أو الجنائي، باعتباره شرطا أساسيا لخلق مناخ للثقة ولتحرير الطاقات. وكذا بمراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب وتفعيل مسطرة الإفراج المقيد عن المعتقلين الذين أبانوا عن تحسن سيرتهم وسلكوهم، وهذا القرار أصبح ضروريا للتخفيف من الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية. وكذا من خلال ملاءمة

القانون الوطني مع الدستور والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الجريمة وبحقوق الانسان، واتخاذ تدابير تشريعية لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، إضافة إلى الاهتمام بالفئات الهشة في المجتمع ولا سيما منها المرأة والطفل.

وفي هذا الصدد ستعمل الوزارة على:

- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة خاصة المحاكمة عن بعد، بإعداد مشروع قانون الوسائط الالكترونية في التقاضي (التي انتهت المرحلة الأولى من إعداده وسنبدأ في مناقشة التفاصيل لاحقا)؛
- تحديث وتطوير آليات العدالة الجنائية وتعزيز وسائل مكافحة الجريمة عبر مراجعة شاملة للقوانين الموضوعية والإجرائية ذات الصلة بالموضوع؛
- إحداث مرصد وطني للإجرام وبنك وطني للبصمات الجينية وسجل عدلي وطني ممركز؛
- ترسيخ سيادة القانون في الميدان الاقتصادي؛
- جعل مرفق القضاء رافعة أساسية للتنمية وتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار والمقاولة؛
- تعزيز الحماية القانونية لحق الملكية عبر رقمنة سجلات الأملاك بالمحاكم الابتدائية.
- إحداث وكالة مستقلة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الدولة عوض المحاكم؛
- مراجعة نظام صندوق التكافل العائلي من أجل توسيع دائرة المستفيدين منه والرفع من قيمة المبالغ الممنوحة للمستفيدين منه، ولتبسيط مسطرة معالجة الملفات واستخراج التعويض بكل يسر ستعمل الوزارة على توظيف مساعدات اجتماعيات لهذا الغرض، كما سنسعى إلى رفع قيمة التعويض.

رابعا: إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة:

السيد **الرئيس** المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يحتل إنماء القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة مكان الصدارة في برامج الإصلاح، لأنها تهدف إلى تعزيز الثقة في هذه المنظومة من خلال الرفع من كفاءة عنصرها البشري وتطوير أدائه على صعيد كل مكونات منظومة العدالة، وهو ما يقتضي توفير مؤسسات قادرة على تأهيل مختلف العاملين في هذه المنظومة، وتحسين شروط الولوج إلى المهن القضائية والقانونية، وضمان جودة التكوين الأساسي، والإرتقاء بمستوى التكوين المستمر وتوسيع مجال التكوين المتخصص وكذا تقوية القدرات المؤسساتية للمهن القضائية والقانونية، ودعم آليات تعزيز ثقة المواطن في هذه المهن.

وإيمانا من هذه الوزارة بضرورة تحيين الترسانة القانونية الخاصة بالتكوين، بما يتماشى ومتطلبات التكوين بشقيه الأساسي والمستمر عملت هذه الوزارة على إعداد تصور يقضي بإحداث "المدرسة الوطنية لكتابة الضبط" سعيا منها إلى توفير مؤسسات قادرة على التأهيل وضامنة لجودة التكوين عن طريق إنماء القدرات المهنية والمعرفية لموظفي هيئة كتابة الضبط، وكذا من أجل ملاءمة أهدافها مع الاحتياجات التكوينية لمنظومة العدالة.

وفي هذا الصدد تنكب الوزارة حاليا على إعداد تصور للشروع في استغلال المقر الجديد للمعهد بهدف توفير تكوين تخصصي لفائدة منتسبي المهن القانونية والقضائية: المحامين، الموثقين، العدول...، وكذا لفائدة موظفي المحافظة العقارية.

ويمكن الإشارة في هذا الصدد لعدد من برامج التكوين بالنسبة لمنتسبي المهن القانونية والقضائية التي استفادوا منها:

- تنفيذ برنامج تكوين الخبراء القضائيين؛

- تكوين المنتدبين القضائيين السابقين المرشحين لولوج خطة العدالة؛
- تكوين الكفاءات لمواكبة التحول الرقمي عبر التحديد الدقيق للحاجيات التكوينية لمختلف المتدخلين وإعداد تصور حول إنشاء برمجية لتجميع الحاجيات التكوينية وتجويد برمجية تدبير الأعطاب لتغطي جميع البرمجيات.

أما بالنسبة لتدبير الموارد البشرية فإن الوزارة ستلتزم بما يلي:

- تنظيم مباراة لتوظيف 250 ملحقا قضائيا برسم السنة المالية 2021؛
- تنظيم مباراة لتوظيف 250 ملحقا قضائيا برسم السنة المالية 2022؛
- تنظيم مباراة لتوظيف 300 منتدبا قضائيا سيخصص منها 100 منصب للمساعدات الاجتماعيات؛

هذا بالإضافة إلى باقي المباريات المهنية لموظفي القطاع.

السيد **الرئيس** المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الوزارة وحرصا منها على تنمية الكفاءات بقطاع العدل وتأهيل الموارد البشرية العاملة به، واصلت خلال سنة 2021 اهتمامها بموضوع التكوين الأساسي والتكوين المستمر وذلك بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء، سواء من خلال مواصلة برنامج التكوين الأساسي للفوج 44 للملحقين القضائيين والبالغ عددهم 166 ملحقا قضائيا وملحقين قضائيين عسكريين ومستمعي العدالة.

وللرفع من جودة أداء مساعدي القضاء يعمل المعهد على تنظيم دورات تكوينية بالنسبة للعدول المتمرنين والمفوضين القضائيين المتمرنين.

وبخصوص الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدة قضاة وموظفي قطاع العدل من طرف المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، فقد عملت هذه المؤسسة في إطار الاعتمادات المبرمجة في ميزانيتها إلى اتخاذ العديد من التدابير في مجالات تدخلها.

فبالنسبة لمجال السكن واصلت المؤسسة مجهوداتها الرامية إلى تمكين المنخرطين من ولوج الملكية العقارية في أحسن الظروف، وفي هذا الإطار قدمت المؤسسة إلى حدود 30 شتنبر 2021، ما مجموعه 1101 قرضا للسكن استفاد منها 663 منخرطا.

ومن أجل الرفع من نسبة المستفيدين من منحة السكن ستعمل الوزارة على الرفع من مبلغ الدعم المخصص لها للاستجابة لجميع طلبات منخرطيها سواء في مجال السكن أو الحجز في مراكز الاصطياف؛

وفي المجال الصحي واصلت المؤسسة توفير التغطية الصحية التكميلية، حيث بلغ عدد الملفات المؤداة إلى حدود نهاية يونيو 2021 ما مجموعه 38224 ملفا.

هذا بالإضافة إلى المساعدات الاجتماعية المقدمة في إطار المساعدة الطبية أو منح التقاعد، أو منحة متابعة الدراسات العليا لفائدة أبناء منخرطي المؤسسة؛

وتعتزم المؤسسة خلال السنة المالية 2022 تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية تتمثل في مواصلة بناء مركب الاصطياف بالسعيدية والرباط، ومشروع بناء نادي القرب بالعيون.

خامسا: المخطط التشريعي

السيد الرئيس **المحترم**، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

مواصلة من وزارة العدل في تنزيل أدوارها في مجال التشريع، فإنها ستقوم بتقديم مجموعة من مشاريع النصوص القانونية من أهمها:

1- في المادة الجنائية:

أ. الأوراش التشريعية في طور الإنجاز

- مشروع مراجعة مجموعة القانون الجنائي؛

- مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية؛
- مشروع قانون متعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج؛
- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة؛
- مشروع مدونة حقوق الطفل؛
- تفعيل المرسوم المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلها وكيفية اشتغالها؛
- مشروع مرسوم يتعلق بتأليف وكيفيات عمل اللجنة المكلفة بالتكوين في مجالات الطب الشرعي.

ب - الأوراش التشريعية المبرمجة برسم سنة 2022

- مشروع قانون إحداث البنك الوطني للبصمات الجينية؛
- مشروع إحداث المرصد الوطني للإجرام؛
- مشروع تنميط مكاتب أدوات الاقتناع؛
- مشروع تعزيز الخدمة الاجتماعية؛
- تفعيل المرسوم المحدث للجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، وذلك بإحداث الخلية المركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والخلايا التابعة لها على المستويين الجهوي والمحلي.

2- في المادة المدنية:

- تقييم نصوص مدونة الأسرة في اتجاه إعداد تصور لمراجعة بعض مقتضياتها؛
- تتبع المسار التشريعي الخاص بمشروع قانون رقم 21/46 المتعلق بالمفوضين القضائيين المحال على الأمانة العامة للحكومة.

- إعداد الصيغة النهائية لمسودات مشاريع قوانين لباقي المهن القانونية والقضائية ويتعلق الأمر بكل من: مهنة المحاماة، خطة العدالة، مهنة التوثيق، مهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم، والخبراء القضائيين.

كما أن وزارة العدل بصدد إعداد مجموعة من مشاريع قوانين لازالت في طور الإحالة إلى الأمانة العامة للحكومة، منها مشروع قانون يتعلق بالمسطرة المدنية، ومشروع قانون رقم 67.19 بمثابة مدونة الرسوم والمصاريف القضائية، ومشروع قانون يتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

سادسا: التعاون الدولي في مجال العدالة

السيد **الرئيس** المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن الوزارة وإيمانا منها بأهمية التعاون الدولي الذي يعزز مكانة المغرب إقليميا وقاريا ستعمل على:

1- تقوية علاقات التعاون القضائي الثنائي المغربي الإفريقي من خلال:

- استكمال المفاوضات المباشرة بين خبراء المملكة المغربية وبعض الدول الإفريقية من أجل التوصل إلى صيغ نهائية لمشاريع اتفاقيات التعاون القضائي في المادة المدنية (الطوغو، مالي، رواندا، غينيا، أنغولا).

2- دعم علاقات التعاون الثنائي مع دول أمريكا الجنوبية من خلال:

- تنظيم لقاءات تفاوضية مباشرة بين خبراء المملكة المغربية وخبراء بعض دول أمريكا الجنوبية (المكسيك، البيرو، كولومبيا) بخصوص مشاريع الاتفاقيات المقترحة بغية التوصل لصيغ نهائية متوافق بشأنها.

3- إبراز مكانة المملكة المغربية كعضو فاعل داخل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص من خلال:

استكمال المسار التشريعي من أجل المصادقة على اتفاقية لاهاي المتعلقة باستيفاء النفقة بالخارج لفائدة الأطفال وباقي أفراد الأسرة المؤرخة في 23 نونبر 2007.

4- مواصلة تنفيذ برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي سواء:

- برنامج الدعم التقني لتسريع وتيرة توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة؛
- برنامج التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين؛
- برنامج التعاون مع اللجنة الأوروبية لفعالية العدالة لمواكبة تنزيل مخطط التحول الرقمي للعدالة؛
- برنامج التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف UNICEF حول عدالة الأطفال / برنامج يوروميد المرحلة الخامسة؛
- برنامج التعاون مع مجلس أوروبا، برنامج التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، برنامج التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD، برنامج التعاون مع الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة UNDAF، برنامج التعاون مع اليونيسكو UNESCO.

سابعا: البرامج المتعلقة بتعزيز البنية التحتية للمحاكم

السيد **الرئيس** المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا تكتمل هيبة العدالة إلا بوجود بنايات لائقة ومحترمة تليق بمكانة السلطة القضائية، وفي هذا الصدد سطرت الوزارة برنامجا طموحا للنهوض بالبنية التحتية لكل محاكم المملكة، من خلال تشييد بنايات جديدة، وتهيئة وتوسعة البنايات الحالية التي لا تزال صالحة للاستعمال، فضلا عن تشييد قصور للعدالة في المدن الكبرى التي تعرف نشاطا قضائيا كبيرا، مع توفير التجهيزات اللازمة لها، لتمكينها من أداء وظيفتها على أكمل وجه، وذلك كله في إطار تنميط موحد يراعي عنصر الجمالية والهيكلة المعمارية الخاصة التي تميز المرافق القضائية بالمملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام منصب حاليا على إتمام الأوراش المفتوحة، وتهيء الدراسات التقنية للمشاريع المصادق عليها، كما تمت برمجة مشاريع أخرى، وضمن هذا السياق يمكن تقسيم منجزات الوزارة وفق التقسيم الآتي:

1- سيتم إنهاء مجموعة مهمة من الأوراش منها: مشروع بناء قصر العدالة بالرباط وفاس، مشروع بناء محكمة الاستئناف بكلميم، والمحكمة الابتدائية بالداخلة وتاوريرت وخنيفرة ومكناس وجرادة...؛

2- مواصلة إنجاز مجموعة من المشاريع على سبيل المثال: مشروع بناء المحكمة الابتدائية بالعيون وبيوكرى والحاجب وجرادة...؛

3- انطلاق أشغال مجموعة من الأوراش الجديدة وكمثال على ذلك: بناء المحكمة الابتدائية بالمحمدية، وتهيئة محكمة الاستئناف بآسفي، وبناء المحكمة الابتدائية بتحناوت، وقسم قضاء الأسرة في كل من سلا وصفرو...، بالإضافة إلى مشاريع بناء مقرات المراكز القضائية.

كما ستعمل الوزارة على توفير السكن الوظيفي للمسؤولين القضائيين بمقرات المحاكم من أجل تسهيل أداء مهامهم.

4- حول الفضاء الأزرق:

في إطار تفعيل وزارة العدل لخطة عملها من أجل تعزيز حماية الطفولة بالمغرب وتطوير أداء الفاعلين في المجال القضائي، تم التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "حماية"، وهو برنامج يهدف إلى مواكبة سياسة عمومية مندمجة لحماية الطفولة، وجعل منظومة العدالة الجنائية تستجيب لاحتياجات الأطفال في تماس مع القانون وتمتيع الأطفال الضحايا والشهود بحماية تتطابق مع معايير الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتغليب المصلحة الفضلى للطفل عند تطبيق قانون الأسرة والقوانين الأخرى المتعلقة بالطفولة.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن وزارة العدل وفي إطار التعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، تعمل على توفير الوسائل المادية واللوجستيكية لقيام السلطة

القضائية بمهامها على أكمل وجه، كما تعمل الوزارة على ممارسة اختصاصها في المجال التشريعي بتشاور وتنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

المعطيات الخاصة بتنفيذ الاعتمادات المالية برسم سنة 2021 ومشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2022

أولا: تنفيذ ميزانية السنة المالية 2021

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

على الرغم من الإكراهات العديدة التي عرفتها السنة المالية 2021 نظرا لتقليص الاعتمادات المالية المتاحة بالميزانية العامة، تم توفير جميع الاعتمادات اللازمة لمواصلة الأوراش المفتوحة من بناء وتجهيز وتحديث المحاكم وكذا ضمان السير العادي للعمل بمحاكم المملكة، وفيما يلي جدول حول تنفيذ ميزانية السنة المالية 2022:

		الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية 2021	مجموع الالتزامات الى غاية 2021/10/27
نفقات التسيير	نفقات الموظفين	4 759 208 000,00	4 710 676 972,78
	المعدات والنفقات المختلفة	272 528 000.00	249 060 160,38
نفقات الاستثمار		200 490 000.00	185 158 028,57
الصندوق الخاص لدعم المحاكم (بعد الرفع من سقف التحملات)		1 037 633 480,52	566 601 594,90
صندوق التكافل العائلي (بعد الرفع من سقف التحملات)		1 195 771 588,90	110 000 000,00

حيث خصصت من هذه الميزانية:

- 30 مليون درهم إعانة التسيير للمعهد العالي للقضاء؛
- 4.5 مليون درهم إعانة لفائدة المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل؛
- 25 مليون درهم لأداء مستحقات المحامين في إطار المساعدة القضائية؛

- 15 مليون درهم مصاريف القضاء الجنائي؛
- 110 مليون درهم لفائدة صندوق الإيداع والتدبير قصد أداء التسبيقات المرتبطة بالفئات المستفيدة من مخصصات صندوق التكافل العائلي؛
- 2 مليون درهم لدعم جمعيات المجتمع المدني في إطار الشراكة مع وزارة العدل.

أما وضعية مداخيل الغرامات والعقوبات المالية والصوائر القضائية إلى حدود متم شهر شتنبر 2021:

عرفت مداخيل الغرامات والعقوبات المالية والصوائر انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2020 نظرا للوضعية الوبائية، وخلال سنة 2021 يلاحظ تحسن في المداخيل مع الرفع التدريجي للتدابير الاحترازية.

أنواع المداخيل	المداخيل بالدرهم	حصة الوزارة بالدرهم
الرسوم القضائية	**543 564 952,30**	**304 396 373,29**
الغرامات والإدانات النقدية	**173 144 042,05**	**93 871 988,59**
المجموع العام	**716 708 994,35**	**398 268 361,88**

- مواصلة ورش تنزيل تطبيقية تدبير الصندوق حيث بلغ عدد المحاكم التي تشتغل بهذه التطبيقية إلى غاية شهر أكتوبر 2021 ما مجموعه 128 محكمة،
- مواصلة تعميم خدمة الاطلاع على الحساب عبر منصة CDG-Net، حيث تم تثبيت هذه الخدمة ب 102 محكمة، ومن المرتقب تنزيل الخدمة في 23 محكمة أخرى مع متم سنة 2021؛

- تعميم اعتماد أجهزة محطات الدفع الإلكتروني "TPE" بصناديق محاكم المملكة، وقد بلغ عدد المحاكم التي تشتغل بهذه الآلية إلى غاية 27 أكتوبر 2021 ما مجموعه: 22 محكمة وتثبيت 46 جهاز TPE بها؛
- تدبير تحويل أموال الرسوم القضائي المؤداة إلكترونيا إلى حسابات المحاكم المعنية؛
- إعداد البرمجة الميزانياتية لسنوات 2022-2024؛
- إعداد تقرير نجاعة الأداء لسنة 2020؛
- إعداد مشروع نجاعة الأداء المرفق بمشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم سنة 2022، حيث يضم هذا المشروع 4 برامج وهي:
  - المواكبة والقيادة (3 أهداف و7مؤشرات رئيسية و9 مؤشرات فرعية)؛
  - نجاعة الإدارة القضائية (4 أهداف و5 مؤشرات رئيسية و6 مؤشرات فرعية)؛
  - تحديث المنظومة القضائية والقانونية (5 أهداف و10 مؤشرات رئيسية ومؤشرين فرعيين)؛
  - تعزيز الحقوق والحريات (4 أهداف و7 مؤشرات رئيسية).

ثانيا: مشروع ميزانية السنة المالية 2022

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أما بخصوص الاعتمادات المالية المفتوحة بمشروع قانون المالية 2022:

المناصب المالية:

تم تخصيص 250 منصبا ماليا للوزارة بمشروع قانون المالية لسنة 2022.

الاعتمادات المفتوحة:

مكونات الميزانية		مشروع قانون المالية لسنة 2022
ميزانية التسيير	فصل الموظفين	5 020 563 000.00
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	272 528 000.00
ميزانية الاستثمار		190 490 000.00
الصندوق الخاص لدعم المحاكم		400 000 000.00
صندوق التكافل العائلي		160 000 000.00

كما ستعمل الوزارة في المجال المالي والميزانياتي على:

- إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات ومشروع الميزانية الفرعية للوزارة؛
- إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2023 وتقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2021؛
- عقد الحوارات التدبيرية برسم السنة المالية 2022؛
- مواصلة أعمال المراقبة والتتبع ومواكبة وتقييم الأداء بمكاتب الحسابات والصندوق وشعب المحجوزات ووحدات التبليغ والتحصيل من خلال اعتماد برنامج سنوي، وذلك من أجل الوقوف على الإشكاليات التي تعيق منظومة التحصيل وعمل مكاتب الحسابات والصندوق والمساهمة في حلها، إلى جانب إبراز وتعزيز بعض الوسائل المتاحة الناجعة والممارسات الفضلى التي تنهجها المحاكم فيما يخص تحصيل الغرامات والإدانات النقدية وتدبير الحسابات والمحجوزات؛
- مواصلة ورش تنزيل تطبيقية تدبير صناديق المحاكم التي لم تفعل بعد وخدمة الاطلاع على الحساب عبر منصة CDG-Net، بتنزيل الخدمة في 23 محكمة ومحطات الدفع الإلكتروني "TPE" بصناديق محاكم المملكة؛
- أمر بالتحويل من الحساب المركزي لتدبير الأداءات الإلكترونية بالمحاكم إلى حسابات المحاكم بالنسبة للأداءات الالكترونية المرتبطة بخدمات السجل

التجاري وإيداع القوائم التركيبية والأداءات على الدعاوى المسجلة انطلاقا من منصة التبادل الالكتروني مع المحامين؛

- اعتماد التحويلات البنكية لفائدة حساب الودائع والأداءات لهيئات المحامين وباقي مساعدي القضاء، وما بين محاسبي صناديق المحاكم في إطار تنفيذ الإنابات القضائية المدنية والزجرية.

السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم حصيلة منجزات وزارة العدل خلال سنة 2021 والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2022.

وإنني إذ أقدم أمامكم هذه الحصيلة فإنني مقتنع أن ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية خلال سنة 2021، يؤشر على أننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجعلنا نستشرف المستقبل بكل ثبات وعزم وتفاؤل، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الكبير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح منظومة العدالة التي تضمنها البرنامج الحكومي، الذي حظي بعناية بالغة من قبل صاحب الجلالة نصره الله، مسترشدين بالمرجعيات الدستورية والحقوقية والتوجيهات الملكية السامية لجلالته أعزه الله.

الميزانية الفرعية
لوزارة العدل برسم سنة 2022

كلمة السيد وزير العدل لتقديم
حصيلة العمل السنوية للمندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم
حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تفعيلا للرسالة الملكية السامية بمناسبة الذكرى السبعين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أكدت على ضرورة تجديد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتعزيز مكتسباتها وتكييفها وتقوية وسائل عملها، كما أوصت بإيلاء أهمية خاصة لموضوع حماية حقوق الإنسان في عملها ومواصلة الجهود من أجل القيام بدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان في كل أبعادها، تولي الحكومة أهمية خاصة لعمل هذه المؤسسة من أجل تأمين الانسجام والالتقائية في مجال حقوق الانسان التي تتسم بالطابع العرضاني وتعدد الفاعلين المتدخلين.

وفي هذا الصدد، كانت سنة 2021 مناسبة للاحتفال بمرور 10 سنوات على إحداث هذه المؤسسة في أبريل 2011، التي واصلت القيام بمهامها على عدة مستويات، بالتعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين بتعزيز حقوق الانسان، من قطاعات حكومية وبرلمان ومؤسسات وطنية ومنظمات دولية وجماعات ترابية وجمعيات المجتمع المدني.

فعلى مستوى دعم وتطوير التعاون البناء والتفاعل الإيجابي مع الآليات الدولية لحقوق الانسان، حرصت المندوبية الوزارية على ضمان احترام الالتزامات الدولية لبلادنا وتعزيز التفاعل مع آليات المراقبة الدولية، من خلال الإشراف هذه السنة على تقديم تقرير وطني، ويتعلق الأمر بالتقرير الوطني الأولي حول إعمال اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الذي قدم في شتنبر 2021، فضلا عن تقديم وثيقة رئيسية أخرى تتضمن أجوبة بلادنا عن قائمة الأسئلة المرتبطة بالتقرير

الوطني الجامع للتقريرين الخامس والسادس حول إعمال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبالموازاة مع ذلك، واصلت المندوبية مسار إعداد ثلاثة تقارير حان أجل تقديمها، ويتعلق الأمر بالتقرير الوطني الخامس حول إعمال اتفاقية مناهضة التعذيب، والتقرير الوطني الثاني حول إعمال الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل.

واختتاما لمسار التفاعل مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في إطار الزيارة التي قامت بها لبلادنا خلال سنة 2017، تم في 2021 تقديم تعليقات السلطات المغربية بشأن التوصيات الصادرة عن اللجنة والمتضمنة في تقرير زيارتها.

وتعزيزا لانخراط المغرب في مسار إصلاح المعاهدات إعمالا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 268/68، تم تقديم مساهمة بلادنا حول تصورها لإصلاح هيئات المعاهدات والإسهام في اعتماد المسطرة المبسطة لإعداد وتقديم التقارير أمام خمس هيئات هي: لجنة العمال المهاجرين (2020)، واللجنة المعنية بالأشخاص في وضعية إعاقة (2020)، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (2020)، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (2021)، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (2021). كما تم الاسهام في الدراسة التي نشرتها أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان حول "دور الأنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في إعمال المعايير والتوصيات الدولية في مجال حقوق الإنسان"، والتي تندرج في إطار مسار تعزيز نظام هيئات المعاهدات.

واسهاما في الجهود الوطنية لتقوية حضور الخبراء المغاربة في الآليات الدولية قامت المندوبية الوزارية بتنسيق وتشجيع ومواكبة تقديم الترشيحات المغربية بالهيئات الأممية لحقوق الإنسان، حيث أفضت الجهود المبذولة خلال سنة 2021

من قبل مختلف الأطراف المتدخلة إلى انتخاب وتعيين ثلاثة خبراء مغاربة جدد في كل من :

- اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري؛
- لجنة مناهضة التعذيب؛
- اللجنة المعنية بالأشخاص ذوي إعاقة.

وبذلك تكون بلادنا ممثلة بثمانية خبراء مغاربة من أصل 10 هيئات للمعاهدات.

ونظرا للأدوار الهامة التي تلعبها الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان في مراقبة الوفاء بالالتزامات الدولية وبعد توقف زياراتها لبلادنا بسبب جائحة كورونا، استأنفت المندوبية الوزارية مسار التنسيق والتشاور بشأن استقبال البعض منها خلال سنة 2022، حيث وجهت دعوات رسمية إلى كل من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والمقررة الخاصة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص المصابين بمرض الجذام وأفراد أسرهم والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة. كما تم استئناف المشاورات المتعلقة بطلب المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين إنجاز زيارته المؤجلة منذ سنة 2019.

واسهاما منها في تنسيق تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الآليات الأممية لحقوق الانسان، طورت المندوبية الوزارية نظاما معلوماتيا لتتبع تنفيذ هذه التوصيات، يشمل كافة التوصيات التي تلقاها المغرب من هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وسيمكن هذا النظام من تتبع وتقييم إعمال التوصيات من خلال تجميع المعطيات من طرف نقط الارتكاز القطاعية. كما سيمكن العموم من الولوج والاطلاع على الوثائق الرسمية المتعلقة بتفاعل بلادنا مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان.

ويلزم الإشارة إلى أن عدد التوصيات موضوع هذا النظام تبلغ 942 توصية، مبوبة حسب تسعة محاور موضوعاتية، مع تحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ. كما انه تم تكوين شبكة نقط الارتكاز مع القطاعات والمؤسسات المعنية، مكلفة بتتبع التنفيذ. ويضم هذا النظام أيضا تجميعا لكافة الوثائق المتعلقة بالتفاعل مع الآليات الأممية ومساهمات مختلف الأطراف المعنية بذلك.

ونغتنم هذه المناسبة لإخباركم ان هذا النظام جاهز للإطلاق الرسمي ومباشرة العمل به، وأننا مستعدون لعرضه على أنظاركم من أجل مناقشته والتفاعل معكم بشأنه، ما دامت المؤسسة التشريعية معنية بالكثير من التوصيات الواردة فيه.

وقد شمل التفاعل مع الآليات الدولية كذلك تنسيق إعداد الردود والتوضيحات بشأن الشكايات والبلاغات الفردية المتعلقة بادعاءات التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان المعروضة على الهيئات الأممية، والمتمثلة في طلبات التدخل العاجل والنداءات العاجلة والبلاغات الفردية.

ويلزم التأكيد هنا أنه رغم الجهود المبذولة على مستوى تطوير المقاربة وتحسين الأجوبة التي تقدمها بلادنا بخصوص الشكايات الفردية فإنه وللأسف مازلنا نتلقى قرارات وآراء وملاحظات من الآليات الأممية المختصة بهذا الشأن، والتي تعود في بعض الحالات الى نواقص تشريعية تهم المنظومة الجنائية وفي حالات أخرى يكون سببها ممارسات فردية، وهو ما يستغله خصوم بلادنا للمس بصورتها الحقوقية الدولية، ولهذا فإننا مدعوين جميعا للتعاون لمعالجة هذه الخصاصات والتصدي للخروقات ولا شك أن دور البرلمان حيوي في هذا الباب.

وتلزم الإشارة من جهة أخرى الى مواصلة تعزيز الحضور الوطني في المحافل الدولية والمحطات الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان، ولاسيما المشاركة الوطنية في الدورات الثلاث لمجلس حقوق الإنسان المنظمة عن بُعد خلال سنة 2021، سواء ما تعلق منها بالمشاركة في الجزء رفيع المستوى أو توفير المعلومات والمعطيات الكفيلة

بإنجاح المشاركة الوطنية أو تنظيم أنشطة موازية بغرض التعريف بالتجربة المغربية والمكتسبات الوطنية والأوراش الإصلاحية في المجال والدفاع عن المصالح الوطنية.

وينبغي التأكيد هنا على الأدوار الريادية التي يمكن ان يلعبها البرلمان على مستوى الدبلوماسية الحقوقية من خلال تأمين المشاركة البرلمانية الدائمة في دورات مجلس حقوق الإنسان وفي المنتديات الدولية لحقوق الإنسان وضمان حضور ممثلي البرلمان اثناء عملية فحص التقارير الوطنية.

حضرات السيدات والسادة

إن المكانة التي أصبح يتميز بها المغرب كشريك استراتيجي للعديد من الدول والمجموعات الإقليمية، جعلت من ملف حقوق الانسان حاضرا في مختلف اشكال التعاون مع مختلف شركاء المغرب. فعلى إثر استئناف الحوار الثنائي بين المغرب والاتحاد الأوربي المتمثل في إرساء "شراكة أوربية-مغربية من أجل الازدهار المشترك"، تم عقد الدورة العاشرة للجنة الفرعية "حقوق الإنسان والديمقراطية والحكامة" بتاريخ 25 مارس 2021. كما تم الشروع في تفعيل برنامج «حقوق وحماية» للتعاون بين الطرفين في مجال حقوق الإنسان من خلال إطلاق طلب العروض المتعلق بمشروع الدعم التقني لفائدة المندوبية. كما تم إعداد ردود السلطات المغربية على مراسلات نواب البرلمان الأوروبي بخصوص حالات فردية وغيرها من القضايا ذات الصلة بحقوق الانسان.

وقد عرفت هذه السنة أيضا مواصلة التفاعل مع الخارجية الأمريكية من خلال تنظيم الدورة العاشرة للحوار غير الرسمي بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية حول حقوق الإنسان المنعقدة بواشنطن من 20 إلى 23 شتنبر 2021. كما تمت مواصلة التفاعل بخصوص التقارير السنوية للخارجية الأمريكية، من خلال إعداد أجوبة السلطات المغربية على الاستبيانات وعلى الأسئلة الإضافية برسم سنة 2022

المتعلقة بالتقارير الأربعة حول مواضيع حقوق الإنسان، والحرية الدينية وأسوإ أشكال عمل الأطفال والاتجار بالبشر.

وإذا كانت هذه السنة قد عرفت مواصلة اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بأوضاع حقوق الانسان ببلادنا ولاسيما من خلال تقاريرها السنوية وبلاغاتها الموضوعاتية وطلباتها المتنوعة، فإن المندوبية الوزارية كانت حريصة، بالتعاون مع السلطات المعنية، على إعداد الردود والبلاغات اللازمة، لا سيما بشأن التفاعل مع منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش.

وفي هذا الشأن يلزم التذكير أن التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية ما زال يطرح بعض التحديات التي ينبغي رفعها لاسيما بعد تزايد التوظيف السياسي لتقاريرها ومواقفها. ولهذا فقد حان الوقت لتطوير المقاربات وتنويع الشراكات وإيجاد توافقات بشأن طلبات الزيارات.

كما أعدت المندوبية أجوبة عن ما يناهز 23 استبيانا وطلبا للمعلومات والمساهمات صادرا عن منظمات وهيئات أممية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والخبراء المستقلين والمقررين الخاصين وفرق العمل الموضوعاتية.

وعلى مستوى تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بحقوق الإنسان يمكن الإشارة إلى الاسهام في مسار إعداد مشروع القانون المتعلق بالسجون وإبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتفعيل القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بالتربية والتكوين. إضافة الى الاسهام في الورش المتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة الإدارة، من خلال المشاركة في دراسة مسودة مشروع مراجعة القانون المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين

إنه لا يكفي في مجال تعزيز حقوق الانسان أن يتم وضع ترسانة تشريعية وإحداث إطار مؤسساتي، بل إن هذا المسار يتطلب نشر قيم ومبادئ حقوق الانسان

لتصبح سلوكا وممارسة، ولهذا كان مرتكز النهوض بثقافة حقوق الانسان جزء من اهتمامات المندوبية الوزارية التي نسقت إعداد خطة العمل الوطنية لتنفيذ المرحلة الرابعة من البرنامج العالمي للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان برسم الفترة الممتدة إلى حدود سنة 2024، مع التركيز على قضايا الشباب، خاصة فيما يتعلق بالتربية والتدريب بشأن المساواة وحقوق الإنسان وعدم التمييز والإدماج. إضافة الى مواصلة التفاعل مع المنظومة العربية لحقوق الانسان، من خلال القيام بإعداد مشروع الخطة العربية للتربية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

هذا دون اغفال مواصلة تنفيذ مشروع "مدرسة حقوق الإنسان 2019/2021"، في إطار إعمال الاتفاقية الموقعة في أكتوبر 2019 مع فاعلين آخرين. إضافة إلى مواصلة تنفيذ مشروع "إدماج بعد حقوق الإنسان في برامج محاربة الأمية" تفعيلا للاتفاقية الموقعة في أكتوبر 2019 مع مؤسسات أخرى معنية.

وفي نفس الإطار، نفذت المندوبية خلال سنة 2021 برنامجا شاملا للتكوين الأساسي في مجال حقوق الانسان بشراكة مع أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان. كما ساهمت في تنفيذ برنامج تقوية قدرات القضاة في مجال حقوق الإنسان المنظم من طرف رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. كما حرصت على تخليد ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي عرف تنظيم أنشطة متنوعة وتوقيع توقيع اتفاقيات للتعاون مع كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، يمكن التذكير كذلك بالمساهمة في تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان، حيث تم تخصيص المرحلة الثالثة من برنامج الشراكة مع منظمة اليونسيف لموضوع حماية الطفولة، من خلال مرافقة الشبكات الجمعوية في مسار إعداد التقارير المتعلقة بالطفولة وتقوية

قدرات الجمعيات العاملة في مجال الطفولة بثلاث جهات هي: الشرق، وبني ملال خنيفرة، والدار البيضاء سطات. كما أنه لتطوير التخطيط الاستراتيجي الجهوي في مجال حقوق الطفل، تم دعم قدرات المتدخلين الجهويين حول البرمجة المراعية لحقوق الطفل، وإعداد دليل وإطار مرجعي في الموضوع.

وبالنظر لكون منظمات المجتمع المدني تعد فاعلا رئيسيا في تعزيز اعمال حقوق الانسان والتمتع بها، فإن المندوبية الوزارية واصلت الاهتمام بتقوية الشراكة معها، ولاسيما من خلال انجاز دراسة تقييمية لبرامج الشراكة التي أنجزتها منذ سنة 2012 وإلى حدود آخر مرحلة برسم سنة 2019، تهدف إلى إطلاق استراتيجية جديدة للشراكة والحوار مع الفاعل المدني في مجال حقوق الانسان. هذا إضافة الى دعم الحوار المجتمعي حول القضايا الخلافية الواردة في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر إطلاق تنفيذ 39 مشروعا للشراكة مع الجمعيات.

ويقتضي تحسين التفاعل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال حقوق الانسان إيلاء العناية اللازمة لتقاريرها وشكاياتها باعتبارها قوة اقتراحية وشريكا أساسيا في اعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وهو ما سنعمل على الاهتمام به أكثر خلال الولاية الحكومية الحالية.

حضرات السيدات والسادة

لقد تم الحرص على مستوى حماية حقوق الانسان على إيلاء عناية خاصة لشكايات وتظلمات المواطنين والمواطنات ذات الصلة بحقوق الانسان من خلال بذل المساعي مع الجهات المعنية لمعالجتها وتسويتها، حيث تم، خلال الفترة من نونبر2020 إلى حدود 28 أكتوبر 2021 التوصل بما مجموعه 1457 شكاية، تضمنت 496 شكاية ورقية بلغت نسبة معالجتها 100% و961 شكاية إلكترونية بلغت نسبة معالجتها 62.7%، لتبلغ النسبة الإجمالية لمعالجة الشكايات 81.35%.

وكما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، فإن هذه المجهودات غير كافية لمعالجة الخصاصات والنواقص والتحديات المطروحة في مجال حقوق الانسان، لهذا فقد حرصت الحكومة في برنامج عملها على الاهتمام بهذا المجال، وبالخصوص مواصلة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، من خلال مراجعة وتحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها ورشا وطنيا مهيكلا ووثيقة مرجعية مؤطرة للسياسات والبرامج العمومية، تقتضي انخراطا كاملا لمختلف الفاعلين المعنيين وتوفير الموارد والإمكانات والآليات اللازمة لإنجازه.

وأغتنم هذه المناسبة لأبلغكم التزامنا باستكمال تحيين ومراجعة هذه الخطة بمقاربة تشاورية في أقرب الأوقات وبالتعاون مع جميع المتدخلين المعنيين.

حضرات السيدات والسادة

ختاما أؤكد أن الدفاع والنهوض بحقوق الإنسان في شموليتها، هي قضايا معقدة ومستمرة في الوجود، تحتاج تظافر جميع الجهود حكومة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا، وهو ما يجعلنا نؤكد أننا خلال سنة 2022 بحول الله، سنبدل أقصى جهودنا للقيام بأدوارنا على أكمل وجه، والعمل على تعميق علاقاتنا مع مختلف شركائنا وطنيا ودوليا بصفة عامة، ومع السيدات والسادة البرلمانيين ممثلي الأمة بصفة خاصة.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية

عرض السيد وزير العدل

بمناسبة تقديم الميزانية الخاصة
بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

برسم سنة 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان المحترم؛

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة الأفاضل؛

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام لجنتكم الموقرة، لأعرض على أنظاركم سياق ومرتكزات ومكونات مشروع ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية برسم سنة 2022.

فمن أجل إضفاء بعد عملي ملموس على انخراطه في الدينامية الشاملة التي تعرفها بلادنا في جميع المجالات، يعكف المجلس حاليا على إعداد استراتيجية جديدة، ترمي إلى وضع رؤية مستقبلية واضحة، تمكنه من الوفاء بالتزاماته الدستورية على الوجه المطلوب، خصوصا في مجال التخليق والتأطير، وفي هذا الصدد، شكل صدور مدونة الأخلاقيات القضائية، حدثا ومكسبا قضائيا غاية في الأهمية.

واستكمالا للبناء المؤسساتي للسلطة القضائية، صدر القانون المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية حدد تأليف وتنظيم واختصاصات هذه الأخيرة، نظم وعلاقتها بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة.

فضلا عن ذلك، فقد حرص المجلس على تكريس مبادئ مدونة الأخلاقيات القضائية، من خلال حرصه على توفير كل شروط وضمانات نجاح عملية انتخابات

ممثلي القضاة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية للولاية الثانية (2022-2026)، عبر إعداد وتوقيع ميثاق أخلاقي خاص بهذه الانتخابات بين المجلس والجمعيات المهنية للقضاة والمترشحين من القاضيات والقضاة، مع إحداث فضاء خاص بهذه الانتخابات بالموقع الالكتروني للمجلس، وفر العديد من الخدمات لفائدة المترشحين والناخبين من القضاة.

وقد جرت عملية التصويت بتاريخ 23 أكتوبر 2021 ب **24** مكتبا بسائر محاكم الاستئناف العادية، بنسبة مشاركة بلغت **93.14%**، موزعة بين **91.4 %** على صعيد هيئة قضاة مختلف محاكم الاستئناف، و**93.8%** بالنسبة لهيئة قضاة مختلف محاكم أول درجة، وقد وصلت نسبة مشاركة القاضيات في التصويت **87%** على صعيد هيئة قضاة مختلف محاكم الاستئناف و**92.45 %** بالنسبة لهيئة قضاة مختلف محاكم أول درجة.

وفي باب تعزيز التنسيق والتعاون بين المجلس والوزارة المكلفة بالعدل، تم الاتفاق على تعديل القرار المحدث للهيئة المشتركة المنصوص عليها في المادة 54 من القانون التنظيمي رقم 100.13، وذلك بإدخال تغييرين أساسيين، يتعلق الأول بتجميع مؤسسات العدالة الثلاث داخل نفس الهيئة من أجل التنسيق في مجال الإدارة القضائية، فيما هم التغيير الثاني تأليف هذه الهيئة، عبر إحداث لجنة للتوجيه وأخرى للتتبع، إضافة إلى اللجان الموضوعاتية واللجان المؤقتة.

وبذلك تكون مؤسسات العدالة الرسمية قد قدمت أول جواب على ملاحظات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، ذات الصلة بالعدالة، على أن يستمر المجلس في تعبئة كل طاقاته للتفاعل الإيجابي مع باقي الملاحظات المضمنة بتقرير اللجنة

المذكورة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في هذا الشأن المضمنة بخطاب العرش الأخير.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

بعد هذا التقديم، اسمحوا لي أن أعرض على أنظاركم بداية ملخصا بحصيلة عمل المجلس الى غاية 25 أكتوبر 2021، ثم مضمون مشروع ميزانيته برسم سنة 2022، ثم برنامج عمله وآفاقه المستقبلية.

أولا: حصيلة عمل المجلس برسم سنة 2021:

I-على مستوى أشغال المجلس

تطبيقا لمقتضيات الفصل 116 من الدستور والمادة 57 من القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمادة 6 من نظامه الداخلي، عقد المجلس دورته العادية الأولى برسم سنة 2021، أسفرت أشغالها التي اختتمت بتاريخ 21 شتنبر من هذه السنة عن النتائج التالية:

- تحديد مناصب قضائية جديدة لفائدة **487** قاض وقاضية سبقت ترقيتهم برسم سنة 2019؛
- نقل **405** قاض وقاضية بناء على طلبهم أو لسد الخصاص بمحاكم أخرى؛
- رفع حالات التنافي لـ **16** قاض وقاضية بسبب علاقة الزوجية أو القرابة أو المصاهرة إلى درجة العمومة أو الخؤولة أو أبناء الإخوة، بدون ترخيص من المجلس؛
- تعيين **139** قاض وقاضية جدد ينتمون للفوج 43 من الملحقين القضائيين؛

- تعيين **104** مسؤولا قضائيا بعدد من محاكم المملكة، بنسبة **46.22 %** من مجموع المسؤوليات القضائية؛
- تعيين 41 من نواب مسؤولين قضائيين؛
- تعيين **557** قاضية وقاضي للقيام ببعض المهام القضائية الأخرى) التحقيق، قضاء الأحداث، تطبيق العقوبات، التوثيق، شؤون القاصرين والأسرة)؛
- إصدار **25** مقررا تأديبيا بعقوبات تراوحت بين الإنذار والتوبيخ والاقصاء المؤقت، والعزل، و**6** مقررات بالبراءة وتأجيل البت في ملفين إثنين.

II-على مستوى التخليق وتحسين الأداء القضائي

توصلت المفتشية العامة للشؤون القضائية بـ 210 تكليفا بإجراء بحث، أنجز منها 132 ملفا، ترتب عنها رفع 152 تقريرا للمجلس، فضلا عن ذلك، قرر المجلس تفعيل عمل اللجنة المكلفة بالفحص المنتظم لتصريحات القضاة بممتلكاتهم وممتلكات أبنائهم القاصرين عند الاقتضاء، كما أولى المجلس عناية خاصة لشكايات المواطنين التي بلغت 4296 شكاية، عالج منها 2464 شكاية.

III- على مستوى إبداء الرأي

أبدى المجلس رأيه بشأن عدة مشاريع قوانين، نذكر منها:

- مشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية؛
- مشروع الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030؛
- مشروع برنامج النهوض بكفالة ورعاية الأطفال المحرومين من السند الأسري.

IV– على مستوى الدراسات والتقارير

أعد المجلس عدة دراسات وتقارير، نذكر منها:

- التقرير العام الخاص بنشاط المجلس عن دورته العادية الأولى(المادة 61 من القانون التنظيمي للمجلس) ؛
- التقرير السنوي الثالث حول حصيلة عمل المجلس وآفاقه المستقبلية(المادة 109 من القانون التنظيمي للمجلس)؛
- وضع اللمسات الأخيرة على أول تقرير موضوعاتي للمجلس حول « اشكاليات التبليغ القضائي» (المادة 108 من القانون التنظيمي للمجلس).

٧-على مستوى التعاون القضائي والشراكة

شارك المجلس في العديد من التظاهرات الوطنية والندوات الدولية ووقع على عدة مذكرات تفاهم، نذكر منها:

- المؤتمر الرابع عشر للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والعدالة الجنائية بكيوتو من 7 إلى 12 مارس 2021؛
- اللقاء الخاص بتقديم مشروع النظام المعلوماتي المتعلق بمتابعة تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان؛
- الندوة المنظمة من طرف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة تحت عنوان "الحفاظ على النزاهة القضائية والمعايير الأخلاقية في الممارسة: دراسة لرابطة المحامين الدولية حول الإجراءات الجنائية والتأديبية"، بتاريخ 21 يونيو 2021؛
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة اليونيسيف بتاريخ 12 يوليوز 2021.
- الحوار غير الرسمي المغربي الأمريكي حول حقوق الإنسان، بواشنطن خلال الفترة ما بين 20 و23 شتنبر من هذه السنة.

VI- على مستوى التحديث

أنجز المجلس مجموعة من البرامج المعلوماتية لتطوير وتأهيل وصيانة بنيته المعلوماتية، نذكر منها:

- تحديث الفضاء الخاص بتلقي الشكايات وطلبات المقابلة عن بعد؛
- إعداد برنامج لتتبع ملفات القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام؛
- تطوير النسخة الثالثة للموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

VII-على مستوى تدبير الموارد البشرية

اتخذ المجلس في هذا الإطار عدة تدابير نذكر منها:

- توظيف 47 إطارا من تخصصات مختلفة؛
- تنظيم انتخاب ممثلي الموظفين في اللجان المتساوية الأعضاء؛
- إعداد مشروع مدونة السلوك والأخلاقيات الخاصة بالعاملين بالمجلس؛
- تنظيم عدة دورات تكوينية في مواضيع مختلفة، استفاد منها ما يناهز 351 قاض وقاضية.

ثانيا: مشروع ميزانية المجلس

تم إعداد مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2022، استنادا إلى فرضيات واقعية وموضوعية، تشكل الحد الأدنى المطلوب من الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستيكية اللازمة لتحقيق أهداف البرنامج والمشاريع المعتمدة بميزانية المجلس، وتأمين الحاجيات الضرورية لضمان السير العادي والمنتظم لمختلف مكوناته.

I - ميزانية التسيير

1- فصل الموظفين

في إطار مواصلة استكمال وتطوير هياكله التنظيمية، ولا سيما بعد صدور القانون المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية، ومن أجل سد الخصاص من الموارد البشرية، خصص للمجلس **50** منصبا ماليا جديدا برسم سنة **2022**.

ويقدر الغلاف المالي الإجمالي لهذه المناصب وكذا المناصب المكونة لكتلة أجور المجلس الحالية، ومساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، إضافة الى الترقيات المتوقعة في الرتبة والدرجة ومبلغ الإعانات الجزافية، وكذا تعويضات أعضاء المجلس، في مبلغ **143.681.000.00** درهما.

2-فصل المعدات والنفقات المختلفة

بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الفصل برسم سنة **2022** **225.170.000.00 درهما**، منها مبلغ **125.000.000.00 درهم** مخصص لرئاسة النيابة العامة.

II - ميزانية الاستثمار

خصصت لهذه الميزانية برسم سنة **2022** اعتمادات أداء بلغت **80.000.000.00** درهم، سيحول منها مبلغ **2.000.000.00** درهم لفائدة رئاسة النيابة العامة.

ثالثا: الآفاق المستقبلية

سطر المجلس مجموعة من الأهداف، نذكر منها:

- مواصلة الدراسات المرتبطة بتوجهاته الاستراتيجية، ذات الصلة بـ:

- تطوير القدرات المؤسساتية للمجلس وتجويد علاقاته بمحيطه الخارجي؛

- تعزيز استقلال السلطة القضائية؛

- مساهمة المجلس في الارتقاء بفعالية منظومة العدالة؛
- العمل على تخليق العدالة؛
- تقوية التواصل؛
- تعزيز الثقة في السلطة القضائية؛
- تنمية وتجويد التعاون والشراكات.

- تنزيل مقتضيات القانون المتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية من خلال وضع أول مشروع لهيكل تنظيمي خاص بها؛
- تفعيل مضامين مذكرة التفاهم بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للحسابات؛
- رقمنة المساطر والإجراءات الخاصة بالمجلس؛
- تسطير برنامج تكوين مستمر لفائدة القضاة والمسؤولين القضائيين ونوابهم بمختلف المحاكم، و كذا العاملين بالمجلس.

السيد الرئيس المحترم، حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تلكم كانت نظرة موجزة عن حصيلة عمل المجلس الأعلى للسلطة القضائية خلال سنة 2021، ومشروع ميزانيته لسنة 2022، وآفاق عمله المستقبلية.

وإننا على يقين بأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، سيجد في السلطة التشريعية كل الدعم والمساندة، حتى يتمكن من القيام بمهامه الدستورية على الوجه المطلوب.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للأمانة العامة للحكومة

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نونبر 2021، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد حجوي الأمين العام للحكومة، الذي قدم عرضا مفصلا تناول من خلاله خصوصية المهام التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، وأهم المبادرات الإصلاحية التي تحققت بهذه المؤسسة خلال الولاية التشريعية المنصرمة، وتلك التي تنوي اتخاذها مستقبلا بغية الرقي بأدائها، كما أعرب عن أمله في أن يشكل هذا اللقاء مناسبة كذلك لإرساء علاقات تعاون وتواصل مثمرة بين اللجنة الموقرة ومؤسسة الأمانة العامة للحكومة، لما فيه مصلحة منظومتنا القانونية.

هذا، وقد تناول السيد الأمين العام للحكومة بإسهاب مجموعة من النقاط الأساسية، أبرز من خلالها دور الأمانة العامة للحكومة، كمؤسسة ذات صبغة أفقية توجد في خدمة كافة القطاعات الوزارية، وتعمل بتنسيق وتشاور دائمين معها، كما استعرض مجمل انشغالات واهتمامات الأمانة العامة للحكومة، وما تستوجبه المرحلة المقبلة من ترسيخ لمجموعة من الإصلاحات وتعزيزها، عبر اعتماد النصوص

التشريعية اللازمة، تماشيا مع ما غدت تتوفر عليه بلادنا من مرجعيات قانونية أساسية مجسدة للأوراش الإصلاحية الكبرى التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك حفظه الله، وعلى رأسها النموذج التنموي الجديد.

ومن جانب آخر، بسط السيد الأمين العام للحكومة على أنظار السيدات والسادة المستشارين معطيات إحصائية، تتعلق بأعداد النصوص القانونية الصادرة خلال الولاية التشريعية الماضية، وتلك الصادرة في غضون هذه السنة، مستعرضا في هذا الصدد أهم المبادرات الإصلاحية التي تمكنت الأمانة العامة للحكومة من اتخاذها في عدة مجالات، شملت إحداث لجنة عهد إليها بالسهر على جرد لأهم النصوص التشريعية والتنظيمية، وإعداد وتنفيذ برنامج لليقظة والذكاء القانونيين، وتسريع مسلسل الرقمنة، والرفع من وتيرة إعداد ونشر النصوص التطبيقية للقوانين الصادرة، وتفعيل آلية الدراسة القبلية لأثر مشاريع النصوص القانونية، كما تم إيلاء أهمية قصوى للمبادرات التشريعية البرلمانية من خلال الحرص على انتظام عمل اللجنة الدائمة التقنية المكلفة بتتبع هذه المبادرات، وبالمناسبة وجه السيد الأمين العام في هذا الصدد دعوته إلى السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة الموقرة، للبحث معا في مختلف سبل العمل المشترك، التي تتيح فرص التعاون والتفاعل الأمثل، وتبادل الخبرة والرأي في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، استعرض السيد الأمين العام للحكومة المجال المتعلق بالتأطير القانوني للعمل الجمعوي وتقنين وتنظيم بعض المهن الحرة، والإشراف على اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية ومواكبة أشغالها، وبسط في هذا المنوال الاختصاصات المسندة لمديرية الجمعيات والاحصائيات الخاصة بأنشطتها برسم السنة الجارية،

واختصاصات كل من مديرية المهن المنظمة، والهيئات المهنية، واللجنة الوطنية للطلبيات العمومية.

وتطرق إلى البرامج والمشاريع التي تعتزم الأمانة العامة للحكومة تنفيذها خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن الوزارة اضطرت خلال الولاية السابقة إلى تأجيل تنفيذ جزء من مشاريعها المبرمجة في مخطط عملها التنفيذي بفعل تأثيرات جائحة كوفيد 19، حيث تمت برمجة هذه المشاريع المؤجلة برسم السنة المقبلة، علاوة على مشاريع أخرى متعددة، بسط مجملها وصنفها في ثلاث محاور أساسية تتعلق بتجويد المنظومة القانونية، وتيسير الولوج إليها، وتحديث أساليب وآليات العمل، وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات الحديثة، وتثمين الرأسمال البشري، ودعم وتقوية قدرات العاملين بالمؤسسة.

وفي الختام، أبرز السيد الأمين العام للحكومة المؤشرات الرقمية المتعلقة بتنفيذ ميزانية السنة الجارية، والمعطيات الرقمية المتعلقة بميزانية الأمانة العامة للحكومة برسم السنة المقبلة، حيث بلغت الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2022، مبلغا قدره 133.937.000.00 درهم تتوزع على النحو التالي:

- ميزانية التسيير :

الموظفين : 92.878.000.00 درهم؛

المعدات والنفقات : 26.371.000.00 درهم

- ميزانية الاستثمار : 14.688.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في إطار المناقشة العامة لمشروع هذه الميزانية الفرعية ثمن السيدات والسادة المستشارون العرض القيم الذي تقدم به السيد الأمين العام للحكومة، والذي يعكس بحق المجهودات الحثيثة والعمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة بمختلف مديرياتها، وفي هذا الإطار انتهز المتدخلون الفرصة لتهنئة السيد الأمين العام للحكومة بمناسبة تجديد الثقة المولوية السامية التي حظي بها، بتعيينه على رأس هذا القطاع الحيوي والهام، وذلك بالنظر للدور الاستراتيجي الذي يلعبه هذا القطاع في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة.

ونوه المتدخلون بمستوى الخبرة والدقة الذي تتميز به الأمانة العامة للحكومة في مجال صناعة وصياغة التشريع وتجويده، وأشادوا بالمجهودات التي تبذلها الأمانة العامة لتحيين ومراجعة بعض النصوص التشريعية، وبالتدابير المتخذة لتعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، إلى جانب تلك المتعلقة بمواصلة رقمنة الخدمات ذات العلاقة بالجريدة الرسمية، فضلا عما تم القيام به فيما يخص التأطير القانوني لتدبير حالة الطوارئ الصحية، ومن جهة أخرى، ثمنت المداخلات مواكبة المبادرات التشريعية البرلمانية من خلال عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع هذه المبادرات، والتي ستساهم لا محالة في تعزيز التفاعل الإيجابي للحكومة مع مقترحات القوانين، كما تم التنويه بما تحقق في مجال التأطير القانوني للعمل الجمعوي، لاسيما إعداد مشروع قانون يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، إلى جانب وضع منظومة

إعلامية وطنية خاصة بالجمعيات لرقمنة المساطر الإدارية، وإحداث سجل إلكتروني للجمعيات، مع التنويه بإعداد الأمانة العامة للحكومة لمرسوم يتعلق بدراسة أثر بعض النصوص التشريعية.

وفي خضم مناقشة مضامين ومحاور مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، تم إبداء عدة استفسارات وملاحظات واقتراحات، وهي كالآتي:

- الدعوة إلى إنشاء فريق عمل مشترك وتنظيم لقاءات علمية ثنائية بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والأمانة العامة، وتمكين أعضاء اللجنة من زيارة مصالح الأمانة العامة للحكومة، للوقوف عن كثب على مختلف الأنشطة التي تقوم بها.

- المطالبة بالمزيد من الجهود من أجل مواكبة التحولات المتسارعة على جميع المستويات، ونشر الثقافة القانونية للأجيال الناشئة، والعمل على تطوير آليات ومستوى أداء جميع الفاعلين في الأمانة العامة للحكومة؛

- التساؤل حول أسباب تأخر إحالة بعض النصوص القانونية على المسطرة التشريعية، وكذا غياب أو تأخر صدور النصوص التطبيقية لبعض القوانين الهامة، على غرار القوانين المنظمة للمحروقات، نظرا لما تعرفه من فوضى في الأسعار بسبب غياب نصوصها التطبيقية؛

- الدعوة إلى تسريع وتيرة إعداد ونشر النصوص التطبيقية للقوانين الصادرة، ومضاعفة الجهود خصوصا فيما يتعلق بالنصوص التطبيقية التي نصت عليها القوانين التنظيمية؛

- التأخر في دراسة وترتيب الآثار الدستورية المرتبطة بالقانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وذلك بعد

حوالي 4 سنوات من صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 70/18 بتاريخ 6 مارس 2018، إضافة إلى التأخر الحاصل في إحالة قانون الإضراب؛

- نشر النصوص التشريعية باللغة الأمازيغية في الجريدة الرسمية، تطبيقا للمادة 11 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المنظم لها؛

- إتاحة المعلومة للمواطنات والمواطنين، عبر وضع جميع مشاريع النصوص القانونية في الموقع الإلكتروني، والانفتاح على الجامعات للاستفادة من الخبرات والتجارب التي تزخر بها مؤسسة الأمانة العامة للحكومة؛

- الاستفسار عن المعايير المعتمدة في منح صفة المنفعة العامة للجمعيات، والدعوة إلى العمل على تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بها، والنظر في النص القانوني المنظم لها، تماشيا مع اختيارات بلادنا، والرامية إلى تبسيط المساطر الإدارية بصفة عامة.

وأخيرا، طالب السيدات والسادة المستشارين بالرفع من عدد الأطر العاملة بالأمانة للحكومة، وتزويدها بموارد بشرية إضافية تتوفر على تكوين عال في مختلف التخصصات والمجالات، واعتماد نظام للتحفيزات المالية يتماشى مع حجم المهام الإستراتيجية المنوطة بهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد الأمين العام للحكومة في مستهل جوابه بالملاحظات والمقترحات القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في

الانخراط الجاد في مسلسل تطوير وتجويد المنظومة القانونية الوطنية، انسجاما مع المرجعية الدستورية والمتطلبات الواقعية، مؤكدا في نفس السياق، أن الأمانة العامة للحكومة ستعمل في حدود الاختصاصات الموكولة لها، على أخذ المقترحات بعين الاعتبار بعد دراستها، بهدف المساهمة في تطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الأمين العام للحكومة أن البطء الحاصل في إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية، راجع إلى طول الإجراءات والمسار الذي تقطعه في دواليب القطاعات الحكومية قبل وصولها إلى الأمانة العامة للحكومة، فضلا عن العمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة في إطار حرصها التام على تحقيق جودة العمل التشريعي، وما يتطلبه ذلك من وقت كاف لضمان الأمن القانوني، باعتباره أحد الالتزامات الدستورية الملقاة على عاتقها.

وفي نفس السياق، أوضح السيد الأمين العام للحكومة أن الإكراهات التي تفرضها العولمة القانونية، بجعل الاتفاقيات الدولية تسمو على التشريعات الوطنية، تساهم بدورها في بطء العملية التشريعية، بحيث تأخذ الأمانة العامة للحكومة هذه الالتزامات الدولية بعين الاعتبار أثناء دراسة النصوص التشريعية والتنظيمية، لتحديد ما يدخل في مجال التشريع، وما يندرج في المجال التنظيمي، مشيرا في ذات السياق، أن تحقيق جودة النصوص القانونية مسؤولية مشتركة بين مختلف المتدخلين في صناعة النص التشريعي، من قطاعات حكومية وأمانة عامة للحكومة ومجلسي البرلمان، مع تأكيده أن الأمانة العامة للحكومة تؤمن بالانفتاح على مختلف هذه المكونات، من أجل العمل المشترك على تحيين وتطوير الترسانة القانونية ومواكبتها لمتطلبات العصر، بما فيها خدمة للصالح العام.

وأفاد السيد الأمين العام للحكومة حرصه التام على مواصلة تحيين النصوص القانونية التي لم تعد تنسجم مع الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، والمستجدات الدستورية، بتأكيده على تنصيب لجنة من أجل الانكباب على جرد النصوص التشريعية والتنظيمية، والعمل على مراجعتها، وذلك بإشراك مختلف القطاعات المعنية، ومن جهة أخرى، أكد السيد الأمين العام على وجود قصور في بعض الجوانب من الترسانة القانونية المؤطرة لاستفادة الجمعيات من صفة المنفعة العامة، مشيدا على الحرص الحكومي على تجويد المنظومة القانونية، تحقيقا للشفافية ونزاهة طلبات استفادة الجمعيات من المنفعة العامة.

وفي سياق رده على دراسة أثر النصوص التشريعية والتنظيمية، أكد السيد الأمين العام للحكومة العمل على إخضاع بعض النصوص القانونية لدراسة مسبقة لأثرها، سعيا لتجويد العمل التشريعي، وتفاديا للتعديلات المتتالية على النصوص التشريعية، بسبب الإشكالات العملية التي قد تظهر بعد دخولها حيز التنفيذ.

وبخصوص نشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصبغة العامة في الجريدة الرسمية باللغة الأمازيغية تطبيقا للمادة 11 من القانون التنظيمي رقم 26.16، أوضح السيد الأمين العام للحكومة أن المادة 31 من نفس القانون تحدد أجل خمسة عشرة سنة لبداية سريان هذه المقتضيات، كما أكد أن الأمانة العامة للحكومة بدأت بالاشتغال مع مختلف الفاعلين، في هذا الإطار، من أجل العمل على تسريع النشر بشكل تدريجي حسب أولويات النصوص وأهميتها الاجتماعية.

ومن جانب آخر، أفاد أن الأمانة العامة للحكومة في انفتاح مستمر على الجامعة المغربية لتبادل الأفكار والخبرة التقنية في مجال صناعة النصوص القانونية، بحيث تم القيام بمبادرة تنظيم دورة تكوينية في جامعة محمد الأول بوجدة، وعقد شراكات

مع عدة جامعات مغربية، مشيرا في سياق آخر، أن الأمانة العامة للحكومة حريصة على احترام الأجندة الزمنية لإخراج القوانين التنظيمية بالرغم من الإكراهات التي يعرفها القطاع، بحيث تم إحالة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفية ممارسة حق الإضراب على مجلس النواب، وستتم إحالة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون في أقرب الآجال.

وفي ختام جوابه، أكد السيد الأمين العام للحكومة أنه منذ سنوات لم تعد الأمانة العامة للحكومة مختصة، طبقا للقانون، وبصورة تدريجية، بممارسة مجموعة من المهام في عدد من المجالات التي تم نقلها، كلما توافرت الشروط الملائمة، وحسب الحالة، إما إلى إدارات أخرى أو إلى الهيئات المهنية المعنية بها، كالترخيص للمغاربة بمزاولة مهن الطب والصيدلة وطب الأسنان، مضيفا، أن الأمانة العامة ستعزز هذا التوجه للتفرغ للأدوار المحورية المناطة بها في مجال الرقي بالترسانة القانونية الوطنية.

عرض السيد الأمين العام للحكومة

كلمة السيد الوزير ، الأمين العام للحكومة،

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

بمجلس المستشارين، بمناسبة تقديم ومناقشة الميزانية
الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2022

الاثنين 23 ربيع الآخر 1443 (29 نوفمبر 2021)

حضرة السيد رئيس اللجنة الـمحترم،

حضرات السيدات والسادة أعضاء اللجنة الـمحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي أن أعبر عن سعادتي باللقاء بلجنتكم الموقرة منتهزا هذه الفرصة لأتقدم لكم جميعا، أصالة عن نفسي ونيابة عن أطر وموظفي الأمانة العامة للحكومة، بتهانئي الحارة، بانتخابكم أعضاء ممثلين للأمة بالبرلـمان، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم التمثيلية هاته.

وإننا لنعتبـر هذا اللقاء السنوي مناسبة، ليس فقط لعرض ومناقشة مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة برسم سنة 2022، وإنما نجدها فرصة سانحة للوقوف على حصيلة الـمجهودات الـمبذولة على المستويين التشريعي والتنظيمي، وكذا لاستعراض الـمشاريع الـمستقبلية التي نعتزم إنجازها بهدف تطوير منظومتنا القانونية وتجويدها، باعتبارها إطارا مرجعيا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، التي تسعى بلادنا إلى إدراكها، تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ومن هذا المنطلق، فإنني سأخصص الجزء الأول من كلمتي هاته لإطلاع حضراتكم على أهم المبادرات التشريعية والتنظيمية التي شهدتها السنة الجارية، كما سنستعرض في هذا الجزء المبادرات الإصلاحية التي اتخذناها على مستوى الأمانة العامة للحكومة خلال نفس الفترة وحصيلة عمل مختلف مصالحنا الإدارية. أما الجزء الثاني فسنبرز خلاله أهم البرامج والمشاريع المستقبلية التي نعتزم القيام بها، في إطار الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، قصد تسريع وتيرة تحديث وتطوير مؤسسة الأمانة العامة للحكومة قبل أن نختتم بجزء ثالث نورد فيه أهم المعطيات المتعلقة بمشروع ميزانية هذه المؤسسة برسم السنة المقبلة.

وبهذه المناسبة، نضع رهن إشارتكم كتيبا يتضمن أرقاما ومعطيات تفصيلية حول حصيلة عملنا خلال السنة الجارية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

إن السنة الجارية كانت امتدادا للسنة التي سبقتها من حيث الإطار العام المتميز بمواجهة السلطات العمومية

للإكراهات المترتبة عن الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية في بلادنا عقب الظهور المفاجئ لجائحة كوفيد 19. هذا، وقد مكن الإطار القانوني المنظم لحالة الطوارئ الصحية المعد من طرف الأمانة العامة للحكومة، من مواجهة سريعة وناجعة للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة.

هذا، حيث بلغ العدد الإجمالي للنصوص القانونية الصادرة في إطار حالة الطوارئ الصحية مائة واثني عشر (112) نصا تتوزع على ثلاثة عشر (13) قانونا وخمسة (5) مراسيم قوانين وواحد وستين (61) مرسوما وثلاثة وثلاثين (33) قرارا.

وتجدر الإشارة هنا على الخصوص إلى التدابير الاستثنائية المتخذة، خلال فترة الطوارئ الصحية الجارية، لفائدة بعض المشَغِلين المُنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعامِلين لديهم المُصَرَّح بهم وبعض فئات العمال المسْتَقِلين والأشخاص غير الأُجَراء المؤَمَّنِين لدى الصندوق، المتَضَرِّرين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد 19»، وهي التدابير التي شملت قطاعات مثل السياحة والثقافة والرياضة وغيرها، وتجسدت، بصفة خاصة، في صرف تعويضات لفائدة الأجراء المتضررين من توقف المقاولات التي يشتغلون بها بفعل

تداعيات الجائحة، وذلك من الحساب المرصد لأمور خصوصية الذي يحمل اسم «الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد-19»، الذي تم إحداثه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

تصادف الولاية التشريعية الحالية سياقا متميزا يكمن في أن بلادنا غدت تتوفر على مرجعيات قانونية أساسية مجسدة للأوراش الإصلاحية الكبرى التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك حفظه الله، كما يكمن – هذا السياق- في إقرار النموذج التنموي الجديد، مما سيجعل، لا محالة، من هذه المرحلة المقبلة مرحلة توطيد هذه الإصلاحات وتعزيزها، عن طريق اعتماد النصوص التشريعية اللازمة.

هذا، وإن ما يميز السنة الحالية هو الورش الاجتماعي الكبير الذي أعطى انطلاقته جلالة الملك حفظه الله، والذي تمت بلورته في القانون-الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية. ويفتح هذا الورش آفاقا تشريعية وتنظيمية متميزة وواعدة في

الميدان الاجتماعي، فضلا عن تفاعله مع التدابير ذات الصبغة الاجتماعية المتخذة في السنوات الأخيرة التي من بينها على الخصوص القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات. وقد شرعت الحكومة في تنزيل هذا الورش الإصلاحي، في شقه المتعلق بالتغطية الصحية، من خلال مصادقة مجلس الحكومة، خلال الاجتماعين المنعقدين يومي 17 و25 نوفمبر الجاري على عدد من المراسيم التنظيمية الرامية إلى توسيع دائرة الفئات المجتمعية المستفيدة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل فئات جديدة تهم المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا خاصا.

ومن جهة أخرى، فإن ورش الحماية الاجتماعية ينصهر مع أهداف النموذج التنموي الجديد ويتقاطع أيضا مع الإصلاحات الموازية الرامية إلى تقوية مناعة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته، التي يجسدها القانون-الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الهادف إلى تحديث آليات تدبير منظومة المؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين حكامتها.

أما فيما يتعلق بمجال الحكامة الترابية، فتجدر الإشارة إلى تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري الذي يؤسس لمنظور جديد لعلاقة الدولة بمجالها الترابي، وذلك من خلال مصادقة اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري على التصاميم المديرية للاتمركز الإداري لعدد من القطاعات الوزارية وعلى الخصوص، من خلال الشروع في نقل دفعة أولى من الاختصاصات المركزية لفائدة المصالح اللاممركزة؛ إضافة إلى التدابير التشريعية والتنظيمية المندرجة في إطار إصلاح الإدارة وتحديثها وتحسين علاقاتها بالمواطن والتي يبلورها كل من القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية، والقانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والقانون المتعلق بإحداث الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

ومن جهتها، شهدت المنظومة القانونية للاستثمار في بلادنا تطورا ملحوظا يجسده إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتوسيع مجالات تدخلها، الشيء الذي ساهم في تقريب القرار التنموي من المجالات الترابية، مع الحفاظ على حقوق المستثمرين من خلال فتح المجال أمامهم لاستئناف قرارات اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لدى اللجنة الوزارية للقيادة التي يرأسها رئيس الحكومة.

واسمحوا لي أن أورد أمام أنظاركم بعض المعطيات الإحصائية الإجمالية المتعلقة بأعداد النصوص القانونية الصادرة خلال السنة الجارية، فقد بلغ عدد القوانين أربعا وخمسين (54) قانونا، منها ستة (6) قوانين تنظيمية وثلاثة (3) قوانين إطار وتسعة وثلاثون (39) قانونا عاديا وخمسة عشر (15) قانونا يوافق بموجبها على الاتفاقيات. أما بخصوص المراسيم التنظيمية، فقد بلغ عددها حتى الآن مائة وخمسين (150).

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

شهدت الأمانة العامة للحكومة في السنوات الأخيرة مجموعة من المبادرات الإصلاحية التي تمكنا من اتخاذها في عدة مجالات.

- وهكذا، واعتبارا لأهمية مراجعة التشريعات وتحيينها ضمانا لفعاليتها ونجاعتها واستقرارها ارتأينا، هذه السنة، إحداث لجنة عهد إليها بالسهر على جرد أهم النصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وحصر النصوص التي تستدعي إعطاءها الأولوية في التحيين والمراجعة ووضع برمجة زمنية لتحيينها.

- ومن جهة أخرى، فإن التكوين واستكمال التكوين في المجال القانوني يتصدر اهتماماتنا باعتباره أداة رئيسية لتثمين وتأهيل الموارد البشرية العاملة بالأمانة العامة للحكومة، ولذلك قمنا بالشروع في تنفيذ برنامج لليقظة والذكاء القانونيين، والاهتمام بتطوير وصقل قدرات المستشارين القانونيين بصفة خاصة في مجال صياغة وإعداد مشاريع النصوص. وسيحظى هذا البعد التكويني في المستقبل بعناية أكبر.
- كما تميزت الفترة المنصرمة بتسريع مسلسل الرقمنة، وذلك بمواصلة رقمنة الخدمات ذات العلاقة بالجريدة الرسمية وتحسينها، لا سيما منها تلك المتعلقة بالإعلانات القانونية والنشرة الخاصة بالتحفيظ العقاري، وذلك لتمكين المواطنين من الولوج إلى إعلاناتهم في ميدان الإشهار القانوني دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر المطبعة الرسمية، كما كان عليه الأمر سابقا.
- كما عملنا، خلال المرحلة السابقة أيضا، على تسريع وتيرة إعداد ونشر النصوص التطبيقية للقوانين الصادرة، التي يشكل تأخر اتخاذها أو عدم صدورها هاجسا مستمرا لكم ولنا على حد سواء، لأن ذلك يؤدي إلى تعطيل أو تأجيل تطبيق النصوص التشريعية.

- وإننا لواعون تمام الوعي بأهمية تسريع وتيرة إعداد ونشر هذه النصوص صونا لمهام المؤسسة التشريعية وحماية لمصداقية منتوجها التشريعي، من جهة، وتنفيذا للالتزامات الدستورية الملقاة على عاتق الحكومة باعتبارها المسؤولة عن ضمان تنفيذ القوانين، طبقا لأحكام الفصل 89 من الدستور، من جهة أخرى.
- وعلى صعيد آخر، قمنا بتفعيل آلية الدراسة القبلية لأثر مشاريع النصوص القانونية، فكما لا يخفى عليكم، السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون ما لهذه الدراسة من أهمية لاستجلاء مختلف الانعكاسات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها لمشاريع القوانين، وهي بذلك تعتبر منطلقا أساسيا لتقييم مسبق للإصلاحات المراد القيام بها وآلية من آليات الحكامة القانونية الجيدة الرامية إلى إرساء منظومة تشريعية ذات جودة عالية.
- وأخيرا، ومن بين الإصلاحات التي أولتها الأمانة العامة للحكومة أهمية قصوى، مواكبة المبادرات التشريعية ذات الأصل البرلماني، وتجلى ذلك في حرصها على انتظام عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية، والتي عهد إليها بدراسة مقترحات القوانين التي تحال إلى الحكومة من قبل البرلمان، واقتراح تدابير من شأنها تعزيز التزام الحكومة بالتفاعل إيجابيا مع المبادرات التشريعية.

وأود في هذا الصدد التأكيد من جديد على أننا بقدر ما نسجل قلة عدد مقترحات القوانين التي تمت الموافقة عليها (حيث لم يتجاوز عدد مقترحات القوانين التي تدارستها الحكومة خلال الولاية التشريعية الماضية ثلاثة وأربعين (43) مقترحا)، بقدر ما نحن حريصون على البحث معكم على أنجع السبل الكفيلة بتجاوز هذه الوضعية.

لأجل ذلك، فإنني أغتنم مناسبة هذا اللقاء، لأوجه لكم الدعوة، ونحن في بداية هذه الولاية التشريعية، للبحث سويا في مختلف سبل العمل المشترك، التي تتيح لنا فرص التعاون والتفاعل الأمثل وتبادل الخبرة والرأي في هذا المجال.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،

موازاة مع تنسيق النشاط القانوني للحكومة وتنظيمه وتتبعه عن كثب، واصلت الأمانة العامة للحكومة عملها في مجال التأطير القانوني للعمل الجمعوي وتقنين وتنظيم بعض المهن الحرة والإشراف على اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية ومواكبة أشغالها، وتجدون تفصيل ذلك كله في الكتيب الذي سيتم توزيعه عليكم.

وهكذا، فبالنسبة لمديرية الجمعيات، وعلاوة على ممارستها للاختصاصات المسندة إليها في مجال تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات، والتماس الإحسان العمومي، فإنها تسهر، بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، على إعداد ومراجعة النصوص القانونية ذات الصلة بجمعيات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أفضت المجهودات المبذولة إلى إعداد مشروع قانون يتعلق بالمؤسسات الكفيلة، ومشروع قانون يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات، قصد مراجعة وتحيين المقتضيات المتعلقة بتلقي الجمعيات للمساعدات الأجنبية والتصريح بها لدى الإدارة.

هذا، وبخصوص الإحصائيات الخاصة بأنشطة هذه المديرية برسم السنة الجارية، فقد تجاوزت قيمة المساعدات الأجنبية التي صرحت الجمعيات بتلقيها ثلاثمائة وعشرة ملايين (310.000.000,00) درهم. ويخص هذا المبلغ مائتين وخمسا وعشرين (225) جمعية من بينها ثلاثون (30) جمعية معترفا لها بصفة المنفعة العامة. أما عدد تصاريح التماس الإحسان العمومي المسلمة فبلغت خمسة (5) تصاريح، فيما بلغ عدد التراخيص ستة (6) تراخيص.

كما تم، خلال هذه السنة، الاعتراف بصفة المنفعة العامة لجمعية واحدة ليبلغ بذلك عدد الجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة مائتين وأربعا وثلاثين (234) جمعية. (تم نشر مرسوم في هذا الشأن بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 18 نوفمبر الأخير)

أما فيما يخص مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية فإنها تعمل من جانبها على استكمال مسلسل نقل مسؤولية الترخيص لمزاولة بعض المهن الحرة المنظمة، إما للقطاع الحكومي المعني أو للهيئة المهنية المعنية، حسب الحالة. كما تنكب المديرية على تحيين النصوص القانونية المؤطرة لممارسة العديد من المهن المنظمة، وذلك بتنسيق ومشاورات مع الجهات والمؤسسات الرسمية وكذا مع الهيئات المهنية التي تندرج المهن المذكورة في دائرة اختصاصاتها. وأخيرا، فإن التوجه الثالث الذي تنخرط فيه جهود المديرية المذكورة يتمثل في سعيها إلى التحول مستقبلا إلى هيئة مرجعية استشارية في كل ما يتعلق بالمهن الحرة المنظمة.

وبخصوص بعض الإحصائيات الخاصة بأنشطة هذه المديرية : فقد بلغ مجموع الرخص المسلمة لفتح مختبرات التحاليل البيولوجية خلال السنة الجارية مائة واثنتين وثلاثين (132) رخصة، كما بلغ عدد الأذون المسلمة لمزاولة الهندسة

المعمارية ثلاثمائة وأربعة وأربعين (344) إذنا، فيما سلمت هذه المديرية ألفا وأربعمائة وستا وستين (1466) رخصة لمزاولة المهن شبه الطبية.

أما بخصوص الانشغالات الحالية للجنة الوطنية للطلبيات العمومية، التي تم تنصيبها سنة 2018، فيمكن إجمالها في سعيها إلى إرساء ثقة القطاع الخاص بالأساس في منظومة الطلبيات العمومية، وذلك بإصدار العديد من الآراء المبدئية الرامية إلى توحيد تفسير المقتضيات القانونية المنظمة للطلبيات العمومية وتيسير فهمها ، كما تسعى إلى تجويد المنظومة القانونية الخاصة بالصفقات العمومية وتحسين حكامتها، والبت في شكايات المتنافسين وتظلمات أصحاب الطلبيات العمومية وتقديم الاستشارات المطلوبة من قبل الإدارات والمؤسسات العمومية ومختلف أصحاب المشاريع العمومية.

هذا، واعتبارا لأهمية الأدوار المنوطة بهذه اللجنة، فإننا نؤكد تطلعنا للرقي بها وتحويلها، متى استكملت المقومات الضرورية لذلك، إلى هيئة للضبط في مجال اختصاصها تعمل في تناغم مع المؤسسات الضبطية الأخرى.

أما فيما يتعلق بحصيلة عمل اللجنة خلال السنة الجارية، فقد توصلت بما مجموعه مائة وستة وثمانون (186) شكاية وطلب استشارة، كما صدر عنها ستة وثمانون (86) رأيا استشاريا طال عدة جوانب تتعلق بتدبير الطلبيات العمومية.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما ذكرت آنفا، فإني سأخصص الجزء الثاني من كلمتي لإطلاع حضراتكم على البرامج والمشاريع التي نعتزم تنفيذها خلال السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن نوعية التحديات التي تطبع المرحلة الحالية وأهمية الأوراش الإصلاحية المزمع تنفيذها على المستوى الوطني، تستوجب من جانبنا العمل على عدة واجهات لتعزيز قدرات ووسائل عمل الأمانة العامة للحكومة، وهو ما يفسر تعدد وتنوع المشاريع التي نعمل جادين على تنفيذها في السنوات المقبلة بمشيئة الله.

هذا، ويمكن، بصفة إجمالية، تصنيف هذه المشاريع إلى ثلاثة محاور أساسية هي :

أولا - تجويد المنظومة القانونية وتيسير الولوج إليها ؛

ثانيا - تحديث أساليب وآليات العمل وتوسيع نطاق اعتماد التكنولوجيات الحديثة؛

ثالثا - تثمين الرأسمال البشري ودعم وتقوية قدرات العاملين بالمؤسسة.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تندرج في إطار محور تجويد المنظومة القانونية المشاريع التالية:

أولا - سنواصل إنجاز الورش الذي شرعنا فيه هذه السنة والمتعلق بتحيين وتوطيد النصوص القانونية بشكل يمكن من وضع النص المتضمن لجميع التعديلات التي طالته، بين يدي المرتفق دون أن يكون في حاجة إلى البحث عنها وتتبعها بوسائله الخاصة.

ثانيا - اعتماد دليل المساطر التشريعية والتنظيمية المنصوص عليه في المادة 20 من القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها :

وهو الدليل الذي يتم بمقتضاه توحيد مرجعيات ومساطر إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكيفيات تجاوز الإكراهات المرتبطة بها، وذلك وفق مبادئ مشتركة تشتغل على أساسها السلطات الحكومية والمصالح والمؤسسات التابعة لها.

ثالثا - اعتماد نظام معلوماتي خاص باليقظة والذكاء القانونيين يتوفر على خاصيات تقنية متطورة وفق ما هو معمول به دوليا، سيتم تصميمه خصيصا لليقظة والذكاء القانونيين، بما يساعد على تحقيق السرعة اللازمة في توفير المعلومة القانونية الصحيحة ومعالجتها واستغلالها وتقاسمها. ويشكل هذا النظام المعلوماتي جزءا من برنامج اليقظة والذكاء القانونيين، الذي شرعنا في تنفيذه هذه السنة، والذي نهدف من ورائه إلى تثبيت ثقافة الحرص على تتبع ومواكبة المستجدات القانونية في مختلف الفروع والتخصصات والسعي إلى الحصول على المعلومة القانونية الدقيقة والموثوقة والتمكن منها، وكذا التتبع الدائم والمنتظم للاجتهادات القضائية والفقهية والإلمام بالمستجدات على مستوى الأنظمة القانونية المقارنة.

رابعا وأخيرا - تسهيل الولوج إلى القانون بواسطة اعتماد نظام متطور لرقمنة الجريدة الرسمية

يقوم هذا النظام، الذي سنحرص على إنجازه في غضون الأربع سنوات المقبلة، على اعتماد صيغة جديدة للرقمنة تتمثل في إعادة رقن أعداد الجريدة الرسمية، ونشرها على شكل نص (format texte) وهي الصيغة التي تتيح إمكانيات متعددة لاستغلال النص القانوني، دون المساس بمقوماته الأصلية.

والمؤكد أن هذا التحول المرتقب سيسهم في تحسين معدلات الولوج إلى القانون. وفضلا عن ذلك، سنحرص على أن تتوفر في الصيغة الجديدة لرقمنة الجريدة الرسمية مواصفات تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية الاطلاع على مختلف النصوص القانونية المنشورة بها.

هذا، وقد بلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة، إلى غاية 22 نوفمبر من السنة الجارية، مليونا وخمسمائة وستين ألف (1.560.000) زائر من داخل المغرب وخارجه، قاموا بما مجموعه حوالي ثلاثة وخمسين مليون ومائة وستين ألف (53.160.000) زيارة متكررة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص المحور الثاني المتعلق بتحديث أساليب وآليات العمل وتوسيع نطاق استعمال التكنولوجيات الحديثة، ومن منطلق أن التوسع في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة يعد شرطا أساسيا لتجويد الخدمات العمومية ذات الصبغة القانونية وتيسير الولوج إليها، فإننا سنعمل، خلال السنة المقبلة، علاوة على إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمؤسسة بغية مسايرة التطور الذي تشهده وظيفتها، على الشروع في تنفيذ عدد من المشاريع المهيكلة والمتعددة السنوات، نكتفي هنا بالإشارة إلى أهمها.

ويأتي في مقدمة المشاريع التي سنعمل على إنجازها المشروع الرامي إلى «الرقمنة الشاملة لعملية إعداد النصوص المعيارية» المعروف ب OPEN (Organisation du Processus global d'Elaboration des textes Normatifs)، وهو عبارة عن نظام معلومياتي مندمج وآمن يربط بين مختلف الوزارات ومصالح الدولة، يتيح رقمنة المسلسل الحالي لإعداد النصوص القانونية ومكننته. والجدير بالذكر أن تنفيذ هذا المشروع اعترضته بعض

الصعوبات مردها الطبيعة التقنية العالية للمشروع وعدم استجابة المكاتب الدراسية لكافة الشروط والمواصفات التقنية المنصوص عليها في دفتر التحملات المتعلق بالصفقات التي أعلن عنها في ثلاث مناسبات. وسنعمل هذه السنة على تجاوز هذه الصعوبات من أجل اعتماد هذا النظام المعلومياتي المتطور لأن النظام المعمول به حاليا، القائم في أغلب مراحله على الحامل الورقي كوسيلة لتبادل الوثائق بين مختلف الفاعلين، لم يعد يفي تماما بالمطلوب.

من جهة أخرى، سنسعى خلال المرحلة المقبلة إلى تأهيل النظام المعلوماتي لمصالح الأمانة العامة للحكومة وتعزيز حمايته، وسيتم ذلك من خلال تأهيل النظامين المعلوماتيين لكل من مديرية المهن المنظمة والهيئات المهنية ومديرية الجمعيات بهدف الرفع من جودة الخدمات المقدمة من قبلهما وتمكين المرتفقين من الحصول على الخدمات المطلوبة في أسرع وقت وبأقل تكلفة. كما سنتخذ الإجراءات الضرورية للتزود بنظام معلوماتي متطور من أجل القدرة على تطبيق التوجهات الوطنية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية وكذا تطبيق القواعد التنظيمية والتقنية المحددة من طرف السلطة الوطنية المكلفة بالأمن السبيراني.

هذا، ويتضمن برنامج عملنا أيضا تأهيل وعصرنة المطبعة الرسمية خلال السنتين المقبلتين، وذلك بتجديد المعدات والآليات وأجهزة الطباعة التي تتوفر عليها، ليتسنى لهذه الإدارة العريقة مواكبة التطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيات الطباعة والنشر على المستوى الدولي. وفي المقابل، سنعمل على تزويدها بمجموعة من البرامج المعلوماتية في إطار التمهيد للانتقال إلى الطباعة الرقمية.

ومن جهتها، ستقوم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، في إطار تفعيل مخطط عملها الاستراتيجي، باستكمال المشروع المتعلق بإجراء تقييم ذاتي لمنظومة الصفقات العمومية الوطنية وفق منهجية حديثة معتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وهو مشروع حظي بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية. وسيشرع في تنفيذه في غضون السنة المقبلة.

وفي نفس السياق، ستقوم اللجنة بمواصلة جهودها في مجال تعزيز شفافية ونزاهة الطلبيات العمومية، من خلال عدة برامج رقمية حديثة، من بينها على الخصوص البرنامج الرامي إلى توحيد الضوابط التقنية المرتبطة بتشييد البنايات العمومية التي يتكرر بناؤها على صعيد التراب الوطني مثل

المدارس والثانويات والداخليات والمستشفيات، وهو المشروع الذي سيتم إنجازه، في غضون السنتين المقبلتين، بشراكة مع الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية والسلطتين الحكوميتين المكلفتين بقطاعي الصحة والتربية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أما فيما يخص المحور الثالث والأخير المتعلق بتثمين الرأسمال البشري ودعم وتقوية قدرات العاملين بمؤسسة الأمانة العامة للحكومة، فإننا سنرفع من إيقاع تنفيذ برنامج التكوين واستكمال الخبرة الذي شرعنا في تنفيذه هذه السنة بالتركيز على مجالين رئيسيين: الأول يتعلق بالتكوين في مجال تقنيات التشريع من خلال تنظيم سلسلة من الدورات الدراسية والتكوينية من المستوى العالي لفائدة كل من المستشارين القانونيين والأطر العاملين بالمؤسسة، ولكن أيضا لفائدة الأطر والمسؤولين عن إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية التابعين لمختلف القطاعات الوزارية، لما لذلك من تأثير إيجابي على جودة منظومتنا القانونية.

أما المجال الثاني الذي سيشمله التكوين فيتعلق بتقوية امتلاك آليات وأساليب اليقظة والذكاء القانونيين بغية تعزيز مؤهلات وقدرات الرأسمال البشري للأمانة العامة للحكومة الذي يمثل بالنسبة لنا الثروة الحقيقية التي تتوفر عليها هذه المؤسسة. ويندرج في هذا السياق أيضا عزمنا على مواصلة سياسة الانفتاح على محيطنا المؤسسي لتقاسم الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين، وهو ما سنعمل على تجسيده عبر إبرام اتفاقيات شراكة وتعاون مع المؤسسات الوطنية والأجنبية ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي أن أمد حضراتكم في الجزء الثالث من هذه الكلمة بالمعطيات الرقمية المتعلقة بميزانية الأمانة العامة للحكومة برسم السنة المقبلة. لكن قبل ذلك، وكما جرت العادة، سأضع بين أيديكم المؤشرات الرقمية المتعلقة بتنفيذ ميزانية السنة الجارية.

فقد بلغ سقف الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع برسم سنة 2021، ما مجموعه مائة وستة ملايين وسبعمائة وواحد وثمانون ألف (106.781.000) درهم، وإلى حدود نهاية شهر أكتوبر، بلغ مجموع النفقات المؤداة ما يناهز واحدا وثمانين مليونا ومائتين وأربعة وخمسين ألف ومائتين وستة وأربعين (81.254.246) درهما، أي بنسبة تنفيذ فاقت 76%.

وباحتساب جميع المبالغ التي سيتم صرفها إلى متم هذه السنة المالية والمتعلقة أساسا بأجور الموظفين وتعويضاتهم وبالأداءات المتعلقة بالنفقات الثابتة وتلك المترتبة على العقود الجارية أو غير ذلك، والبالغ مجموعها الإجمالي حوالي واحد وعشرين مليون (21.000.000) درهم، سيصل مجموع المبالغ المتعين صرفها ما يناهز مائة ومليوني (102.000.000) درهم، أي بنسبة تنفيذ إجمالية تصل إلى 95%.

وفيما يتعلق بمشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2022، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبالنظر إلى أهمية المشاريع المراد إنجازها، وأخذا بعين الاعتبار التوجيهات الواردة في المذكرة التأطيرية لقانون المالية ولضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، فقد سجلت ميزانية الأمانة العامة للحكومة مع ذلك

ارتفاعا ملموسا في المبلغ الإجمالي للاعتمادات المخصصة لها، وذلك بنسبة تناهز حوالي 25.5%.

وهكذا، ارتفع المبلغ الإجمالي لميزانية الأمانة العامة للحكومة من مائة وستة ملايين وسبعمائة وواحد وثمانين ألف (106.781.000) درهم برسم ميزانية 2021 إلى مائة وثلاثة وثلاثين مليون وتسعمائة وسبعة وثلاثين ألف (133.937.000) درهم برسم مشروع ميزانية 2022، أي بزيادة قيمتها المطلقة حوالي سبعة وعشرين مليون ومائة وستة وخمسين ألف (27.156.000) درهم.

وقد وزعت الاعتمادات المرصودة في مشروع هذه الميزانية على ميزانية التسيير بمبلغ مائة وتسعة عشر مليون ومائتين وتسعة وأربعين ألف (119.249.000) درهم أي بزيادة قدرها خمسة عشر مليون وستمائة وستة وتسعون ألف (15.696.000) درهم مقارنة بميزانية سنة 2021؛ وعلى ميزانية الاستثمار بمبلغ أربعة عشر مليون وستمائة وثمانية وثمانين ألف (14.688.000) درهم أي بزيادة مطلقة قدرها أحد عشر مليون وأربعمائة وستون ألف (11.460.000) درهم مقارنة مع ميزانية سنة 2021.

وبالنسبة لميزانية التسيير، فقد وزعت بدورها على باب الموظفين بما قدره اثنان وتسعون مليون وثمانمائة وثمانية وسبعون وثمانمائة (92.878.800) درهم أي بزيادة مطلقة قدرها ستة ملايين وتسعمائة وأربع وسبعون ألف (6.974.000) درهم بالمقارنة مع ميزانية 2021؛ وعلى باب المعدات والنفقات المختلفة بما قدره ستة وعشرون مليون وثلاثمائة وواحد وسبعون ألف (26.371.000) درهم، أي بزيادة مبلغ ثمانية ملايين وسبعمائة واثنين وعشرين ألف (8.722.000) درهم مقارنة مع ميزانية السنة الجارية.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أهم مجالات العمل المستقبلية التي سنعمل جادين على بلورتها على أرض الواقع، وهي، على تنوعها وكثافتها، تتميز بالتقائيتها في بوتقة واحدة، ألا وهي إرساء دعائم منظومتنا القانونية على أسس متينة، توفر للنشاط العمومي الإطار المرجعي الملائم والمساعد على تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي الذي تطمح إليه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 23 نونبر 2021، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، الذي ألقى عرضا مفصلا أبرز في محتواه حصيلة عمل ونشاط قطاع العلاقات مع البرلمان خلال سنة 2021، واستعرض مجموعة من المؤشرات والمعطيات الإجمالية التي تهم الحصيلة التشريعية والرقابية للعمل الحكومي داخل المؤسسة التشريعية، وكذا الرهانات المستقبلية، وبرامج عمل الوزارة للسنة المقبلة، مستحضرا في ذات السياق مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح دورة أكتوبر 2021، الذي تضمن تأكيدا من جلالته على أهمية هذه الولاية التشريعية، لكونها تأتي في مرحلة واعدة بالنسبة لتقدم بلادنا، وهو ما يقتضي، طبقا للتوجيهات الملكية السامية، من جميع المكونات حكومة وبرلمان، أغلبية ومعارضة، وجميع المؤسسات والقوى الوطنية التحلي بروح المبادرة والالتزام المسؤول.

وفي هذا الإطار، سجل السيد الوزير تميز السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، بحصيلة تشريعية ورقابية مهمة، وذلك بفضل تعزيز دينامية العمل الحكومي داخل المؤسسة التشريعية، وحرص الوزارة على الاضطلاع بالدور التنسيقي المنوط بها، حيث عرفت على المستوى التشريعي نشاطا مكثفا أسفر عن المصادقة على 84 مشروع قانون بصفة نهائية، هذا، وفي إطار التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية تمت المصادقة على 9 مقترحات قوانين، و8 مقترحات قوانين موافق عليها من لدن أحد مجلسي البرلمان، في انتظار متابعة دراستها على مستوى اللجان الدائمة المعنية، فيما يوجد 34 مشروع قانون قيد الدرس بالبرلمان، وعملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان، والتي بلغ مجموع اجتماعاتها برسم السنة التشريعية الخامسة 273 اجتماعا، 117 منها لمجلس المستشارين.

واتساقا بحصيلة الحكومة في مجال العمل الرقابي، تم تخصيص 11 جلسة شهرية لتفاعل السيد رئيس الحكومة مع الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة، والتي بلغ مجموعها 71 سؤالا، أما فيما يخص الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية، فقد أجابت الحكومة على 897 سؤالا شفهيا، خصصت لها 52 جلسة أسبوعية، وبلغ عدد الأسئلة الآنية التي أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عنها 213 سؤالا، وتمت برمجة 121 سؤالا منها، فيما بلغ مجموع الأسئلة الكتابية التي أجابت الحكومة عليها 4572 من أصل 5577 سؤالا كتابيا.

وفي مجال العلاقات مع المجتمع المدني، أبرز السيد الوزير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعمل الجمعوي، والمحاور المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وبدعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي، ومحور الشراكة والنهوض بالدعم

العمومي، كما بسط المحاور المتعلقة بتحديث الإدارة ورقمنتها، وتثمين الموارد المالية والبشرية.

وعلاوة على ذلك، استعرض السيد الوزير في كل محور قطاعي، مختلف المراحل والمخططات المزمع بلورتها سنة 2022، والتي تهم مختلف المجالات المندرجة ضمن اختصاص الوزارة المنتدبة سواء فيما يتعلق بقطاع العلاقات مع البرلمان أو العلاقات مع المجتمع المدني أو التواصل الحكومي (مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة)، ومجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها.

وفي الأخير، صرح السيد الوزير بالاعتمادات التي تم تخصيصها للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم سنة 2022، والتي تبلغ 56.967.000.00 درهم، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:
  - الموظفون: 39.611.000.00 درهم؛
  - المعدات والنفقات المختلفة: 14.170.000.00 درهم؛
- ميزانية الاستثمار: 3.186.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أجمعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين على التنويه بالعرض القيم الذي تقدم به السيد الوزير، إدراكا منهم بالأهمية التي يكتسيها هذا القطاع، لكونه

يعمل على تنظيم وتنسيق العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما تظهر أهميته أيضا في كونه يحظى بالإشراف على مجال المجتمع المدني، الذي أصبح شريكا أساسيا سواء في التشريع أو في بلورة السياسات العمومية، هذا بالإضافة إلى مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وفي هذا الإطار، أفرزت المداخلات توجهات موحدة حول مجموعة من النقاط المتعلقة بمشروع هذه الميزانية، والتي تتعلق أساسا بضعف ومحدودية الموارد المخصصة لهذا القطاع، وأنها لا تتناسب مع حجم المهام والبرامج التي تنوي الوزارة المنتدبة تنفيذها.

واستحضر السيدات والسادة المستشارون وهم يناقشون ميزانية هذا القطاع، الظرفية التي تمر منها بلادنا جراء الجائحة، والتي أذكت لدى الجميع روحا عالية من التضامن والوعي والمسؤولية، بالانخراط الكامل في المجهودات المبذولة على كافة الأصعدة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، فأكدوا على ضرورة الرقي بقطاع العلاقات مع البرلمان، وتعزيز مختلف الأدوار التي يضطلع بها، انطلاقا من المشاريع الطموحة التي يعتزم بلورتها، وذلك على الرغم من ضعف الموارد المالية المرصودة له، ومن تم فهذا القطاع يظل قطاعا جوهريا، يكرس خصوصية التجربة المغربية، ويعكس التعاون والتوازن والاحترام المبني على فصل السلط بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، وذلك طبقا للمقتضيات الواردة في دستور 2011.

وارتباطا بمجال العلاقات مع البرلمان، نوه السيدات والسادة المستشارين بالمجهودات الرامية إلى توطيد مهام التنسيق والتعاون بين الحكومة ومجلسي البرلمان، عبر تعزيز آليات التنسيق بين المجلسين، بالمبادرة إلى مأسسة حضور

الوزراء، وتفادي مرورهم بشكل متكرر على المجلسين، وانشطرت الآراء في هذا السياق بين مؤيد لاختيار برمجة جلسات على أساس وحدة الموضوع القطاعي، وبين مطالب بضرورة برمجة أكثر من محور قطاعي في جلسات البرلمان، كما تمت إثارة مسألة النسبية والسقف الزمني المبني على التمثيل النسبي وضرورة مراجعته، بإعطاء حد أدنى موضوعي يسمح للسيدات والسادة المستشارين للتعبير عن آرائهم بأريحية أكبر، وفي ذات السياق، دعا أحد المتدخلين إلى مقاربة جديدة في التعاطي مع العمل البرلماني، معتبرا أن مسألة وجود أغلبية مريحة بالمجلسين، تقتضي رقابة متواصلة بغية بذل جهد أكبر، قصد تنزيل البرنامج الحكومي، وأن التواصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يجب أن يكون مبنيا على هذا الأساس لتجويد العمل والأداء الحكومي.

ولما للتشريع من أهمية قصوى في تحقيق الأمن القانوني ببلادنا، أحاط المتدخلون بموضوع الزمن التشريعي، وإمكانية بحث أرضية متوازنة تتيح الفرصة للسيدات والسادة المستشارين لتدارس القوانين، مع توفير المدة الزمنية الكافية لمناقشتها بعد الإحالة، وذلك تفاديا لضعف جودة النصوص القانونية وصعوبة تطبيقها، كما دعوا إلى ضرورة الاهتمام بمقترحات القوانين، ذلك أن التجاوب الحكومي معها مستقبلا سيشكل مؤشرا حقيقيا لمبدأ التعاون ما بين الحكومة والبرلمان، ومن جهة أخرى، تمت المطالبة بالعمل على تحسين صورة العمل البرلماني، وتقريبه من المواطنين، عن طريق تعزيز عملية التواصل المؤسساتي، والتسريع بإخراج القناة البرلمانية إلى الوجود، معبرين عن أملهم في أن يسهم إطلاق النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي

وتقييم السياسات العمومية، في تطوير العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي نفس السياق، استفسر السيدات والسادة المستشارون عن الإشكالات المرتبطة بالتعاطي مع الأسئلة الشفوية والكتابية، والتأخر الحاصل في التجاوب معها، وتجاوز المدة المحددة لذلك، وحثوا على تضمين الأجوبة معطيات رقمية واضحة، كما تناولت المناقشة أيضا الجانب المتعلق بتقييم السياسات العمومية، وضرورة فتح نقاش حول هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق بتوفير المعطيات اللازمة وسهولة الوصول إليها.

وحظي المحور المتعلق بمجال المجتمع المدني بحيز وافر من النقاش، تجلى في الإشادة بالمسار الذي قطعته الديمقراطية التشاركية ببلادنا، خاصة على مستوى هيئات المجتمع المدني التي أصبحت تلعب أدوارا طلائعية في العديد من المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المجالات، وقد تعزز ذلك بفضل المقتضيات الواردة في الفصل 12 من الدستور، التي تمنحها أحقية المساهمة في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وتأسيسا على ذلك، تساءل المتدخلون عن تصور الحكومة في اختيارها عدم إدراج المجتمع المدني ضمن تسمية هذا القطاع الوزاري.

هذا، وقد نوه العديد من السيدات والسادة المستشارين بالالتزامات المهمة والواضحة التي وردت في مشروع هذه الميزانية بخصوص محور المجتمع المدني، والتي تهدف إلى تطوير العمل الجمعوي، وتمكينه من القيام بمهامه بالشكل المنوط به، كما دعا البعض إلى ضرورة تحديث وتقوية الترسانة القانونية، وملاءمتها مع مستجدات الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وإخراج ما تبقى من

النصوص التنظيمية المتعلقة بمختلف الهيئات المرتبطة بورش تنزيل الديمقراطية التشاركية الواردة في الدستور، وهو ما سيفتح آفاقا واعدة للتعاون بين مجلس المستشارين والوزارة المنتدبة فيما يتعلق بالديمقراطية التشاركية، وطالب المتدخلون بإصدار دلائل واضحة ومبنية على تصنيف الفاعلين بناء على الفاعلية والنجاعة في ممارسة الأنشطة، وذلك نظرا لتعدد الأدوار الهامة التي أصبح يمارسها المجتمع المدني سواء على مستوى التفكير أو إنجاز المشاريع، وهو مكمل أساسي يجب دعمه وتقويته ومواكبته خاصة فيما يتعلق بالترافع عن قضايا الوطن، ولاسيما النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، من خلال دعمه بالتكوين اللازم، وأكدوا على ضرورة المصاحبة والتدقيق والافتحاص في طريقة صرف ميزانيتها المخصصة للمشاريع المدعمة، تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص، ومن جانب آخر دعت المداخلات إلى ضرورة تخفيض العدد المشترط قانونا لتقديم العرائض والملتمسات إلى السلطات العمومية.

وفي إطار التعرض لمهام الناطق الرسمي، أشاد المتدخلون بمستجد الترجمة الفورية إلى اللغة الأمازيغية ولغة الإشارة، التي اعتمدتها الوزارة المنتدبة مؤخرا في تواصلها مع الرأي العام خلال الندوات الصحفية الأسبوعية، وطالبوا في هذا الصدد بتعزيز التواصل خاصة في ظل الظرفية الوبائية الحالية، التي تحتاج إلى توضيح للقرارات المتخذة من الحكومة، وتتطلب خروجا إعلاميا متواصلا للإجابة على تساؤلات المواطنين، وارتباطا بهذا الموضوع أشار المتدخلون إلى ضرورة إحداث تكامل بين مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة وبين مختلف آليات التواصل القطاعية، من خلال اعتماد إستراتيجية مركزية تقودها المديرية المزمع إحداثها لهذا الشأن، وذلك بهدف التفاعل الفوري والإجابة المستفيضة على مختلف القضايا والتساؤلات التي يهتم بها الرأي العام، وهو الأمر الذي سيساهم لا محالة في تعزيز انفتاح الحكومة

على المواطن، ومن جهة أخرى، تم تشخيص ظروف اشتغال أطر وموظفي الوزارة المنتدبة، وطالب السيدات والسادة المستشارون بالرفع من ميزانية القطاع السنوية، وتوفير الظروف الملائمة لاشتغال الموظفات والموظفين، مع العمل على مأسسة الأعمال الاجتماعية بهذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نوه السيد الوزير بالمداخلات البناءة والقيمة للسيدات والسادة المستشارين التي تعكس أهمية القطاع، وأدواره الإستراتيجية في تطوير العلاقة الدستورية القائمة بين الحكومة والبرلمان، مبرزا السياق الصعب الذي صاحب تعيين الحكومة، والمتسم بمرحلة بداية التعافي من الجائحة، مع ارتفاع غير مسبوق في المواد الأولية على المستوى الدولي، وما رافقه من ارتفاع في تكاليف الشحن والنقل البحري.

وعبر السيد الوزير عن تفاعل الحكومة مع أسئلة السيدات والسادة المستشارين الشفوية والكتابية، وعن استعداده لعقد لقاء مشترك بين الوزارة ومجلسي البرلمان، قصد التنسيق فيما يتعلق بتطوير جلسة الأسئلة الشفهية، وأفاد أن التأخر في تقديم الأجوبة الحكومية عن الأسئلة الكتابية، راجع خصوصا إلى صعوبة تحديد مجالها، وما تتطلبه في بعض الأحيان من جرد للمعطيات الرقمية والبيانات.

وارتباطا بالمجتمع المدني، أبان أن هذا المجال يدخل ضمن الاختصاص القطاعي لوزارته، رغم غياب التنصيص عليه صراحة على مستوى تسمية القطاع، ونوه في

هذا الاتجاه بعمل جمعيات وهيئات المجتمع المدني، لما تقوم به من أدوار ومشاريع جد مهمة وناجحة في مجالات التشغيل والأنشطة المدرة للدخل، ومؤكدا في نفس السياق أن هذا التميز يجب المحافظة عليه وتقويته، انطلاقا من تعزيز الإطار القانوني، وتفعيل آليات والمواكبة والمصاحبة والحوار، وفتح إطار للشراكة والتكوين مع المجتمع المدني.

وأشار السيد الوزير إلى أن تجربة الناطق الرسمي باسم الحكومة، انطلقت مع التناوب الحكومي، ويتم الاشتغال على مأسستها وتجديدها، خاصة في ظل وسائل التواصل الحديثة، والإقبال المتزايد على المعلومة، وأفاد أن الحكومة أوفت بالتزاماتها بخصوص عودة الندوة الصحفية الأسبوعية مباشرة بعد استقرار الوضع الوبائي ببلادنا، كما تم تعزيزها بالترجمة الفورية للغة الأمازيغية ولغة الإشارة، وهو ما يوضح حرص الحكومة على التواصل المستمر مع الرأي العام، مبرزا في هذا السياق أنه عندما يقتضي التواصل حضور قطاع معين، فهو يحضر جنبا إلى جنب الناطق الرسمي باسم الحكومة.

وأكد أن موضوع الرقمنة يعد ورشا غاية في الأهمية، ويستوجب التسريع من وتيرته، منوها في هذا الإطار بالنظام المندمج لغرفتي البرلمان، والذي تم العمل عليه بشكل مشترك، وساهم في تسهيل مهام الوزارة، وأشار في الجانب المتعلق بالموارد البشرية، أنه عقد لقاءات مع مندوبي وممثلي الموظفات والموظفين في القطاع، وأعضاء جمعية الأعمال الاجتماعية لأطر الوزارة المنتدبة، للعمل على تحسين وتعزيز ظروف اشتغالهم.

عرض السيد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵖⵓ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵙ
ⴰⵙⵎⵙⵙⵓⵔⵓ ⵖⵔ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⴽⴰ ⵓⵙⵙⵏⵜⵔ

تقديم الميزانية الفرعية

برسم السنة المالية لسنة 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ ⵖⵓ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵙ
ⴰⵙⵎⵙⵙⵓⵔⵓ ⵖⵔ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⴽⴰ ⵓⵙⵙⵏⵜⵔ

محاور العرض

I. **حصيلة الوزارة برسم سنة 2021 :**
   1. حصيلة الحكومة في مجال العلاقات مع البرلمان برسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة؛
   2. مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛
   3. مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها؛

II. **برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2022:**
   1. مجال العلاقات مع البرلمان برسم السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة؛
   2. مجال العلاقات مع المجتمع المدني؛
   3. التواصل الحكومي (مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة)؛
   4. مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵖⵓ ⵉⵍⵍⵓⵎⵏ ⵏ ⵓⵙⵜⵔⵓⵔ
ⴰⵙⵜⵔⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⵜⴰⵡⵉⵙⵜ ⴰⴽⴰ ⵉⵇⵇⵎⵎⵉⵙⵏ

مجالات تدخل الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵖⵓ ⵉⵍⵍⵓⵎⵏ ⵏ ⵓⵙⵜⵔⵓⵔ
ⴰⵙⵜⵔⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⵜⴰⵡⵉⵙⵜ ⴰⴽⴰ ⵉⵇⵇⵎⵎⵉⵙⵏ

حصيلة الحكومة في مجال العلاقات مع البرلمان
برسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة

4

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

5

حصيلة الحكومة في مجال العلاقات مع البرلمان
برسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة

أثمرت علاقات التعاون بين الحكومة والبرلمان حصيلة تشريعية ورقابية مهمة بفضل تعزيز دينامية العمل الحكومي داخل المؤسسة التشريعية وحرص الوزارة الموصول على الاضطلاع بالدور التنسيقي المنوط بها.

6

حصيلة الحكومة في مجال العمل التشريعي
برسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة

7

حصيلة العمل التشريعي برسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة

84	مشروع قانون تمت المصادقة عليه بصفة نهائية

مشاريع القوانين	العدد
مصادق عليها بالإجماع	66
مصادق عليها بالأغلبية	18
المجموع	**84**

القراءات	العدد
قراءة أولى	74
قراءة ثانية	10
المجموع	**84**

8

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

وقد تم خلال هذه الدورة:

- إحالة مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2022 (في احترام تام للآجال القانونية) و مشروع قانون تنظيمي معدل للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا (تمت برمجة دراسته والتصويت عليه في الجلسة العامة لمجلس النواب بعد جلسة الأسئلة الشفهية لتتم بعد ذلك إحالته على مجلس المستشارين).
- سحب مشروع قانون يغير ويتمم مجموعة القانون الجنائي ، في انتظار استكمال دراسة باقي مشاريع القوانين المتبقية من الولاية السابقة من لدن القطاعات الوزارية المعنية واتخاذ القرار الحكومي المناسب يشأن تثبيتها أو سحبها وذلك بالنظر إلى أولويات الحكومة.

10

التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية

09	مقترحات قوانين تمت المصادقة عليها بصفة نهائية
08	مقترحات قوانين موافق عليها من لدن أحد مجلسي البرلمان في انتظار متابعة دراستها على مستوى اللجان الدائمة المعنية
04	مقترحات قوانين جديدة أحيلت خلال هذه الدورة بمجلس النواب

11

مواكبة وتتبع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة

عملت الوزارة على تتبع ومواكبة جميع الأعمال التشريعية للجان الدائمة بمجلسي البرلمان والتي بلغ مجموع اجتماعاتها برسم السنة التشريعية الخامسة 273 اجتماعا.

الفترة الزمنية	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس النواب	الاجتماعات المخصصة للتشريع بمجلس المستشارين
دورة أكتوبر 2020-2021	98	68
بين دورتي أكتوبر 2020-2021 والدورة الاستثنائية مارس 2021	04	04
الدورة الاستثنائية مارس 2021	04	09
بين الدورة الاستثنائية مارس 2021 ودورة أبريل 2021	04	04
دورة أبريل 2021	46	32
المجموع	156	117

12

حصيلة الحكومة في مجال العمل الرقابي
برسم السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة

13

الجلسات الشهرية للسيد رئيس الحكومة

تفاعل السيد رئيس الحكومة مع الأسئلة المتعلقة بالسياسات العامة : **71** سؤالا

خصصت لهذا الغرض **11** جلسة شهرية

14

الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفهية

أجابت الحكومة على 897 سؤالا شفهيا

خصصت لهذا الغرض 52 جلسة أسبوعية

15

الأسئلة الآنية

عدد الأسئلة الآنية التي أعربت الحكومة عن استعدادها للإجابة عنها: 213 سؤالا،
غير أن مكتبي مجلسي البرلمان لم يتمكنا من برمجة سوى 121 سؤالا.

المجلس	الأسئلة الشفهية الآنية التي أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها	الأسئلة الشفهية الآنية التي أقرها مكتب المجلس
مجلس النواب	49	25
مجلس المستشارين	164	96
المجموع	213	121

الأسئلة الشفهية

بلغ عدد الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة بمجلس النواب **64** سؤالا، أجابت الحكومة على **58** منها

الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة و أبدت الحكومة استعدادها للإجابة عنها	الأسئلة الشفهية التي تليها مناقشة و أقرها مكتب المجلس
64	58

17

الأسئلة الكتابية

أجابت الحكومة على **4572** سؤالا كتابيا من أصل **5577**، بنسبة **81,97%**

18

المهام الاستطلاعية

مجلس النواب

- المهمة الاستطلاعية لبعض قنصليات المملكة المغربية بالخارج؛
- المهمة الاستطلاعية المؤقتة للوقوف على وضعية المؤسسات السجنية؛
- المهمة الاستطلاعية للمركز الوطني والمركز الجهوي لتحاقن الدم بالرباط ومصالح تحاقن الدم بالمركز الاستشفائي الجامعي والمستشفى الجهوي بفاس.

مجلس المستشارين

- المهمة الاستطلاعية لبعض المؤسسات الاستشفائية بجهة فاس مكناس حول ظروف استقبال وعلاج المرضى في ظل جائحة كورونا؛

19

مجال العلاقات مع المجتمع المدني

20

المحور الأول : المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعمل الجمعوي

- إصدار القانون رقم 06.18 بشأن تنظيم العمل التطوعي التعاقدي؛
- إعداد مسودة مشروع قانون التشاور العمومي؛
- المساهمة في تعديل القانونين التنظيميين المتعلقين بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية (القانون التنظيمي رقم 44.14) والحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع (القانون التنظيمي رقم 64.14)؛
- إعداد مشروع النص التنظيمي المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والجمعيات بهدف إعطائه القوة الإلزامية؛
- إعداد مقترح لتعديل النصوص التنظيمية المتعلقة بجائزة المجتمع المدني من أجل تبسيط مساطرها وتجويدها؛

21

المحور الثاني : الديمقراطية التشاركية

- دراسة عريضتين سنة 2021 من طرف لجنة العرائض المحدثة لدى رئيس الحكومة، تم قبول الأولى ورفض الثانية لعدم استيفائها للشروط القانونية، ويتعلق الأمر ب:
  1. العريضة المرتبطة بمراجعة المرسوم رقم 2.19.973
  2. العريضة المرتبطة بالمطالبة بتخصيص نسبة من المقاعد للأشخاص في وضعية إعاقة بغرفتي البرلمان والمجالس المنتخبة والتي تم رفضها لعدم استيفائها للشروط القانونية؛
- مواصلة العمل على تطوير خدمات المنصة الوطنية للمشاركة المواطنة www.eparticipation.ma

22

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى دعم قدرات المجتمع المدني:

في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي : تتبع تنفيذ برنامج دعم المجتمع المدني بالمغرب "مشاركة مواطنة":

- تمويل 235 مشروعا جمعويا بمبلغ يقدر بـ7 ملايين أورو بـ4 جهات (الدار البيضاء-سطات، الشرق، سوس -ماسة، طنجة-تطوان-الحسيمة)،
- دعم تقني للوزارة للقيام بدراسات استراتيجية لتعزيز أدوار المجتمع المدني، حيث تم في هذا الإطار إطلاق إعداد دراسات مخلفة

في إطار التعاون مع البنك الدولي : برنامج دعم تنزيل الإطار الجديد للحكامة

- إنجاز المنصة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد e-learning بوحدات تكوينية اولية في مجال الديمقراطية التشاركية www.tacharokia.ma

23

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

على مستوى دعم قدرات المجتمع المدني:

- إعداد ونشر الدليل الإجرائي للترافع المدني عن مغربية الصحراء أمام المنظمات الدولية؛
- إعداد ونشر الدليل الشامل للتصدي لآفة المخدرات الخاص بالجمعيات؛
- إعداد دراسة لتحديد وتحويل المحتوى المتعلق بالبرنامج التكويني المتعلق بتسهيل ولوج الجمعيات لبرامج وخدمات السمعي البصري والتحول الرقمي.

24

المحور الرابع : الشراكة والنهوض بالدعم العمومي

تقرير الشراكة

- المصادقة على التقرير السنوي الرابع لوضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم 2018 ونشره للعموم؛

بوابة الشراكة

- إعطاء الانطلاقة لتأهيل بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني www.charaka-association.ma وتجويد خدماتها في إطار تمويل من الاتحاد الأوروبي لبرنامج مشاركة مواطنة؛

خطة الوزارة للنهوض بالدعم العمومي

- الشروع في تنزيل بعض مشاريع الخطة خاصة إعداد مشروع النص التنظيمي المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والجمعيات بهدف إعطائه القوة الإلزامية اللازمة وإعطاء الانطلاقة لتأهيل بوابة الشراكة.

25

مجال تدبير الموارد وتحديث الإدارة ورقمنتها

26

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

المحور الأول : تحديث الإدارة ورقمنتها

- استكمال إرساء النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بالبرلمان؛
- إطلاق مشروع النجاعة الطاقية للوزارة؛
- إحداث البوابة الجديدة للوزارة والتي تتضمن فضاءات تفاعلية للولوج للمعلومة المتعلقة بعمل الحكومة بالبرلمان؛
- إحداث بوابة تشاركية لتكوين الجمعيات عن بعد وإعطاء انطلاقتها بمناسبة اليوم الوطني للمجتمع المدني.

27

المحور الثاني : تثمين الموارد المالية والبشرية

- تطوير مشروع النجاعة لتدبير الميزانية وإعداد تقرير نجاعة الأداء؛
- تقوية نظام نجاعة الأداء في التدبير الميزانياتي من خلال تتبع تنفيذ المؤشرات ؛
- تحيين وتنفيذ مخطط للتكوين المستمر للموظفين في مجالات مختلفة (السياسات العمومية ونظم المعلومات وحق الولوج للمعلومة ، إلخ.) ؛

28

المحور الثاني : تثمين الموارد المالية والبشرية

- توسيع وعاء الخدمات الاجتماعية للموظفين من خلال خدمة التأمين التكميلي عن المرض لعموم الموظفين ؛
- مواصلة الحوار الاجتماعي القطاعي ؛

29

الاعتمادات المرصودة في ميزانية الوزارة برسم سنة 2021

- الاعتماد الإجمالي المرصود للوزارة.....: 53 800 000 درهم
  - الموظفون.....: 38 032 000 درهم
  - التسيير.....: 12 852 000 درهم
  - الاستثمار.....: 2 916 000 درهم
- مجموع الاعتمادات الإجمالية الملتزم بها: 44 240 047 درهم النسبة الإجمالية للالتزام بالنفقات: 82 بالمائة
- مجموع الاعتمادات محل أمر بالأداء.....: 45 737 475 درهم النسبة الإجمالية للأداء: 85 بالمائة النسبة الإجمالية للأداء من الالتزام 97 بالمائة.

30

وضعية تنفيذ ميز انية الوزارة برسم سنة 2021

- أولا: نفقات الموظفين:
  - الاعتمادات المفتوحة: 38 032 000 درهم
  - الاعتمادات الملتزم بها: 34 185 162 درهم
  - بالنسبة العامة للالتزام والأداء: 89 بالمائة
- ثانيا: نفقات التسيير والمعدات والنفقات المختلفة:
  - الاعتمادات المفتوحة: 12 852 000 درهم
  - الاعتمادات الملتزم بها: 9 313 257 درهم
  - نسبة الالتزام: 73 بالمائة
- ثالثا: نفقات الاستثمار:
  - الاعتمادات المفتوحة: 2 916 000 درهم
  - الاعتمادات الملتزم بها: 1 658 747 درهم
  - نسبة الالتزام: 56.88 بالمائة، ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال نهاية شهر نونبر الحالي إلى حوالي 80 بالمائة
  - نسبة الأداء من مجموع الالتزامات 73 بالمائة

31

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2022

32

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

الهدف الاستراتيجي للوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان

تجويد وتوطيد التعاون في المجالين التشريعي والرقابي ومضاعفة آليات التنسيق المفتوح والمتواصل، وتعزيز التفاعل مع المبادرات التشريعية والرقابية البرلمانية مع تثمين المجهود الحكومي بالبرلمان.

33

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2022

- توطيد مهام التنسيق والتعاون بين الحكومة ومجلسي البرلمان عبر كل السبل الكفيلة بتسهيل علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية؛
- تكريس التفاعل مع المبادرات التشريعية البرلمانية من خلال الحرص على عقد الاجتماعات الحكومية الشهرية المخصصة لدراسة مقترحات القوانين وإبداء الرأي بشأنها؛
- تعزيز الحضور الميداني للوزارة بالبرلمان وتيسير سبل التعاون بين الحكومة ومختلف هياكل مجلسي البرلمان؛
- العمل على حث القطاعات الحكومية على التفاعل الإيجابي مع مختلف الآليات الرقابية البرلمانية بمجلسي البرلمان وتفعيل الإنابة تكريسا للتضامن الحكومي وتحقيقا للتجاوب المستمر مع السادة أعضاء البرلمان ؛

34

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

برنامج عمل الوزارة برسم سنة 2022

- مواصلة تفعيل العمل بالنظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، من خلال العمل به كليا بالنسبة لمشاريع ومقترحات القوانين والأسئلة الشفوية والكتابية واستكمال ورش استثمار العمل به بالنسبة لباقي الآليات الرقابية، وكذا تفعيل التبادل المعلوماتي مع الأنظمة المعلوماتية لمجلسي البرلمان ووضع خدمة استعماله وامتلاكه من طرف القطاعات الحكومية ؛
- تثمين المجهود الحكومي بالبرلمان من خلال التحيين المستمر للنظام المعلوماتي وتوفير المعلومة المتعلقة بعمل الحكومة بالبرلمان بموقع الوزارة ؛
- تقديم إفادات إخبارية بالمجالس الحكومية حول نشاط الحكومة داخل البرلمان ؛
- المساهمة في تقوية التعاون الدولي والإشعاع العلمي للوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان.

35

المحور الأول : المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعمل الجمعوي

- إعداد النصوص التنظيمية الخمسة (5) المنصوص عليها في القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي مع دليل مبسط لتسهيل فهم مضامينه والتعريف بها؛
- إعداد مشروع قانون التشاور العمومي وإحالته على الأمانة العامة للحكومة؛
- إعداد مشروع تعديل المرسوم رقم 2.16.773 بتحديد تأليف لجنة العرائض واختصاصاتها وكيفيات سيرها من أجل ملاءمته مع التعديلات التي عرفها القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية وإحالته على مسطرة الدراسة والمصادقة؛
- إعداد مشروع تعديل قرار رئيس الحكومة رقم 3.28.18 بتحديد نموذج العريضة المقدمة إلى رئيس الحكومة من أجل ملاءمته مع التعديلات التي عرفها القانون التنظيمي رقم 44.14 المتعلق بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

36

المحور الأول : المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة للعمل الجمعوي

- إعداد مقترحات الوزارة للمساهمة في إعداد مشروع قانون الجمعيات لملاءمته مع أحكام الدستور في إطار التنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية؛
- إصدار النص التنظيمي الجديد المنظم للشراكة بين القطاع العام والجمعيات بهدف إعطائه القوة الإلزامية اللازمة ؛
- إعداد مشاريع تعديل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بجائزة المجتمع المدني وإحالتها على مسطرة الدراسة والمصادقة.

37

المحور الثاني : الديمقراطية التشاركية

- تحيين كتاب المنظومة القانونية للجمعيات الذي أصدرته الوزارة سنة 2015؛
- تحيين دلائل المشاركة المواطنة و كتاب الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية.
- استكمال وتطوير خدمات المنصة الإلكترونية "المشاركة المواطنة" www.eparticipation.ma عبر اعتماد جمع التوقيعات عبر المنصة وإدماج الجماعات الترابية بخصوص العرائض المحلية والتعريف بخدماتها وتقوية قدرات الجمعيات بخصوص استعمالها؛
- تطوير خدمات مركز الاتصال ومواكبة جمعيات المجتمع المدني.

38

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

- ترجمة دليل الترافع المدني إلى الفرنسية والإنجليزية والإسبانية؛
- استكمال إنجاز الدراسة المتعلقة بمهن الحياة الجمعوية من خلال إعداد دليل مهن وكفاءات المجتمع المدني وخطة للتعريف بهذا الدليل واعتماده؛
- استكمال إنجاز الدراسة المتعلقة بدور الجمعيات في الإسهام بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال إعداد دليل تكويني وحقيبة بيداغوجية لتعزيز قدراتها في هدا المجال؛
- استكمال الدراسة المتعلقة بإعداد الأطر المرجعية لتمكين المجتمع المدني وتعزيز قدراته وموارده من خلال إعداد خريطة طريق لتمكين المجتمع المدني ودليل مرجعي لتقوية قدرات الجمعيات؛
- مواصلة إعداد الوحدات التكوينية الرقمية لفائدة الجمعيات وإدماجها بالبوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد وإطلاقها للعموم.

39

المحور الثالث : دعم قدرات الجمعيات وتثمين العمل الجمعوي

- تنسيق إعداد خطة حكومية لتعزيز قدرات الجمعيات بناء على مخرجات الدراسة المتعلقة بالإطار المرجعي لتمكين المجتمع المدني؛
- تنظيم اليوم الوطني للمجتمع المدني؛
- تنظيم النسخة الرابعة لجائزة المجتمع المدني؛
- تنفيذ التزامات الوزارة فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي المتعلق بالحكومة المنفتحة؛
- تنفيذ التزامات الوزارة فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عبر وضع برنامج تكويني لفائدة الجمعيات في مجال مكافحة الفساد.

40

المحور الرابع : الشراكة والنهوض بالدعم العمومي

- إعداد التقرير السنوي حول وضعية الشراكة بين القطاع العام والجمعيات برسم سنتي 2019 و2020؛
- إعطاء الانطلاقة للبوابة الوطنية للشراكة بين القطاع العام والجمعيات www.charaka-association.ma في حلتها الجديدة وإطلاق برنامج تواصلي للتعريف بها ومواكبة الممولين العموميين والجمعيات لاستعمالها؛
- مواصلة تنزيل خطة العمل المتعلقة بالنهوض بالدعم العمومي للجمعيات بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية في المحاور التالية :
  - **المجال التشريعي** : إدماج مقتضيات قانونية مؤطرة للتمويل العمومي للجمعيات في إطار مقترحات الوزارة المتعلقة بمشروع قانون الجمعيات.
  - **المجال التنظيمي** :
    - إطلاق عملية التشاور مع القطاعات المعنية من أجل إخراج النظام المحاسباتي الخاص بالجمعيات؛
    - اعتماد نص تنظيمي يلزم القطاعات الحكومية بنشر المعطيات المتعلقة بالشراكة مع الجمعيات في البوابة الوطنية للشراكة مع الجمعيات.
  - **تعزيز القدرات** : إعداد الإطار المرجعي لدفاتر التحملات الخاصة بالشراكة بين القطاع العام والجمعيات،
  - **التواصل والتحول الرقمي** : إعداد نص تنظيمي لنشر البرامج التوقعية للشراكة مع الجمعيات.

41

مجال التواصل الحكومي

42

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

برنامج عمل الوزارة بالنسبة لمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة

كرست هيكلة الحكومة الجديدة موقع الناطق الرسمي باسم الحكومة، وظيفة يتولاها وزير عضو في الحكومة، بما يعطي لهذا الدور بعدا سياسيا قويًا، لأن الناطق الرسمي هو نفسه ملتزم ومسؤول عن السياسة التي تتبعها الحكومة بأكملها.

وفي هذا الإطار، فإن برنامج العمل بشأن هذه الوظيفة يرمي إلى تعزيز المكانة المركزية لهذه الوظيفة في سير عمل الحكومة، بجعلها ترتكز على الاستباق والشرح والتثمين لأعمال الحكومة لدى الرأي العام.

وسيمتد هذا الدور ليشمل قيادة التواصل العمومي والحكومي بالمغرب، الذي يعد خيارا استراتيجيا في بلادنا، سيما في ارتباطه بأولويات البرنامج الحكومي 2021-2026، في محوره الثالث المتعلق بالحكامة في خدمة المواطن وتعزيز فعالية الإدارة، مع استحضار وصيانة المكتسبات المراكمة في بلادنا في مجالات الشفافية وترسيخ مبادئ الحكامة.

ويأتي هذا، التزاما أيضا بمقتضيات دستور المملكة المغربية في الفصل 27 حول حق المواطنات والمواطنين في الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

43

برنامج عمل الوزارة بالنسبة لمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة

أهم محاور برنامج عمل التواصل باسم الحكومة تتحدد في:

- التعبير عن صوت الحكومة في النقاشات العمومية عبر التواصل الاعتيادي حول مجموع الأعمال ومواضيع الساعة، واعتماد مقاربة سرعة الاستجابة؛
- التذكير بالمعنى ووضع الإصلاحات والقرارات في منظورها الصحيح وسياقها الدقيق، سيما في الارتباط بأشغال الحكومة؛
- العمل على إخبار الفاعلين في الحكومة والبرلمان بالمعلومات المتعلقة بالسياسة الحكومية، وأهدافها ونتائجها؛
- اعتماد سياسة قطاعية للتواصل الداخلي تروم تحفيز مختلف الفاعلين حول مشروع الوزارة وأوراشها المفتوحة في مختلف مجالات اختصاصاتها؛
- إرساء سياسة تواصلية تقوي آليات التنسيق بين القطاعات الحكومية ورفع القدرات، وتعزيز اليقظة والرصد بما يتيح التصدي، سيما بآلية العلاقات مع الصحافة، لمعضلة الأخبار الزائفة والتضليل بشأن صورة المغرب داخليا وخارجيا.

44

المحور الأول : تحديث الإدارة ورقمنتها

- استكمال تنفيذ أوراش تنزيل برنامج الإدارة المثالية للوزارة؛
- استكمال إرساء النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية لدى غرفتي المجلس وباقي القطاعات الحكومية؛
- تعزيز النظام المعلوماتي المندمج بنظام معلوماتي لدعم اتخاذ القرار؛
- تطوير وتأمين منظومة المعلومات وتأهيل البنية التحتية وإيوائها لدى مركز المعلومات datacenter الخاص بوزارة المالية؛
- مواصلة تأهيل وتطوير خدمات البوابات الخاصة للوزارة ويتعلق الأمر ب :
  - بوابة المشاركة المواطنة eParticipation.ma
  - بوابة الشراكة مع الجمعيات www.charka-asscoation.ma
  - بوابة تكوين الجمعيات عن بعد www.tacharokia.ma
  - بوابة جائزة المجتمع المدني prix-societe-civile.ma

45

المحور الأول : تحديث الإدارة ورقمنتها

- إحداث موقع إلكتروني خدماتي داخلي لفائدة موظفي الوزارة؛
- وضع نظام معلوماتي لمعالجة أرشيف الوزارة؛
- استثمار الرصيد العلمي والمعرفي للوزارة في تعزيز إشعاعها من خلال إطلاق دراسات وأبحاث وتنظيم ندوات علمية ذات علاقة بمجالات تدخل الوزارة؛
- تتبع وتوسيع الشراكات مع الجامعات؛
- تحيين موسوعة علاقة الحكومة بالبرلمان.

46

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

المحور الثاني : تثمين الموارد المالية والبشرية

- تعزيز الموارد البشرية و دعم قدراتها من خلال تنفيذ برنامج جديد للتكوين المستمر؛
- مواصلة تعزيز الخدمات الاجتماعية المقدمة للموظفين؛
- إعداد مشروع النجاعة الجديد الموائم للاستراتيجية الجديدة للوزارة؛
- إعداد المخطط التكويني المتعدد السنوات 2022-2024 يستجيب للاستراتيجية الجديدة للوزارة ؛
- إعداد إطار استراتيجي لتدبير الموارد البشرية من خلال :
  - مراجعة وتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات؛
  - تعزيز مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية؛
  - إعادة النظر في هيكلة الوزارة.

47

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2022

1. ميزانية التسيير

1.1 الموظفون ..... :	39 611 000 درهم
2.1 المعدات والنفقات المختلفة.. :	14 170 000 درهم

2.ميزانية الاستثمار	3 186 000 درهم
المجموع	56 967 000 درهم

48

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2022

1.1 الموظفون:

- تتوفر الوزارة على **191** موظفا وموظفة :
  - نسبة الذكور : 54 بالمائة
  - نسبة الاناث : 46 بالمائة
- رصد للوزارة لأداء أجور وتعويضات الموظفين ومختلف تحملاتهم ما مجموعه : **39 611 000 درهم**
- لم يبرمج للوزارة أي منصب مالي خلال السنة الفارطة والحالية

49

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2022

2.1 ميزانية المعدات والنفقات المختلفة:

لتغطية نفقات التسيير من معدات ونفقات مختلفة برمج في مشروع قانون المالية الحالي ما مجموعه : **14 170 000 درهم**، وستخصص لتمويل النفقات التالية:

- مشروع دعم المهام..... : **11 173 800 درهم**
- مشروع تقوية العلاقات مع البرلمان..... : **286 200 درهم**
- مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني..... : **1 390 000 درهم**
- مشروع الديمقراطية التشاركية..... : **250 000 درهم**
- مشروع دعم مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.....: **1 070 000 درهم**

50

الاعتمادات المبرمجة في مشروع قانون المالية 2022

2- ميزانية الاستثمار

رصد لميزانية الاستثمار في مشروع قانون المالية ما مجموعه : 3 186 000 درهم، وستتوزع كما يلي :

- دعم المهام..... : 2 100 000 درهم
- التفاعل مع البرلمان..... : 350 000 درهم
- تقوية قدرات المجتمع المدني..... : 150 000 درهم
- الديمقراطية التشاركية..... : 316 000 درهم
- دعم مهام الناطق الرسمي باسم الحكومة... : 270 000 درهم

51

52

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة هذا المشروع في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2021، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيدة غيثة مزور الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، التي تقدمت بعرض مفصل تطرقت من خلاله إلى المرجعيات المعتمدة في إعداد هذا المشروع، ومكتسبات وبرامج العمل في مجال الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالمغرب.

وفي هذا الصدد، أفادت السيدة الوزيرة أن مرتكزات ومهام قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تقوم على الاقتصاد الرقمي، خدمة للمقاولات الناشئة والصغرى والمتوسطة، للرفع من أرقام معاملاتها وإحداث مناصب الشغل، وتمكين المقاولات والمواطنين من خدمات عمومية مرقمنة، وذات جودة عالية وسريعة، تستجيب لتطلعات وحاجيات المقاولات والمرتفقين.

وأوضحت أن الوضعية الحالية للخدمات الرقمية تعرف تفاوتا حسب الإدارات العمومية، بين خدمات تساعد المواطنين والمقاولات، وخدمات لا يتم استخدامها وأخرى تتسم بالتعقيد، ومن ثم، أبرزت أهمية الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولة، ودعامات الانتقال الرقمي، بعرض المكتسبات وبرامج العمل في مجال الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، سواء على المستوى القانوني والبنية التحتية وتبسيط المساطر، أو على مستوى عمليات الدعم والمواكبة في استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية، وتحسين كفاءات الموظفين، وتنمية مهاراتهم في مجال التحول الرقمي، بالمواكبة والتكوين في مجال الرقمنة وقيادة التغيير، فضلا عن تعزيز آليات التواصل والتمويل والتعاون الدولي، بهدف جعل الرقمنة قطاعا واعدا بالمملكة، بالشكل الذي يجعله يتقاطع مع طموحات النموذج التنموي الجديد.

واتساقا بالمعطيات الرقمية المتضمنة في مشروع ميزانية هذا القطاع، صرحت السيدة الوزيرة أنه خصص له برسم السنة المالية 2022 ميزانية تتوزع على الشكل الآتي:

❖ ميزانية التسيير:

- الموظفون والأعوان: 69650 00000 درهم؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 82.297.000,00 درهم.

❖ ميزانية الاستثمار: 246.725.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون خلال المناقشة العامة بمداخلات بناءة، تعبر عن مواقفهم وآرائهم إزاء الورش الإصلاحي المنصب على قطاع الإدارة، والهادف إلى جعل الرقمنة مدخلا أساسيا لإصلاح الإدارة ببلادنا، مستهلين هذه المداخلات بتهنئة السيدة الوزيرة على الثقة المولوية الغالية بتعيينها على رأس هذا القطاع الحيوي، متمنين لها كامل التوفيق والسداد من أجل المضي قدما في مواصلة درب الإصلاح الشامل لمنظومة الإدارة المغربية.

وفي هذا الإطار، نوه السيدات والسادة المستشارون بالتوجهات الحكومية بتخصيص حقيبة وزارية للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وبالبرامج الطموحة المزمع تنفيذها، والتي تعكس الرغبة الأكيدة في النهوض بهذا القطاع الإستراتيجي، باعتباره قطاعا أفقيا يتقاطع مع عدد من القطاعات الحكومية الأخرى، وهو ما سيمكن من تسهيل تنزيل أوراش النموذج التنموي الجديد.

واعتبر السيدات والسادة المستشارون أن النجاح في تنزيل ورش رقمنة الإدارة يكون من منطلق إعادة تأهيل الإدارة، بجعلها إدارة حديثة وفعالة تستجيب لتطلعات المواطنين والمقاولة، عن طريق تجاوز كل العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وتعقد بعض المساطر الإدارية، وطول آجال تقديم الخدمات وبعدها عن المرتفق، فضلا عن النهوض بالموارد البشرية بالتكوين والتحفيز المادي والمعنوي، باعتبارهم قطب الرحى في أي إصلاح إداري، كما تمت الإشارة إلى بعض الجوانب السلبية

المحتملة للرقمنة وإدخال التكنولوجيا الحديثة في تدبير الإدارة، وما قد يترتب عنها من إعادة انتشار الموظفين، وتقليص المناصب المالية المخصصة للوظيفة العمومية.

وفي نفس السياق، أجمع السيدات والسادة المستشارون على ضرورة إعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية، مراعاة للتحولات الكبرى والعميقة التي عرفتها الإدارة المغربية خلال ستة عقود منذ تاريخ اعتماده، بجعل الكفاءة والشفافية السبيل الوحيد للوصول للإدارة، وتثمين الكفاءات واعتمادها الوسيلة الأساسية للرقي الوظيفي وكسب رهان الحكامة المرفقية.

ومن جهة أخرى، وقفت مداخلات السيدات والسادة المستشارين على بعض الإكراهات التي تعيق مسار التحول الرقمي المنشود، بسبب ضعف البنى التحية للصبيب، وعدم وجود تغطية كافية لشبكة الإنترنت في الدواوير والمناطق النائية، إلى جانب عدم قدرة فئة عريضة من المواطنين على اقتناء الوسائل التكنولوجية وتحسين استعمالها، وهو ما قد يجعل من رقمنة الإدارة وسيلة لعرقلة أبسط الخدمات التي تقدمها الإدارة للمرتفق، وفي هذا الإطار، دعت المداخلات إلى العمل وفق مقاربة تشاركية للبحث عن حلول عملية لتذليل هذه الصعوبات.

وبخصوص استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية، دعا السيدات والسادة المستشارون إلى تكثيف الجهود وتعبئة كل الطاقات الكفيلة بتنزيل ورش تفعيل الأمازيغية بالإدارة العمومية، وتوفير اللغة بوحدات الاستقبال والإرشاد ومراكز الاتصال، لاسيما في القطاعات ذات الأولوية كالصحة والقضاء، وذلك بتأهيل موظفين في مجال التواصل باللغة الأمازيغية، لتيسير استفادة المرتفقين من مختلف الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية.

علاوة على ذلك، تقدم السيدات والسادة المستشارون بالملاحظات والاقتراحات التالية:

- مواصلة تنزيل الرقمنة في قطاع العدالة، وتعزيز وسائل التواصل الرقمي بين مهنة المحاماة والإدارة القضائية؛
- توحيد الأنظمة الأساسية للإدارة وتحقيق العدالة الأجرية، سواء بالإدارة العمومية أو الجماعات الترابية أو المؤسسات العمومية؛
- إعادة النظر في المساطر المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا؛
- العمل على تسريع تبادل المعلومات والوثائق بين مختلف الإدارات، ومواصلة تنزيل ميثاق المرافق العمومية وتبسيط المساطر الإدارية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبرت السيدة الوزيرة في مستهل جوابها عن إشادتها بالملاحظات والمقترحات الوجيهة المدلى بها من السيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها عن الرغبة الأكيدة في تعزيز المسار الإصلاحي لمنظومة الإدارة في شموليتها.

وأشارت في هذا السياق، إلى أن الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة يقوم على التوجهات الملكية السامية ودستور المملكة، بالإضافة إلى البرنامج الحكومي الذي يروم توفير خدمات رقمية من أجل تقليص الفجوة الرقمية، وتعزيز حكامة

التدبير العمومي، وتكريس فعالية الإدارة، من خلال تحديثها وتقريبها من المواطنين، وتحسين ظروف اشتغال الموظفين، وتسريع وتيرة التحول الرقمي.

وبخصوص تبسيط المساطر الإدارية، أفادت السيدة الوزيرة أن هذا الموضوع يعد من أولويات القطاع في مجال إصلاح الإدارة، حيث يتم العمل على إعادة هندسة المساطر الإدارية تمهيدا لرقمنتها، وتسريع تنزيل القانون المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية بإصدار النصوص التطبيقية لمقتضياته، وإعداد دلائل عملية لدعم ومواكبة القطاعات الوزارية بهدف تسهيل تفعيله، كما أكدت السيدة الوزيرة على تدوين 3832 مسطرة إدارية، بحيث تم نشر 2356 مسطرة تخص الإدارات والمؤسسات العمومية و144 تهم الجماعات الترابية، وحذف ما يفوق 8000 مسطرة، وهذه ستكون المرجع الوحيد على المستوى الوطني، مع خلق إمكانية تتبع مآل الطلبات عبر البوابات الإلكترونية المحدثة لهذا الغرض، وتقديم تظلمات بشأنها.

وأوضحت بخصوص النظام الأساسي للوظيفة العمومية، أن هذا النظام خضع لعدة تعديلات، ويتضمن مقتضيات إيجابية، وأن مراجعته الشاملة في الوقت الراهن تصطدم بإكراهات اجتماعية وقانونية، لهذا يتم العمل على تدريجيا على تنزيل ميثاق المرافق العمومية لتحسين الوضعية الحالية، هذا، وأشارت السيدة الوزيرة إلى الانكباب على إخراج النظام الأساسي الخاص بموظفي الجماعات الترابية وبعض القطاعات والمؤسسات العمومية، بهدف تحسين وضعية الموظفين، وضمان أمنهم الوظيفي.

وارتباطا بالموارد البشرية، أكدت السيدة الوزيرة حرصها التام على مواصلة تعزيز كفاءات الموظفين في مجال التحول الرقمي، بتنظيم دورات تكوينية وورشات

إدارة التغيير في مجالات الانتقال الرقمي على الصعيدين المركزي واللامركزي، بالرغم من الإكراهات المادية التي يعرفها القطاع، مع تأكيدها على أن الرقمنة لا تؤدي إلى التقليص من فرص الشغل، بل تعمل على الرفع من أرقام المعاملات، وخلق مناصب شغل جديدة، لاسيما ما أبانت عنه ظروف الجائحة من إقبال متزايد على التعامل الالكتروني، وتقديم الخدمات عن بعد.

وفي سياق ردها على ضعف تغطية شبكة الإنترنت في المناطق النائية، أكدت السيدة الوزيرة على مواصلة الجهود لتوفير البنى التحتية، وتعميم خدمات الاتصالات ذات النطاق العريض لتغطية الدواوير والمناطق النائية، بالإضافة إلى مواكبة المواطنين الذين لا يملكون أجهزة مناسبة أو مستوى كاف من المعرفة الرقمية، من خلال إحداث فروع القرب تعنى بهذا الغرض.

وفي معرض جوابها عن التعيين في المناصب العليا المتداول في شأنها في مجلس الحكومة، أفادت السيدة الوزيرة أنه أصبح مؤطرا بمساطر قانونية تهدف في فلسفتها إلى ترسيخ الشفافية، مع تأكيدها على رصد إشكالات عملية تقتضي الانكباب على القيام بتعديلات جوهرية، بغية تدعيم الشفافية والمساواة في إسناد المسؤوليات في هذا الإطار، وأكدت في ختام جوابها، بأن ورش تحديث الإدارة ورقمنتها يعد ورشا مجتمعيا بامتياز، يتطلب تنزيله تدريجيا وفق مقاربة تشاركية، كما يستدعي تضافر جهود مختلف الفاعلين السياسيين وهيئات المجتمع المدني، من أجل نشر ثقافة الرقمنة داخل أوساط المجتمع، وتشجيع المحتوى الرقمي الإيجابي، بهدف العمل على تسويق الاقتصاد الرقمي الوطني، عبر مختلف وسائل التواصل الإلكتروني المتاحة.

عرض السيدة الوزيرة

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

تقديم مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

برسم السنة المالية 2022

لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان
مجلس النواب

الخميس 11 نونبر 2021

محاور العرض

1	الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
2	المكتسبات وبرنامج العمل في مجال الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
3	المعطيات العامة لميزانية الوزارة لسنة 2022

الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

البرنامج الحكومي 2021-2026

- توفير خدمات رقمية ذات صبيب عالي من أجل تقليص الفجوة الرقمية
- تعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة من خلال:
  - تفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري
  - تقريب وتحديث الجهاز الإداري وتحسين ظروف اشتغال الموظفين
  - تعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية
  - تسريع وتيرة التحول الرقمي
  - تبسيط الولوج للإدارة والخدمات العمومية
  - الشفافية وتكافؤ الفرص
  - تفعيل الحق في الحصول على المعلومة
  - تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

التوجيهات الملكية السامية

الخطابات الملكية : 2016-2017-2018-2019-2020

دستور المملكة

- الباب 12 المتعلق بالحكامة الجيدة
- الفصلان 27 و 36 المتعلقان بالشفافية والنزاهة
- الفصل 5 المتعلق بالأمازيغية

النموذج التنموي الجديد

- اعتماد استراتيجية تحول رقمي
- استخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة للتحول من أجل الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية
- جعل التكنولوجيا الرقمية عاملاً رئيسياً في التنافسية
- جهاز إداري مجدد كفيل ببلوغ:
  - إدارة معززة ومستقلة
  - إدارة رقمية وشفافة
  - إدارة ذات كفاءة ومبادرة، ومسؤولة
  - تبسيط مساطر التدبير الداخلي
  - إدارة نزيهة وذات جودة
  - تقييم وتتبع الإدارة وجودة الخدمة العمومية

مشروع قانون المالية لسنة 2022

- تفعيل ميثاق المرافق العمومية
- تبسيط المساطر الإدارية
- تعميم الإدارة الرقمية
- إعمال ميثاق اللاتمركز الإداري

محاور العرض

1 الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

2 المكتسبات وبرنامج العمل في مجال الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

3 المعطيات العامة لميزانية الوزارة لسنة 2022

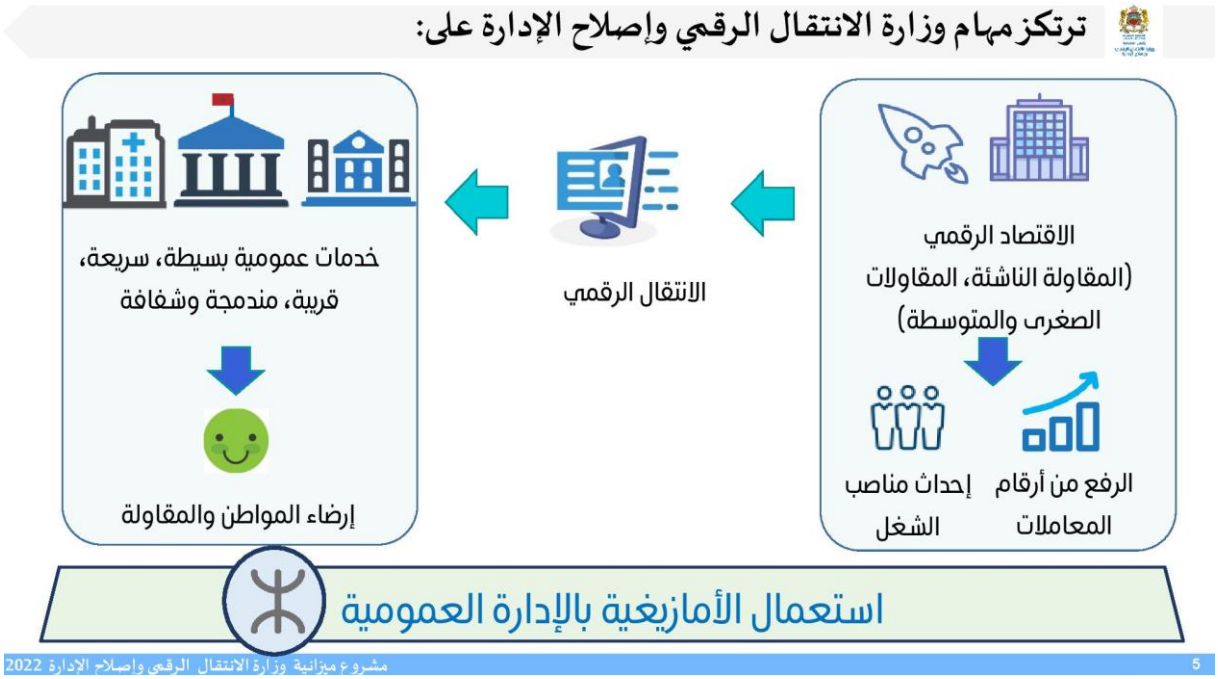
ترتكز مهام وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على:
الاقتصاد الرقمي
(المقاولة الناشئة، المقاولات الصغرى والمتوسطة)
الرفع من أرقام المعاملات
إحداث مناصب الشغل
الانتقال الرقمي
خدمات عمومية بسيطة، سريعة، قريبة، مندمجة وشفافة
إرضاء المواطن والمقاولة
استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية
مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 2022
5

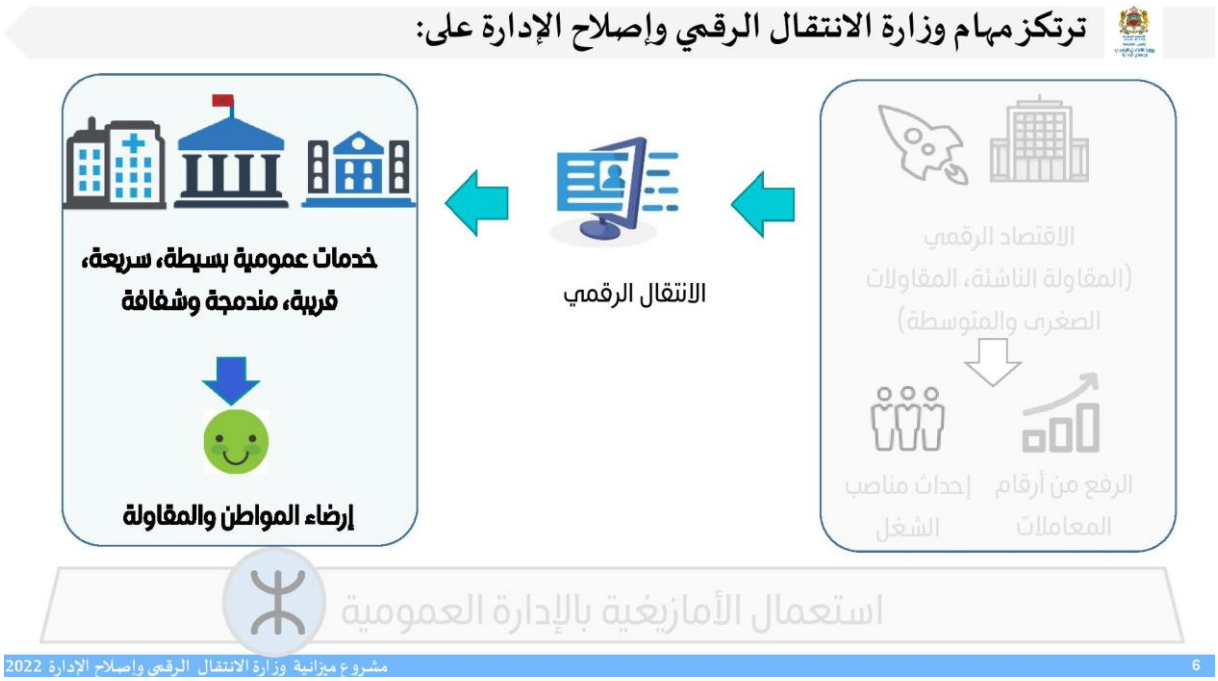
ترتكز مهام وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على:
الاقتصاد الرقمي
(المقاولة الناشئة، المقاولات الصغرى والمتوسطة)
الرفع من أرقام المعاملات
إحداث مناصب الشغل
الانتقال الرقمي
خدمات عمومية بسيطة، سريعة، قريبة، مندمجة وشفافة
إرضاء المواطن والمقاولة
استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية
مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 2022
6

أهمية الرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقاولة

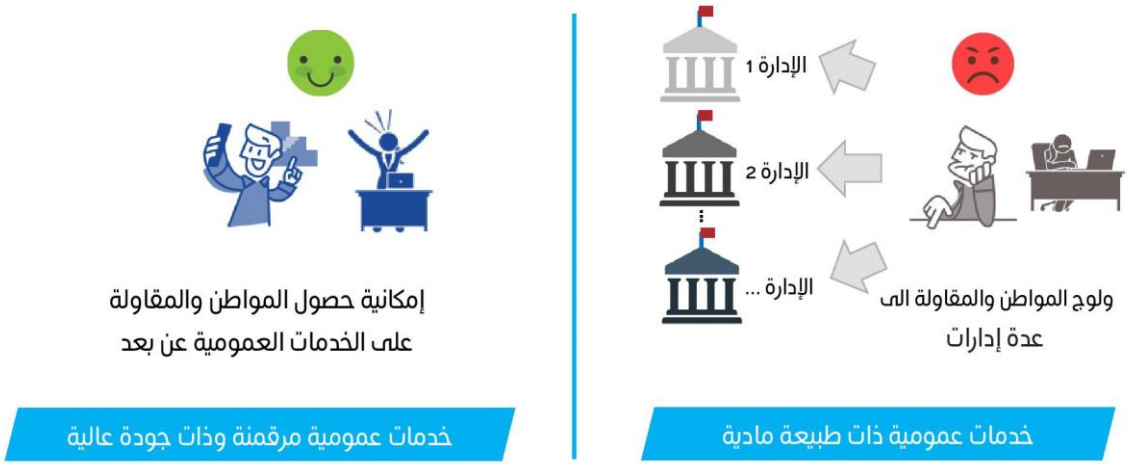

الوضعية الحالية للخدمات الرقمية

- ...هناك مجموعة من المبادرات بعضها ناجح بشكل فعال وبعضها أقل نجاحا ...

بعض الخدمات تساعد المواطنين والمقاولات | بعض الخدمات لا يتم استخدامها | بعض الخدمات تجعل الحياة صعبة على المواطنين والمقاولات

- ...مستوى رقمنة الخدمات يعرف تفاوتا حسب الإدارات ...

دعامات الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

دعامات الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

المكتسبات

- قانون 55.19: تبسيط المساطر الإدارية
- قانون 54.19: ميثاق المرافق العمومية
- مرسوم 2-17-618: ميثاق وطني للاتمركز الإداري
- قانون 13-31 : الحق في الحصول على المعلومات
- قانون 72.18: منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات
- القانون 20-43: خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية
- قانون 53.05: التبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية
- قانون 08-09: حماية الأشخاص تجاه المعطيات الشخصية
- قانون 05.20 : الأمن السيبراني

1 الإطار القانوني

برنامج العمل

- إعداد مشروع قانون 41.19 المتعلق بالإدارة الرقمية
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميثاق المرافق العمومية، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- إعداد مشاريع مراسيم، في مجالي التنظيم والموارد البشرية، تفعيلا للاتمركز الإداري، ومراجعة المناظيم الهيكلية لبعض القطاعات الوزارية
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية في الجانب المتعلق بالتقييم والتكوين والحماية الاجتماعية لموظفي الإدارات العمومية

دعامات الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

المكتسبات		برنامج العمل
• إنجاز مناولة البنيات التحتية المتعلقة بالتطبيقات الرقمية التي تم تطويرها من طرف وكالة التنمية الرقمية لصالح الإدارات. • إنجاز دراسة لإعداد وتطوير مراكز البيانات والسحابة الإلكترونية على الصعيد الوطني • إنجاز الوحدات المشتركة (نظام المصادقة وتحديد الهوية، نظام تدبير الإذن المسبق للمستعملين....)	2 البنية التحتية	• تعزيز وتطوير البنى التحتية للصبيب العالي والعالي جدا. • مواصلة إنجاز التغطية في الدواوير والمناطق النائية والبيضاء بالبنيات التحتية وخدمات للاتصالات ذات النطاق العريض PNDH1 و NDH2 ومبادرة Vsat. • توقيع اتفاقيات استثمار جديدة (الدولة - مشغلي الاتصالات) ومراقبة الاتفاقيات السارية لدعم تعزيز تطوير البنى التحتية للصبيب العالي والعالي جدا

دعامات الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

المكتسبات		برنامج العمل
• برنامج e-Tamkeen لتعزيز كفاءات الموظفين في مجال التحول الرقمي • تكوين ومواكبة مسؤولي نظم المعلومات بمختلف الإدارات العمومية في مجال الرقمنة وقيادة التغيير • تنظيم دورات تحسيسية وتكوينية في مجال رقمنة الخدمات العمومية • تنظيم دورات تكوينية في الابتكار الرقمي لفائدة موظفي الإدارات العمومية • تنظيم جائزة الابتكار « Idarathon » لفائدة الموظفين المتفوقين بالإدارات العمومية	3 الكفاءات المواهب	• مواصلة تنفيذ برنامج Tamkeen-eلتعزيز كفاءات الموظفين في مجال التحول الرقمي • تنظيم دورات تكوينية وورشات إدارة التغيير في مجالات الانتقال الرقمي لفائدة ما يقارب 10000 موظف على الصعيد المركزي واللاممركز • عقد شراكات مع الأكاديميات والجامعات والمعاهد لتكوين وتأهيل كفاءات وقدرات لمواكبة الانتقال الرقمي(الجيل الرقمي) • تطوير منصة للتعليم والتأهيل عن بعد، في مجال الرقمنة لتعزيز فرص الاندماج المهني للشباب • إرساء أسس الإقلاع الرقمي للمغرب (المواهب والابتكار والثقافة الرقمية) • ضمان توفر مواهب الغد الرقمية ، من خلال تدريب وتوعية مستمرة

دعامات الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

المكتسبات

- إعداد خارطة طريق متعلقة بكيفيات تنزيل مقتضيات القانون 55.19
- إعداد دلائل عملية لدعم ومواكبة القطاعات الوزارية بخصوص تنفيذ مقتضيات القانون
- إطلاق البوابة الوطنية لتبسيط المساطر الإدارية Idarati، ونشر مصنفات القرارات الإدارية؛
- تدوين 3832 مسطرة ونشر 2356 منها تخص الإدارات والمؤسسات العمومية و144 تهم للجماعات الترابية وحذف ما يفوق 800 مسطرة ؛

4

تبسيط المساطر

برنامج العمل

- إعادة هندسة المساطر الإدارية تمهيدا لرقمنتها
- تسريع تنزيل القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية من خلال إصدار النصوص التطبيقية لمقتضياته،
- إعداد دلائل عملية وتنظيم دورات تكوينية في تبسيط المساطر
- وضع وتفعيل مخطط وطني لرقمنة المساطر الإدارية،
- مواصلة مواكبة المرافق العمومية في تدوين ودراسة ونشر المساطر الإدارية،

الخدمات الرقمية - الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

المكتسبات

قامت الوزارة باتخاذ مجموعة من المبادرات في مجال رقمنة الخدمات العمومية، من بينها:

- إطلاق البوابة الوطنية للمساطر الإدارية www.idarati.ma
- إطلاق بوابة الحصول على المعلومات www.chfaiyfa.ma
- إطلاق بوابة الحكومة المنفتحة www.gouvernement-ouvert.ma
- تعميم خدمة الترشيح الإلكتروني لمباريات التوظيف والمناصب العليا بالإدارات على بوابة التشغيل العمومي www.emploi-public.ma
- وضع منصة التبادل البيني للمعطيات والوثائق بين الإدارات العمومية (في طور الإنجاز)
- تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة www.data.gov.ma
- وضع المنصة الإلكترونية الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة
- إطلاق بوابة الثقة الرقمية
- تطوير وظائف جديدة للمنصة الإلكترونية المتعلقة برقمنة عملية معالجة طلبات المقاولات الراغبة في الحصول على علامة "المقاولة الناشئة المبتكرة في مجال التكنولوجيات الحديثة". www.startup.ma
- تسريع صرف المساهمات في الضريبة على الدخل في حدود 20 في المئة و10 في المئة، الضريبة على الشركات، منح الاستثمار، دعم في التكوين،
- إطلاق بوابة للثقة الرقمية بهدف توعية مستخدمي الإنترنت وتحذيرهم من مخاطر استخدام الإنترنت واحترام القيم
- إنشاء لجنة تنسيقية لحماية الأطفال عبر الإنترنت وبرمجة الإجراءات ذات الأولوية لعام 2021

مقاربة مرتكزة على المرتفق

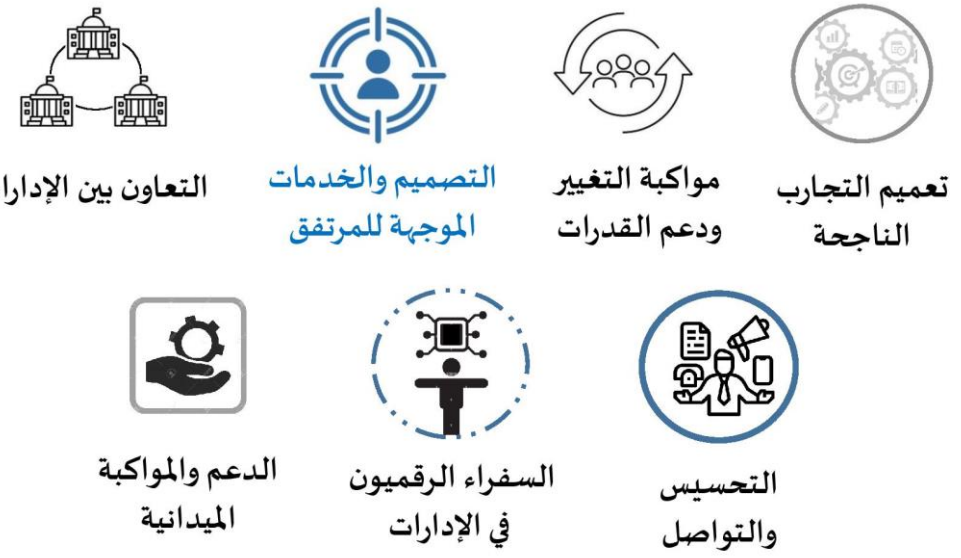

المواكبة الميدانية للإدارات

برنامج عمل الخدمات الرقمية

- وضع استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة للانتقال الرقمي ووضع وتفعيل مخطط وطني لتبسيط ورقمنة المساطر
- وضع خطة وطنية لتسريع الولوج الدامج لكافة شرائح المجتمع إلى العالم الرقمي.
- إنجاز مناولة البنيات التحتية المتعلقة بالتطبيقات الرقمية التي تم تطويرها من طرف وكالة التنمية الرقمية لصالح الإدارات.
- رقمنة تنظيم مباريات التوظيف e-recrutement
- إطلاق فضاء رقمي تفاعلي يتعلق بمشاركة المجتمع المدني في ورش الحكومة المنفتحة
- تطوير البوابة الموحدة الخاصة بالنشر الاستباقي للمعلومات
- إرساء أسس الإقلاع الرقمي (المواهب والابتكار والثقافة الرقمية)
- تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية
- إنجاز وحدات مشتركة للبوابة الوطنية « IDARATI »
- تحديد وتطوير السجلات المرجعية للبيانات الإدارية ذات الأولوية للتبادل البيني
- الرفع الوظيفي و التقني للخدمات الرقمية المشتركة (الحامل الإلكتروني، مكتب الضبط الرقمي التوقيع الإلكتروني، المصادقة وتحديد الهوية...)
- إعداد دلائل عملية في المجال الرقمي والحصول على المعلومات وترحيل الخدمات

ترتكز مهام وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على:

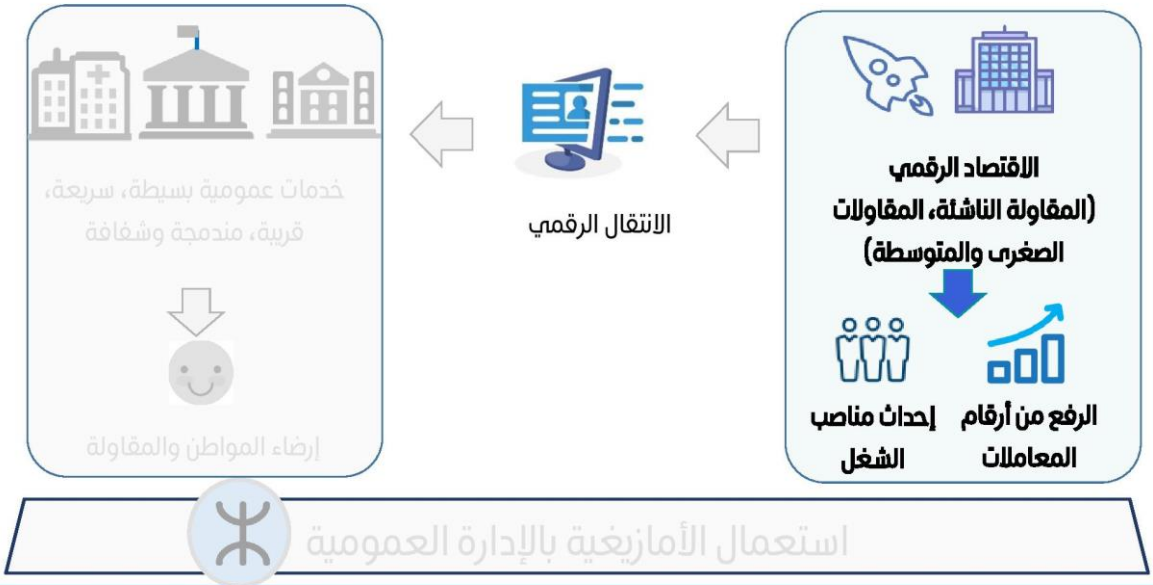

الهدف: جعل الرقمنة قطاعا واعدا بالمملكة

يتوقع أن يشكل الاقتصاد الرقمي العالمي في عام 2025 نحو 23 ألف مليار دولار

24.3٪ من الناتج الداخلي الخام الإجمالي

يطمح النموذج التنموي أن يشكل الاقتصاد الرقمي بالمغرب في أفق

2030 نسبة 5٪ من الناتج الداخلي الخام الإجمالي

الشركاء

Apebi Technopark AMDIE MarocPME MedSourcing anapec

يوفر الاقتصاد الرقمي عددًا كبيرًا من مناصب الشغل وسنعمل على زيادة ذلك بشكل كبير

زيادة الاستثمار

خلق مناصب الشغل

نمو رقم المعاملات

بنية تحتية "شبكة اتصالات" متطورة

33,8 مليون منخرط

شبكة الانترنت

52 مليون منخرط

الجوال المتنقل

مناطق بيضاء

تغطية الهاتف المتنقل

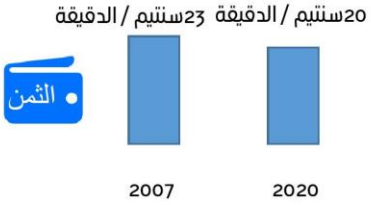

المكتسبات

تسويق عروض الرقمنة	الثقة الرقمية	الأمن السيبراني	المنظومات الرقمية
• مواكبة خلية التنشيط والمتابعة من أجل تقييم عرض المغرب حول الرقمنة وكذا تداعيات أزمة كورونا على القطاع • إطلاق نسخة جديدة لبوابة ترحيل الخدمات (outsource2morocco.com) • انجاز دليل جديد للمستثمر في المجال الرقمي	• إطلاق بوابة للثقة الرقمية بهدف توعية مستخدمي الإنترنت وتحذيرهم من مخاطر استخدام الإنترنت واحترام القيم • إنشاء لجنة تنسيقية لحماية الأطفال عبر الإنترنت وبرمجة الإجراءات ذات الأولوية لعام 2021	• تنسيق مؤشر الأمن السيبراني العالمي لنسخة 2020 برصيد 82.41: أحرز المغرب تقدمًا جيدًا في الترتيب ، حيث انتقل من المركز 94 في عام 2019 إلى المركز 50 في عام 2020 من بين 194 دولة. • المساهمة في مشروع المرسوم المعتمد لتطبيق أحكام القانون 05-20 بشأن الأمن السيبراني	• تنفيذ بوابة جديدة لرقمنة الوصول إلى عرض ((MoroccoTech.ma • تطوير وتأهيل قاعدة بيانات للقطاع الرقمي (+8500 شركة) • رصد إنجازات المبادئ التوجيهية العامة للتنمية الرقمية (إدارة رقمية ، اقتصاد تنافسي ، مجتمع مشمول)

4 تدابير + 4 ركائز لتحفيز الاقتصاد الرقمي

تدبير رقم 1
الطلب المحلي :
خلق أسواق عمومية وخاصة لتسريع التحول الرقمي

تدبير رقم 2
كفاءات:
تكوين وإعادة تأهيل المهارات الرقمية بأعداد كافية

تدبير رقم 3
الإطار التنظيمي:
استكمال الإطار القانوني لتلبية احتياجات القطاع

تدبير رقم 4
الدعم التقني (في طور التنفيذ)
- دعم البحث العلمي
- دعم الرقمنة

4 رافعات للدعم

- تسويق العلامة « Morocco Tech »
- مناطق تسريع الرقمنة
- بيانات قطاع الاقتصاد الرقمي
- الحكامة مرنة

ترتكز مهام وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على:

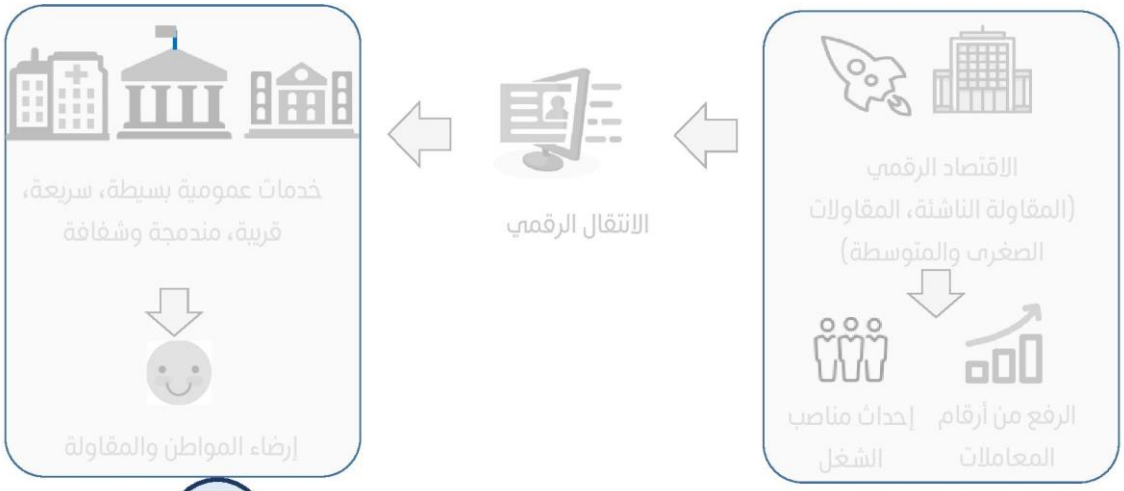

استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية

المكتسبات

- اصدار القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية،
- اصدار مرسوم رقم 2.60.600 بتحديد تأليف اللجنة الوزارية الدائمة المكلفة بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات سيرها
- اصدار منشور رئيس الحكومة بتاريخ 30 اكتوبر 2018 المتعلق بإلزامية استعمال اللغة الامازيغية والعربية بالإدارات العمومية
- اصدار منشور رئيس الحكومة رقم 19-2019 بخصوص إعداد مخططات قطاعية لتفعيل مضامين القانون التنظيمي

استعمال الأمازيغية

استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية

برنامج العمل

- القيام بدراسة الحاجيات وتحديد المناطق المستهدفة
- إعداد وتتبع تنفيذ مخطط افقي ومخططات قطاعية لتفعيل مضامين القانون التنظيمي:
  - تطوير واستخدام تطبيقات رقمية لتسهيل وتدعيم استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارة
  - توفير اللغة الأمازيغية بوحدات الاستقبال والإرشاد ومراكز الاتصال بالمرافق العمومية
  - تأهيل بعض الموظفين للتواصل باللغة الأمازيغية مع المرتفقين
  - إدراج اللغة الأمازيغية ضمن المواقع الالكترونية للمرافق العمومية
  - إدراج اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير المثبتة على الواجهات وداخل مقرات المرافق العمومية
  - استعمال اللغة الأمازيغية في الحملات التحسيسية والتواصلية الموجهة لعموم المواطنين

استعمال الأمازيغية

استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية

برنامج العمل

- عمليات الدعم والمواكبة:
  - إدراج استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية بالإطار القانوني لصندوق تحديث الإدارة العمومية
  - تخويل الصندوق إمكانية دعم مشاريع أفقية وقطاعية تهم استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية
  - تخصيص مبلغ 200 مليون درهم لدعم استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية
  - مواكبة المشاريع الافقية والقطاعية في مجال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في اطار صندوق تحديث الادارة
  - تطوير الشراكات مع مختلف الفاعلين في المجال ولاسيما المعهد الملكي للأمازيغية

استعمال الأمازيغية

1. الإطار المرجعي للانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
2. المكتسبات وبرنامج العمل في مجال الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
3. المعطيات العامة لميزانية الوزارة لسنة 2022

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في أرقام

الموارد البشرية للوزارة حسب الوضعية

الوضعية	العدد
العاملين بالوزارة	254
وضعية إلحاق	48
وضعية رهن الإشارة	1
حالة استيداع	2
المجموع	305

- معدل السن: 48,8 سنة:

الموارد البشرية العاملة بالوزارة حسب الجنس والصنف

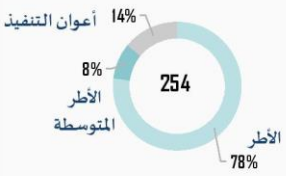

المناصب العليا ومناصب المسؤولية

الإحالة على التقاعد

الإحالة على التقاعد 2021-2025

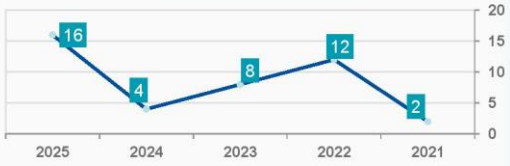

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 2022

29

تنفيذ ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2021 إلى غاية فاتح نونبر 2021

الميزانية	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات الملتزم بها	نسبة الالتزام	الاعتمادات المؤداة	نسبة الأداء
التسيير: المعدات والنفقات المختلفة	23 437 000,00	17 946 294,59	76,57%	14 827 630,01	82,26%
الاستثمار	13 924 792,59	13 724 746,35	98,56%	12 014 790,20	87,54%
المجموع	37 361 792,59	31 671 040,94	84,76%	26 842 420,21	84,75 %

نسبة الالتزام بالنفقات 2020 2021/

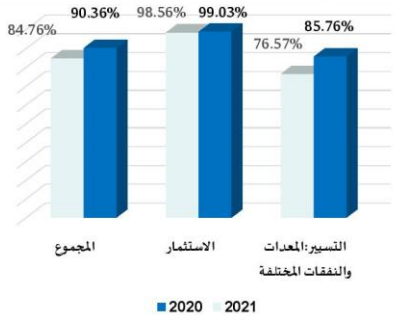

نسبة الأداء 2020 2021/

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة 2022

30

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2022

ميزانيتي التسيير والاستثمار

تطور الميزانية و المناصب المحدثة بالوزارة (2018-2022)

الميزانية حسب الفصل		اعتمادات الأداء 2018 بالدرهم	اعتمادات الأداء 2019 بالدرهم	اعتمادات الأداء 2020 بالدرهم	اعتمادات الأداء 2021 بالدرهم	اعتمادات الأداء 2022 بالدرهم	تطور الميزانية 2022/2018
ميزانية التسيير	نفقات الموظفين	54 100 000	52 912 000	56 265 000	56 685 000	69 650 000	+29%
	المعدات والنفقات المختلفة	40 503 000	41 503 000	26 291 000	23 437 000	30 297 000	-25%
	ميزانية الاستثمار	30 030 000	35 030 000	11 725 000	11 725 000	11 725 000	-61%
	المجموع العام	**124 633 000**	**129 445 000**	**94 281 000**	**91 847 000**	**111 672 000**	-10%

	2018	2019	2020	2021	2022
صندوق تحديث الإدارة العمومية (مشاريع اصلاح الادارة)	15 000 000	20 000 000	0	0	0
صندوق تحديث الإدارة العمومية (استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية)					200 000 000
مساهمة الوزارة لوكالة التنمية الرقمية					87 000 000
عدد المناصب المحدثة	05	0	0	0	0

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2022

ميزانيتي التسيير والاستثمار

تطور المناصب المحدثة (2018-2022)

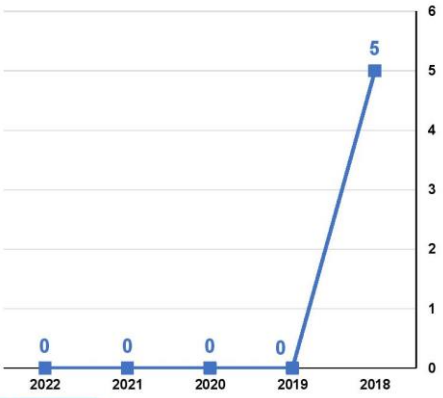

تطور الميزانية (2018-2022)

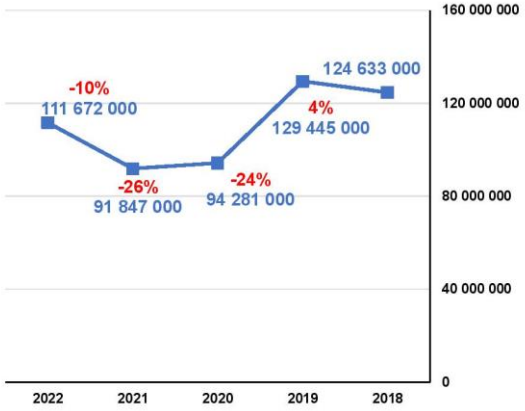

مشروع ميزانية وزارة الانتقال الرقمي و إصلاح الإدارة برسم سنة 2022

ميزانيتي التسيير والاستثمار

الموظفون	▪ نفقات الموظفين	69 650 000 درهم
المعدات والنفقات المختلفة 82 297 000,00 درهم	▪ دراسات ▪ تواصل ▪ تكوين ▪ تظاهرات ▪ نفقات أخرى مرتبطة بالتسيير.....	25 138 090 درهم
	▪ مساهمات واشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية	5 158 910 درهم
	▪ مساهمة الوزارة للوكالة التنمية الرقمية	52 000 000 درهم
ميزانية الاستثمار 246 725 000,00 درهم	▪ أشغال التهيئة والإقامة ▪ اقتناء معدات وبرامج معلوماتية ▪ اقتناء معدات السمعي البصري	925 000 درهم
	▪ المساهمة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدعم مشاريع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	10 800 000 درهم
	▪ مساهمة الوزارة لوكالة التنمية الرقمية	35 000 000 درهم
	▪ استعمال الأمازيغية بالإدارة العمومية	200 000 000 درهم

تذكير بأهم الإجراءات المبرمجة

- وضع استراتيجية وطنية متكاملة ومندمجة للانتقال الرقمي
- وضع وتفعيل مخطط وطني لتبسيط ورقمنة المساطر
- وضع خطة وطنية لتسريع الولوج الدامج لكافة شرائح المجتمع إلى العالم الرقمي
- إعداد وتتبع تنفيذ مخطط افقي ومخططات قطاعية لتفعيل استعمال اللغة الأمازيغية بالمرافق العمومية
- المواكبة الفعلية للإدارات العمومية في رقمنة الخدمات العمومية
- تطوير البوابة الموحدة الخاصة بالنشر الاستباقي للمعلومات
- إرساء أسس الإقلاع الرقمي (المواهب والابتكار والثقافة الرقمية)
- تطوير النظام المعلوماتي المشترك لتدبير الموارد البشرية
- تحديد وتطوير السجلات المرجعية للبيانات الإدارية ذات الأولوية للتبادل البيني
- الرفع الوظيفي و التقني للخدمات الرقمية المشتركة (الحامل الإلكتروني، مكتب الضبط الرقمي التوقيع الإلكتروني، المصادقة وتحديد الهوية...)
- إعداد رؤية استراتيجية حول تنمية منظومة المقاولات المبتكرة

تلكم هي الخطوط العريضة لمشروع ميزانية
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
برسم سنة 2022
المعروضة على أنظاركم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

= برسم السنة الماليـة 2022=

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 نونبر 2021، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، والسيد محمد صالح التامك المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وفي مستهل الاجتماع، عبر السيد الوزير عن سروره لحضور هذا اللقاء السنوي، الذي يشكل فرصة للاطلاع على منجزات المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في مجال تأهيل السجناء والنهوض بالوضعية الحقوقية بالمغرب داخل هذا الوسط، طبقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مع ما يقتضيه تدبير هذا القطاع من تضحيات إضافية في ظل إكراهات ازدادت حدتها مع خصوصية المرحلة الحالية، الناجمة عن تفشي وباء

كورونا، كما توجه بالشكر لكافة أطر وموظفي المندوبية العامة لتضحياتهم الجسام، وتعبئتهم الشاملة في مواجهة هذه الظرفية.

وألقى السيد المندوب العام بعد ذلك عرضا شاملا، استهله بشكر السادة المستشارين لاهتمامهم بالقطاع المشرف عليه، وهنأهم بالثقة التي حظوا بها من المواطنات والمواطنين، متمنيا لهم التوفيق في أداء واجبهم التمثيلي.

إثر ذلك، شرع السيد المندوب العام في بسط محاور عرضه، مذكرا أن تدارس ميزانية القطاع السجني يشكل تجسيدا لمواصلة مسار إصلاح المنظومة السجنية، كما دعا إليها عاهل البلاد، في إطار توافق تام مع المعايير الدولية الخاصة بمعاملة السجناء، بحيث تغيرت أنماط التدبير التقليدي للمؤسسات السجنية، التي كانت مبنية على الوسائل لتصير محكومة بالنتائج.

وأبرز السيد المندوب العام أنه رغم التحديات التي أملتها تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، والتي أرخت بظلالها على تسيير المؤسسات السجنية، فإن المندوبية لم تدخر جهدا في تحصين المكتسبات المحققة، تبعا لمخططاتها الإستراتيجية، حيث عملت على الاستمرار في أنسنة ظروف الاعتقال، وتعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج، وتعزيز الأمن والسلامة بالسجون، وتطوير القدرات المؤسساتية للإدارة، ودمج مقاربة النوع والبعد البيئي في التدبير، وذكر أن المندوبية العامة قد تعاملت بنوع من الاستباقية في تعاطيها مع الوضع الجديد الذي فرضه انتشار الوباء، بغية الحيلولة دون تمكنه من التفشي داخل المؤسسات السجينة، سواء بين صفوف النزلاء أو الموظفين، وهي الإجراءات التي جعلت من تقييد الانفتاح على العالم الخارجي ضرورة ملحة، تبعا لتطورات الوضعية الوبائية، هذا إلى جانب الانخراط في الحملة الوطنية للتلقيح، والتي شملت إلى يومه 95% من النزلاء.

وقد أعرب السيد المندوب، من جهة أخرى، عن أسفه لارتفاع عدد السجناء بعدما عرف انخفاضا ملحوظا بين سنتي 2019 و2020، وذلك عائد لانخفاض نسبة الجريمة، بسبب فرض الحجر الصحي آنذاك، مع اقتصار أنشطة المحاكم على القضاء الاستعجالي.

وعلى هذا الأساس، أشار السيد المندوب العام على مستوى أنسنة ظروف الاعتقال، أنه تم الحرص على التقليص من الاكتظاظ، عبر توفير بنية إيوائية إضافية مستجيبة لشروط الصحة والسلامة، يحكمُها تصنيف وتوزيع ملائمان، يسهلان تنفيذ البرامج والأنشطة التأهيلية، وهو ما أملى وجوب توسيع البنيات المتاحة وبناء أخرى جديدة، علما أن الحل الأمثل يتجلى في ترشيد الاعتقال واعتماد التدابير البديلة، كما تم الحرص على تحسين الخدمات الغذائية والطبية، وتخليق الحياة بالوسط السجني، وجعله منفتحا ومتفاعلا مع كل آليات المراقبة الوطنية وفعاليات المجتمع المدني.

وفيما يخص التأهيل لإعادة الإدماج، أوضح السيد المندوب العام أن الدراسة بمختلف مستوياتها عرفت إقبالا واسعا برسم الموسم 2020-2021، وهذا بدوره فرض اعتماد الوسائل الرقمية لتسهيل العملية بشراكة مع منظمات دولية والوزارة الوصية، وجامعة محمد الخامس بالرباط ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، حيث كان الحرص شديدا على جعل التكوينات مواكبة للأوراش والقضايا الوطنية ذات الأولوية، كما هو شأن برنامج الجامعة في السجون، والملتقى الصيفي للسجناء الأحداث، والقافلة الوطنية للصحراء المغربية والمقاهي الثقافية.

واعتبارا لكون هاجس الأمن والسلامة يعد أحد أهم تحديات العمل بالمؤسسات السجنية، فقد توفقت فيه المندوبية بفضل اعتماد الأمن الوقائي على حد تعبير

السيد المندوب العام، وذلك من خلال تأمين المنشآت وتزويدها بالتجهيزات الأساسية، مما مكن من تقليص تسريبات الممنوعات والهواتف النقالة، علاوة على تخفيض الحوادث بين السجناء.

وأشاد السيد المندوب العام بدور العنصر البشري في تحقيق الرؤية الشمولية للإصلاح، حيث أوضح أنه يتم إخضاع كل منتسب لسلك موظفي المندوبية العامة إلى تكوين مستمر، يراعي حاجيات الإدارة والأدوار المنوطة بها، علاوة على تمكينهم من سلة خدمات اجتماعية، مع مواصلة خدمات الخلية المركزية للمواكبة والدعم النفسي، إضافة إلى تدابير إدارية أخرى.

من جهة أخرى، أعرب السيد المندوب عن أمله في أن تمكن الخطة الاستراتيجية الجديدة 2022-2026 من إحداث تغييرات عميقة كفيلة بالنهوض فعليا بالمنظومة السجنية، من خلال:

- استكمال برنامج بناء السجون الجديدة؛
- تنزيل مشروع السجون المنتجة؛
- تعميم تفعيل برنامج تفريد البرامج التأهيلية؛
- تعزيز مسار الرقمنة والتحديث؛
- إعداد إطار تشريعي لمماثلة موظفي القطاع السجني بباقي القطاعات الأمنية المشابهة.

وفي ختام عرضه، شدد السيد المندوب العام على ضرورة تمكينه من ميزانية تساير حاجيات الإدارة، وقد خصص للقطاع برسم سنة 2022 اعتمادات مالية تتوزع كما يلي:

- اعتمادات التسيير
  - نفقات الموظفين: 1.830.473.000 درهم؛
  - نفقات التسيير: 866.433.000 درهما.
- اعتمادات الاستثمار: 410.700.000 درهم:
  - اعتمادات الأداء 2022: 160.700.000 درهم؛
  - اعتمادات الأداء 2023: 250.000.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أدلى السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بجملة من الآراء والملاحظات التي عبروا من خلالها عن إشادتهم بأداء المندوبية العامة، وحرصها الفعلي على النهوض بأوضاع السجناء في إطار الملاءمة مع المعايير الدولية، رغم محدودية الإمكانيات المادية والبشرية.

وهكذا، فقد كان في تدخلات السيدات والسادة المستشارين فرصة لتدارس العديد من النقاط التي تضمنتها محاور العرض، مع الأخذ بالاعتبار ضعف الميزانية مقارنة مع حجم المسؤوليات المنوطة بها، مؤكدين أن الشأن السجني يرتبط بشكل وثيق بالنيابة العامة ووزارة العدل، اللذين يعدان طرفا رئيسيا في وضع وتنفيذ السياسة الجنائية، فاللجوء المكثف إلى الاعتقال الاحتياطي، والإفراط في النطق بالعقوبة السالبة للحرية، عوض ترشيدهما، يُعَد السبب الرئيسي وراء الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية، في ظل توفر بدائل متاحة كالإفراج المقيد بشروط،

وأخرى تضمنتها مسودة القانون الجنائي، التي يجب أن ترى النور إلى جانب قانون جديد منظم للسجون كإطار تشريعي شامل ومؤهل لمواجهة الجريمة بحكمة أكثر. فالمنظومة الجزائية الحالية أثبتت عجزها بدليل ارتفاع نسبة العود وبشكل أكثر خطورة.

في ذات السياق، نبه السيدات والسادة المستشارون إلى كون العقوبات قصيرة المدة، والتي تشكل الجزء الأكبر من مدد العقوبة المحكوم بها، تعرقل بدورها جل برامج التأهيل، مع الإشادة بالمقاربة التحفيزية التي صارت تنهجها المندوبية العامة لإدارة السجون، حيث لم تعد جهة مستقبلة للنزلاء فقط، بل جاءت بفكرة السجون المنتجة، مع ما يقتضيه ذلك من ملاءمة خصوصية الفضاء مع مقتضيات مدونة الشغل، إلى جانب أهمية تتبع مسار المفرج عنهم، وفق مقاربة تشاركية مع مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء.

وإذا كان واقع السجون يفرض التعامل مع شتى أصناف المجرمين، فقد أكدت المداخلات على أنه من اللازم إيلاء عناية موازية بأطر الإدارة السجنية، خصوصا منهم فئة الحراس، باعتبارهم المتعامل المباشر مع النزلاء، والأكثر عرضة إلى المخاطر، بحكم البعد التربوي والأمني لوظيفتهم، فهذا قطاع يقدم شهداء الواجب- على حد تعبير بعض المتدخلين -، وبالتالي فقد كان لزاما إعادة النظر في ظروف عملهم، وملاءمة أجورهم وتعويضاتهم مع نظرائهم من العاملين في باقي القطاعات الأمنية .

وعلى مستوى البنيات التحتية، فقد أثار بعض المتدخلين مسألة تواجد مؤسسات سجنية قديمة ومهترئة لا تستجيب للمعايير الدولية، متسائلين عن جدوى تعويضها بأخرى خارج المدار الحضري، مع ما يطرحه ذلك من إشكالات على مستوى

التنقل، سواء بالنسبة للأطر العاملة أو لذوي السجناء الراغبين في زيارتهم، كما تساءل بعض السيدات والسادة المستشارين عن دور المندوبية العامة في العفو.

وعلى مستوى الانفتاح، فإذا كانت الإشادة بتفاعل المندوبية العامة مع وسطها الخارجي عبر العديد من البرامج كتظاهرة الجامعة في السجون، والتي صارت حدثا فكريا سنويا للتواصل مع المثقفين، إلى جانب برنامج مصالحة الذي يعتبر معلمة مشرقة واستثناء مغربيا، فقد عاب بعض المتدخلين الانتقائية التي يتعامل بها بعض المدراء مع فعاليات المجتمع المدني والمنتخبين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيد المندوب العام في مستهل جوابه عن إشادته بالمداخلات البناءة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الدعم المستمر للمجهودات الاستثنائية الرامية إلى تطوير أداء المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وأكد السيد المندوب العام أن السجن يعتبر مجتمعا مصغرا يضم الصالح والطالح، وعلى المندوبية التعامل بنوع من التفريد مع كل هؤلاء النزلاء، في مختلف مناحي حياتهم اليومية داخل هذه المؤسسة، وهي ملزَمة بالتعاطي مع هذه الفئة من المواطنين، سواء أكانوا كثرا كما هو شأن السجن المحلي عكاشة، أو قلة كما هو شأن السجن المحلي بالسمارة، وإن موضوع السجون – كما أكد عليه السيد المندوب العام – يستدعي إعمال رؤية تؤطرها الالتقائية والشمولية، من هنا جاءت فكرة خلق لجنة مشتركة بين-وزارية لتقديم المساعدة للمندوبية العامة في أداء وظائفها،

داعيا إلى ضرورة توفير الموارد المالية واللوجستيكية من أجل تغطية الحاجيات المتزايدة للمندوبية العامة، لاسيما في ظل الارتفاع المضطرد للساكنة السجنية.

وبما أن تسيير المؤسسات السجنية يحتاج إلى نمط أكثر حكامة في التدبير، أبرز السيد المندوب العام مدى أهمية إخراج القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، إلى جانب إطار تشريعي جديد خاص بالمؤسسات السجنية، الذي سبق للمندوبية أن أعدت مسودته، وأحالته على الجهاز الحكومي، على الرغم من كون بعض المقتضيات لم تكن محل توافق، خصوصا ما تعلق منها بالترحيل القضائي، مشددا على أن الإفراط في الاعتقال الاحتياطي بما يخلفه من اكتظاظ، يظل حاليا أول معيقات كل إصلاح.

وأبرز السيد المندوب العام أن إدارته قامت بكل ما يتعين من أجل حفظ كرامة وصحة النزلاء، خصوصا في ظل جائحة كورونا، التي فرضت ابتكار أساليب جديدة في التعامل، كان من أبرزها المحاكمة عن بعد، إذ اعتبر أن الحق في الحياة يظل أسمى الحقوق، وأن كل إخراج للسجين من المؤسسة كان يعد بمثابة مغامرة قد تعود بآثار وخيمة على بقية النزلاء، وبالتالي لم يتم إخراج أي سجين إلا في الحالات الحرجة التي تستدعي الاستشفاء بالوسط الخارجي، و في ظل هذه الوضعية دعت المندوبية العامة إلى توفير المزيد من المواكبة النفسية للسجناء، بل حتى لأطرها وموظفيها، الذين فرض عليهم بدورهم حجر صحي داخل المؤسسات السجنية لأربعين يوما، تكفلت خلالها المندوبية العامة بكل ما يخص عائلاتهم، ولم تتوقف الرعاية الصحية عند هذا الحد، بل تعززت بمجهودات أخرى، كتوفير مزيد من سيارات الإسعاف، مع تسجيل استمرار ظاهرة عزوف الأطباء عن الالتحاق للاشتغال بالوسط السجني.

وأفاد السيد المندوب العام أن رعاية السجين تحتاج أيضا توفير التغذية الملائمة، والتي جعلت منها المندوبية فرصة لتأهيل السجناء، عبر اشتراط تشغيل السجناء في إعداد الوجبات على كل من يقدم ملفه للفوز بصفقة إعداد هذه الوجبات، مع تشغيل بعضهم عند الإفراج عنهم، كما تم اعتماد فكرة المقاول الذاتي بداخل هذه المؤسسات، وكذا تمكين النزلاء من الاستفادة من رخص السياقة إلى جانب التعليم بمختلف أطواره، واعتبار الحاصلين على الدبلومات أهلا للتحفيز والمشاركة في مختلف الأنشطة الفكرية والثقافية التي تقيمها المندوبية، من قبيل برنامجي "الجامعة في السجون" و"مصالحة"، دون إغفال زرع الحس الوطني والتوعية بالقضايا الأساسية لبلدنا، مشيرا، من جهة أخرى، أن كل ما تم بناؤه من مؤسسات سجنية منذ توليه رئاسة القطاع، جاء محترما للمعايير المعتمدة دوليا.

وإذا كان العنصر البشري يعتبر فاعلا رئيسيا لنجاح المؤسسة السجنية في أداء وظائفها، طالب السيد المندوب العام بتمكين المندوبية العامة من المزيد من المناصب المالية، من أجل رفع نسبة التأطير وبالأخص في مهام الحراسة، مع السعي لملاءمة إطار العاملين بها مع نظرائهم في باقي القطاعات الأمنية، وفي انتظار تحقيق ذلك فإن المندوبية تحرص ما أمكن على إخضاع موظفيها لمختلف التكوينات اللازمة، ومنها خلق ماستر متخصص بشراكة مع الجامعة الدولية.

كلمة السيد الوزير

كلمة افتتاحية لمعالي السيد الوزير المحترم

بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022.

-لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين-

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يسعدني أن أحضر بينكم في إطار تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم سنة 2022.

قبل كل شيء اسمحوا لي أن أعرب لكم عن متمنياتي الصادقة بالتوفيق والنجاح في أداء مهامكم، على إثر الثقة التي حظيتم بها للاضطلاع بدوركم الدستوري في هذه الولاية التشريعية. والشكر موصول كذلك، للسيدات والسادة الأطر والإعلاميين، ولكل من ساهم في التحضير لهذه الجلسة.

لقاؤنا اليوم، بالإضافة إلى كونه موعدا دستوريا سنويا مخصصا لدراسة ومناقشة الميزانية المرصودة لهذا القطاع الحيوي، فهو مناسبة كذلك ليتقاسم معكم السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج التحديات والإكراهات التي تشتغل في ظلها هذه المؤسسة الوطنية والإنجازات التي حققتها وكذا آفاقها المستقبلية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

لابد من استثمار هذه الفرصة للتذكير والتنويه بحجم التضحيات والمجهودات التي يبذلها السيد المندوب العام وكذا مسؤولي وأطر وموظفي وأعوان المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار والرامية إلى:

-توفير الانضباط والأمن داخل المؤسسات السجنية؛

- صيانة حقوق النزلاء والحفاظ على كرامتهم؛

-النهوض بوضعية المؤسسات السجنية وتأهيلها؛

-اعتماد تدبير احترافي دقيق وصارم للعمل بالمؤسسات السجنية؛

-تحديث وتطوير العمل بالمؤسسات السجنية بما يمكن من توفير الظروف الملائمة لتحقيق إدماج فعلي وتأهيل حقيقي للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

ومن دون شك، فإن بلوغ أهداف الإصلاح العميق الذي يتوخاه جلالة الملك حفظه الله ونصره لن يتأتى دون تكريس مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن السجني، الأمر الذي يتطلب توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لأداء المهام المحورية الموكولة إلى المندوبية العامة والمتمثلة من جهة في تأهيل السجناء لإعادة إدماجهم في المجتمع ، ومن جهة ثانية في الحفاظ على الأمن والانضباط داخل المؤسسات السجنية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

إن النتائج الإيجابية لعمل المندوبية ما كانت لتتحقق لولا الانخراط الفعلي والجاد للمسؤولين والموظفين أطرا وأعوانا في تفعيل مختلف الإجراءات المبرمجة، ولا أدل على ذلك من انخراطهم التلقائي في المجهودات المبذولة والتعبئة الجماعية لمواجهة جائحة كورونا كوفيد-19 والحد من انتشارها داخل المؤسسات السجنية.

كما أنه لا يمكن لأحد أن ينكر الصعوبة التي تطبع العمل اليومي لهذه الفئة من موظفي الدولة والمخاطر المحدقة بهم باستمرار والمترتبة عن احتكاكهم بفئات مختلفة من السجناء وما يمكن أن ينتج تجاههم من اعتداءات جسدية أو معنوية. مما يستدعي تظافر جهود الجميع لتثمين عملهم النبيل والزيادة في التحفيزات المادية والخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

وأود أن أجدد لكم السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومن خلالكم لكل مسؤولي وأطر وموظفي وأعوان المندوبية عن بالغ شكري وخالص تقديري للمجهودات الكبيرة التي تبدلونا في سبيل أنسنة عمل المؤسسات السجنية.

وفي الأخير اسمحوا لي أن أفسح المجال للسيد المندوب العام ليقدم أمام لجنتكم الموقرة الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الادماج برسم السنة المالية 2022، ولي اليقين التام أن ما سيتم تقديمه في هذا العرض من مؤشرات كمية ونوعية ومنجزات، ستعطي، لا

محالة، صورة كاملة عما تحقق من أهداف، وإبراز حرص المندوبية العامة ورغبتها القوية في مواصلة النهوض بأوضاع السجون والسجناء والسعي لتحقيق أفضل النتائج المتوخاة، في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتوجيهاته السامية الداعية إلى العناية بهذه الفئة من المجتمع.

والسلام

عرض السيد المندوب العام

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم للجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين،

السيد الوزير المحترم المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

إذ أهنئكم بداية على الثقة التي حظيتم بها لتمثيل المواطنين في المؤسسة التشريعية، متمنيا لكم التوفيق في مهامكم، فإنه يسعدني أن أعرض أمام لجنتكم الموقرة، في هذه المناسبة السنوية المتجددة، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022، وهي فرصة لأحيطكم علما بحصيلة إنجازات هذا القطاع والأوراش المفتوحة خلال سنة 2021 وكذا برنامج العمل لسنة 2022.

ويجسد مشروع الميزانية المعروض على أنظاركم سعي المندوبية العامة إلى مواصلة مسار إصلاح المنظومة السجنية الذي انخرطت فيه خلال السنوات الأخيرة، وهو المسار الذي تعزز منذ سنة 2015 من خلال تبني رؤية استشرافية مندمجة تشمل كافة مجالات التدبير، وتنبثق من التعليمات الملكية السامية والتوجهات الحكومية، كما تراعي المقتضيات القانونية الوطنية والمواثيق الدولية لاسيما قواعد الأمم المتحدة الدنيا لمعاملة السجناء.

ويجدر الذكر في هذا الصدد بأن المندوبية العامة قد عمدت آنذاك إلى إطلاق أول مخطط استراتيجي لها للفترة 2016-2018، حيث شكل هذا المستجد تحديا هاما لتغيير طرق العمل التقليدية والانتقال بفعالية من منطق التدبير المبني على الوسائل إلى التدبير المبني على النتائج.

وقد عززت النتائج المحققة بفضل هذا النهج من رغبة المندوبية العامة في ضمان استمراريته عن طريق إطلاق مخطط ثان يغطي الفترة 2020-2022 ويتضمن أهداف طموحة تندرج في سياق تحصين المكتسبات السابقة والسعي إلى التوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة في مجال تدبير الشأن السجني.

ورغم تزامن إطلاق هذه الاستراتيجية مع الوضعية الاستثنائية التي طبعت مطلع سنة 2020 نتيجة بدء انتشار وباء كورونا، تم تحقيق بعض التقدم وتعزيز المكتسبات السابقة بإنجازات جديدة تؤكد الطفرة النوعية التي عرفها قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج والتي تجدون أبرز معالمها في تقرير الحصيلة للفترة 2014-2020 والذي سبق موافاتكم به ضمن باقي الوثائق.

وإذ تعتبر هذه الاستراتيجية خطة مرنة ومتجددة، وحرصا من المندوبية العامة على المواكبة المستمرة للتغيرات السياسية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا وكذا التوجهات الحكومية، فقد تم العمل على إعادة صياغتها لتتوافق والبرنامج الحكومي الجديد من حيث التوجهات العامة والجدول الزمني المحدد لتنزيلها، بما يتيح خلق دينامية جديدة في إدارة السجون وإعادة الإدماج وبلوغ مستوى أفضل من الحرفية والفعالية. حيث تم وضع مخطط استراتيجي جديد يغطي الفترة 2022-2026.

ومن أجل ضمان استكمال الأوراش المفتوحة خلال الفترة المنصرمة، فقد تمت إعادة إدراجها في هذا المخطط الجديد بشكل يجعل من هذا الأخير امتدادا للخطة السابقة واستراتيجية تكتسي أبعادا أكثر شمولية بحيث يرتكز على نفس المحاور الاستراتيجية السابقة مع إعادة تحديد الأولويات وتضمين أوراش مهيكلة ومشاريع جديدة. وتتمثل هذه المحاور في:

1- أنسنة ظروف الاعتقال؛
2- تعزيز برامج التأهيل لإعادة الإدماج؛
3- تعزيز الأمن والسلامة بالسجون؛

4- تطوير القدرات المؤسساتية للإدارة؛

5- دمج مقاربة النوع والبعد البيئي في تدبير الشأن السجني (محور عرضاني).

وقبل الخوض في حصيلة العمل لسنة 2021، فلابد من التذكير بالوضع الاستثنائي الذي لازال يرخي بظلاله على كافة مناحي تدبير الشأن العام بما فيه الشأن السجني بسبب تفشي جائحة كورونا، والمجهودات الاستثنائية المبذولة من طرف المندوبية العامة لتدبير هذا الوضع بما يكفل الحفاظ على سلامة نزلاء المؤسسات السجنية والعاملين بها ومرتفقيها.

وتندرج هذه المجهودات في إطار الخطة الاستباقية التي سارعت المندوبية العامة إلى وضعها، تماشيا مع الإجراءات الحكومية. كما شملت كافة المستويات البشرية والمادية واللوجيستيكية والصحية والأمنية والتأهيلية، حيث ارتكزت هذه الخطة على المحاور التالية:

- اتخاذ التدابير الاستباقية والإجراءات الاحترازية اللازمة بالسرعة والفعالية المطلوبة لحماية أمن وسلامة المؤسسات السجنية ونزلائها والحيلولة دون تفشي هذا الوباء داخلها؛
- التنسيق المحكم مع مختلف السلطات والقطاعات المعنية كوزارات الداخلية والعدل والصحة ورئاسة النيابة العامة والسلطة القضائية مركزيا، ومع جميع المتدخلين المعنيين جهويا ومحليا في إطار لجان اليقظة المحلية لاتخاذ كافة الإجراءات الضرورية؛
- إحداث لجنة يقظة مركزية ولجان محلية للتتبع والتقييم المستمر لمختلف الإجراءات المتخذة وتعديلها طبقا لتطورات الحالة الوبائية ببلادنا وبالمؤسسات السجنية؛
- نهج سياسة تواصلية شفافة ومستمرة لاطلاع الرأي العام الوطني على مختلف المستجدات بالمؤسسات السجنية.

كما حرصت المندوبية العامة على تحيين القرارات والتدابير المتخذة وفقا لمستجدات وتطورات الوضعية الوبائية خاصة فيما يتعلق بتدبير الزيارة، مما مكنها من التحكم في الحالات المسجلة في صفوف السجناء، والتي بلغ عددها التراكمي منذ بداية الجائحة إلى حدود 22 نونبر الجاري ما مجموعه 741 حالة، علما أنه طيلة هذه المدة كانت هناك فترات لم تحصل فيها أي إصابة بمجموع المؤسسات السجنية كما هو الحال الآن، حيث لا توجد أية حالة نشطة بالمؤسسات السجنية ولم يتم تسجيل أية حالة مؤكدة منذ 29 أكتوبر المنصرم.

وقد انخرطت المندوبية العامة بفعالية في الحملة الوطنية للتلقيح لتوفير الحماية اللازمة لنزلاء المؤسسات السجنية على غرار باقي المواطنين، مما مكن من استفادة ما يقارب 95 % من الساكنة السجنية من التطعيم ضد هذا الفيروس إلى حدود 22 نونبر الجاري، علما بأن هذه العملية متواصلة بتنسيق تام مع المصالح المعنية من أجل تمكين السجناء الملقحين بالجرعتين الأولى والثانية من الجرعة الثالثة، وكذا تلقيح المعتقلين الجدد غير الملقحين في أجل لا يتعدى العشرة أيام الأولى بعد ولوجهم المؤسسة السجنية والتي تتزامن مع فترة الحجر الصحي الذي يخضعون له في إطار التدابير الوقائية قبل توزيعهم على أماكن الإيواء.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

بعد أن عرف عدد السجناء انخفاضا ملحوظا ما بين سنتي 2019 و2020 عقب تفشي جائحة كورونا وما أعقبها من إجراءات كالإفراج عن عدد من المعتقلين في إطار تدابير العفو الملكي السامي، واقتصار أنشطة المحاكم على القضاء الاستعجالي، وانخفاض معدلات الجريمة خلال فترة الحجر الصحي، عادت وتيرة تدفق المعتقلين على المؤسسات السجنية إلى طبيعتها السابقة ليبلغ عددهم بتاريخ 22 نونبر الجاري 89.731 سجينا، وذلك مقابل 84.990 في متم دجنبر من سنة 2020، أي بزيادة

تتجاوز نسبتها 5 % خلال تسعة أشهر، وهي عموما نسبة تطور الساكنة السجنية من سنة إلى أخرى.

ويشكل هذا الإكراه تحديا كبيرا تسعى المندوبية العامة إلى التعامل معه بشكل يجعلها قادرة على تنزيل برامج العمل المسطرة واستكمال الأوراش المفتوحة وبلوغ الأهداف المتوخاة في إطار توجهاتها الاستراتيجية، وعلى تنفيذ المقررات القضائية السالبة للحرية في احترام تام لحقوق المعتقلين والمساهمة بفعالية في تأهيلهم لإعادة الإدماج.

وسنعمل من خلال هذا العرض على إبراز أهم النتائج المحققة في هذا الشأن وفق المحاور الاستراتيجية المشار إليها سلفا.

أولا: أنسنة ظروف الاعتقال

في سياق سعيها المستمر لتحسين ظروف إيواء النزلاء بالمؤسسات السجنية، واصلت المندوبية العامة تعبئة جهودها من أجل تقليص معدلات الاكتظاظ من خلال الرفع من الطاقة الإيوائية لحظيرة السجون، وكذا توفير بنية تحتية تراعي المعايير المطلوبة خاصة من حيث المساحة وشروط التهوية والإنارة، وتتيح إعمال تصنيف ملائم للنزلاء وتنفيذ البرامج والأنشطة التأهيلية المسطرة لفائدتهم، حيث شهدت سنة 2021 افتتاح مؤسسة سجنية بالداخلة بطاقة استيعابية تبلغ 500 سريرا، وانتهاء أشغال بناء مؤسسة سجنية جديدة بأصيلة بطاقة استيعابية تبلغ 1080 سريرا، كما تم استكمال أشغال توسعة السجن المحلي سلا 2 وأشغال تهيئة مركز الإصلاح والتهذيب والسجن المحلي بعين السبع بما يتيح الرفع من الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات السجنية بما مجموعه 928 سريرا.

وموازاة مع تقدم أشغال بناء كل من السجن المحلي الجديدة 2 والسجن المحلي بالعيون، تم إطلاق أشغال بناء مؤسسة سجنية بتامسنا وعدد من مشاريع الإصلاح والترميم لبنايات المؤسسات السجنية وإعادة التهيئة، ويتعلق الأمر بالسجون المحلية:

بوركايز، وآسفي، والقنيطرة، وتيزنيت، وميسور، وسلا 1، والخميسات، إضافة إلى استكمال مسطرة طلب العروض لبناء مؤسسة سجنية جديدة بالصويرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الاستيعابية لحظيرة السجون قد بلغت إلى حدود متم أكتوبر 2021 170.597 م2 وذلك بمعدل 1,9 م2 لكل سجين، ويبقى الأمل معقودا على برمجة بناء سجون جديدة لمواكبة ارتفاع عدد السجناء والتصدي لظاهرة الاكتظاظ، علما أن هذا التوجه، وكما تمت الإشارة إليه في مناسبات سابقة، لا يشكل حلا حصريا ودائما بالنظر إلى النتائج المنتظر تحقيقها بعد استكمال الجهود المبذولة في إطار ورش إصلاح العدالة وترشيد الاعتقال واعتماد العقوبات البديلة.

من جانب آخر، وفي إطار تنزيل برنامج تكريس البعد البيئي في تدبير المؤسسات السجنية، تم خلال نفس السنة تفعيل اتفاقية الشراكة الموقعة بين المندوبية العامة ووزارة الداخلية ممثلة بالمديرية العامة للجماعات المحلية سنة 2020 بشأن ربط 11 مؤسسة سجنية بشبكات تطهير السائل العمومية وإحداث محطات لمعالجة المياه العادمة ب7 مؤسسات أخرى، حيث تم في هذا الصدد استكمال مرحلة الدراسات التقنية وطلبات العروض لتنفيذ المشاريع المدرجة بهذه الاتفاقية.

حضرات السيدات والسادة،

إن أنسنة ظروف الاعتقال لا تقتصر على تحسين شروط الإيواء، لذلك واصلت المندوبية العامة خلال سنة 2021 مجهوداتها للرفع من **مستوى النظافة** بالمؤسسات السجنية خاصة في ظل الأزمة الصحية الحالية وما تتطلبه من معدات ومواد للتطهير والتعقيم لتعزيز الجانب الوقائي وتحسين جودة العيش في أماكن الإيواء المشتركة. كما حرصت المندوبية العامة على مواصلة **تحسين تدبير التغذية** بالمؤسسات السجنية من أجل توفير وجبات غذائية متكاملة وسليمة للمعتقلين طبقا للمعايير المعمول بها في هذا الشأن، وذلك من خلال مواصلة تحديث مطابخ المؤسسات السجنية وتعزيز تجهيزاتها ومعداتها، وتهيئة محلات بالقرب من أماكن

الإيواء مجهزة بالآلات اللازمة لتسخين الأطعمة أو حفظها وتبريدها فضلا عن تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش للتأكد من مدى احترام معايير الصحة والسلامة في مختلف مراحل إعداد وتوزيع الوجبات.

أما بخصوص الإجراءات المرتبطة **بالرعاية الصحية**، والتي جعلت المندوبية العامة من تطويرها أولوية أساسية تكريسا لحق السجناء في الصحة والمكفول بموجب المقتضيات الدستورية والقانونية والمواثيق الدولية ذات الصلة، فقد عرفت سنة 2021 إحداث وتجهيز وحدتين طبيتين بمواصفات موافقة للمعايير الوطنية بالمؤسستين السجنيتين بالداخلة وأصيلة، وتوسعة فضاء الوحدة الطبية وإحداث وحدة مستقلة لطب الأسنان بالسجن المحلي الأوداية بمراكش، وإحداث وحدتين جديدتين لتصفية الدم بكل من المؤسسة المذكورة والسجن المحلي آيت ملول 2 بأكادير، واقتناء 6 مولدات لتصفية الدم لفائدتهما، ليرتفع عدد الوحدات المحدثة والمجهزة إلى 05 وحدات بخمس جهات، فضلا عن الدعم المستمر لمختلف المؤسسات السجنية بالمعدات واللوازم الطبية حسب حاجياتها.

هذا وقد مكنت مختلف الجهود المبذولة من طرف المندوبية العامة بمعية شركائها من ضمان ولوج أفضل للسجناء لخدمات الرعاية الصحية سواء في إطار البرامج الصحية ذات الأولوية والمندرجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصحة، أو في إطار الخدمات الوقائية والعلاجية المعتادة.

ويشار إلى أن معدل التأطير الطبي بالمؤسسات السجنية قد بلغ في متم شتنبر 2021 على التوالي في مجالي الطب العام وطب الأسنان: طبيب لكل 854 سجينا، وطبيب أسنان لكل 1157 سجينا وذلك دون احتساب الأطباء المتعاقد معهم، علما بأن معدل التغطية الطبية بالمؤسسات السجنية أصبح يتجاوز 95% بفضل قيام الأطر الطبية التابعة لبعض المؤسسات السجنية بزيارات دورية منتظمة للمؤسسات التي لا تتوفر على طبيب قار أو متعاقد.

كما تجدر الإشارة إلى أن 85% من مجموع الخدمات الطبية المقدمة لفائدة السجناء تتم بالوحدات الصحية داخل المؤسسات السجنية، في حين تشكل نسبة الخدمات التي تتم بالمستشفيات العمومية خاصة الخدمات العلاجية المتخصصة 14 %، أما نسبة الخدمات المنجزة في القطاع الخاص لعدم توفرها بالقطاع العام فلم تتجاوز 1%، وقد بلغ العدد الإجمالي لهذه الخدمات، بما فيها الفحوصات الطبية، 389.996، وتجاوز معدل الفحوصات الطبية 3 لكل سجين خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية.

ويأتي تسجيل هذه الأرقام في ظل الظرفية الاستثنائية الحالية والمرتبطة بجائحة كورونا، إذ لابد من الإشارة هنا إلى جهود المندوبية العامة لتوفير معدات ووسائل الوقاية من الفيروس من كمامات طبية وأقنعة وألبسة واقية ومواد التعقيم. كما يجدر التنويه بالجهود المتواصلة للأطر الطبية وشبه الطبية بالمؤسسات السجنية وانخراطها في تنزيل التدابير الوقائية المسطرة لمواجهة هذه الجائحة بالوسط السجني من خلال إعمال المراقبة الطبية اليومية لجميع السجناء الوافدين الجدد على المؤسسات السجنية الخاضعين للحجر الصحي، وتكثيف الجولات التفقدية بمرافق المؤسسة للوقوف على الحالات المشتبه إصابتها بالفيروس، وتمكين السجناء من نظام الاستشارة الطبية عن بعد، باستثناء الحالات المستعجلة بتنسيق مع وزارة الصحة تفاديا للإصابة بالفيروس عند الإخراج إلى المستشفى، وتنظيم حملات تحسيسية وتكثيف البرامج التوعوية لفائدة السجناء عن طريق بث كبسولات تحسيسية بأجهزة التلفاز المتوفر بغرف الإيواء. هذا فضلا عن المواكبة المستمرة لمستجدات الوضعية الوبائية الوطنية وتنظيم حملات التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 وفق المعايير الوطنية المعتمدة والفئات العمرية المحددة من طرف وزارة الصحة.

من جهة أخرى، وبهدف تعزيز الرعاية الصحية وضمان استمرارية ولوج السجناء للخدمات العلاجية، قامت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بشراكة مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وبدعم من الصندوق العالمي لمحاربة السيدا

والسل والملاريا، ببلورة الاستراتيجية الوطنية للصحة بالوسط السجني للفترة 2022-2026.

وتحدد هذه الاستراتيجية، التي جاءت لتعزز مكتسبات الاستراتيجيات السابقة، إطار العمل المشتركً بين المندوبية العامة وجميع المتدخلين في مجال الرعاية الصحية لفائدة السجناء، كوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة العدل، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية وكذلك القطاع الخاص، بما يكفل توفير رعاية صحية ملائمة للسجناء طيلة فترة الاعتقال واستمرارها بعد الافراج بالنسبة للسجناء المرضى. وقد تمت بلورة هذه الاستراتيجية انسجاما مع التوصيات الدولية بشأن الصحة بالوسط السجني واستراتيجيات الصحة الوطنية، ولا سيما خطة 2025 للصحة العمومية، كما تراعي مضامين المواثيق الدولية لحقوق الانسان ومفهوم الصحة العامة.

حضرات السيدات والسادة،

تجدد المندوبية العامة التزامها الدائم بتكريس المقاربة الحقوقية بالوسط السجني سواء من خلال التفاعل بكل إيجابية مع آليات المراقبة الوطنية وكذا المنظمات الدولية المعنية، والتقارير الصادرة عنها، أو من خلال تعزيز انفتاحها على الجمعيات وهيئات المجتمع المدني المهتمة بحقوق الانسان لحل بعض المشاكل اليومية المتعلقة بأوضاع السجناء، حيث يبلغ عدد الجمعيات الشريكة للمندوبية العامة حاليا حوالي 200 جمعية.

وفي نفس السياق، تم إعداد تقرير حول وضعية السجون بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ومتطلبات الإصلاح، حيث يقدم هذا التقرير، الذي يعد تجربة فريدة على الصعيد العربي والإقليمي، قراءة في قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج بمنظور حقوقي كما جاء كثمرة تعاون بين المندوبية العامة ومركز دراسات حقوق الإنسان والديموقراطية وبدعم من مركز جنيف لحكامة القطاعات الأمنية. وقد تم

إصدار هذا التقرير في صيغة مؤقتة في أفق المصادقة على الصيغة النهائية وعرضها خلال لقاء سيعقد لهذه الغاية.

من جانب آخر، تواصل المندوبية العامة العمل على ترسيخ ثقافة حقوق الانسان في صفوف الموظفين خاصة العاملين في تماس مع السجناء من خلال آليتي التكوين الأساسي والمستمر وتنمية قدراتهم في مجال الوقاية من التعذيب وكافة ضروب المعاملة اللاإنسانية بالوسط السجني، إضافة إلى تعزيز ولوج السجناء لحقهم في التشكي والتظلم مع إعمال التحري في كل الشكايات الواردة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الآجال القانونية، بما يتيح حماية الحقوق الأساسية للسجناء بما فيها أسمى الحقوق ألا وهو الحق في الحياة.

وفي هذا الصدد، يجب الإشارة إلى الحرص الدائم للمندوبية العامة على اتخاذ التدابير اللازمة لصون هذا الحق وعدم المساس به أيا كانت الأسباب، بما فيها الإضراب عن الطعام، فبقدر ما تحرص على احترام حق اللجوء إليه باعتباره شكلا من أشكال الاحتجاج المشروع بموجب الصكوك والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة بهذا الموضوع، بقدر ما تعمل على تدبيره على النحو الذي يمكن من الحفاظ على سلامة السجناء المضربين عن الطعام، حيث قامت بإصدار دليل عملي يمكن من تدبير موحد لحالات الإضراب عن الطعام بالسجون، بشراكة مع المؤسسات الوطنية المعنية والمتمثلة في رئاسة النيابة العامة ووزارة الصحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتنسجم مقتضيات هذا الدليل مع المبادئ التوجيهية الدولية، ولا سيما تلك المضمنة بإعلان مالطا وبقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

ثانيا: التأهيل لإعادة الإدماج

حضرات السيدات والسادة،

عرف الموسم الدراسي 2020-2021، استفادة 4165 سجينا من برامج التعليم بمختلف أطواره بما فيهم 1071 مرشحا في امتحانات

البكالوريا مع تسجيل نسبة نجاح في هذه الأخيرة تجاوزت 54 %مقابل 34.12 % برسم الموسم السابق. أما بالنسبة لبرامج محو الأمية فقد بلغ عدد المستفيدين منها 7110 سجينا، في حين بلغ عدد المستفيدين من التكوين بمختلف برامجه (المهني والفلاحي، والبحري، والحرفي) ما يقارب 8600 سجينا، فضلا عن استفادة أزيد من 400 سجينا من التشغيل في أنشطة وحدات الإنتاج بالمؤسسات السجنية بما فيها أنشطة إنتاج الكمامات الواقية التي تم إطلاقها السنة الفارطة في سياق دعم المجهود الوطني لمواجهة الجائحة الوبائية. وتبقى هذه الأرقام رغم إيجابيتها، غير مرضية بالمقارنة بما تم تسجيله خلال المواسم السابقة قبل ظهور الجائحة التي فرضت تقليص عدد المقاعد بمختلف البرامج التعليمية والتكوينية.

وإذا كانت المندوبية العامة لا تذخر جهدا لتمكين السجناء من ظروف ملائمة للتحصيل والتكوين وتقليص معدلات الهدر في صفوفهم، فإن هذه الجائحة قد أبانت عن ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة والتأقلم معها باعتماد الوسائل الرقمية المتاحة خاصة فيما يتعلق ببرامج التعليم.

وفي سياق تنزيل هذا التوجه، عمدت المندوبية العامة إلى إحداث استوديو للتعلم عن بعد بشراكة مع إحدى المنظمات الدولية وذلك بالمقر السابق لمركز الإصلاح والتهذيب بسلا، والذي يتم توظيفه أيضا لتنظيم أنشطة وبرامج تأهيلية موازية.

وقد أتاحت هذه الخطوة إطلاق فضاء للتكوين الجامعي بالسجن المحلي سلا 2، وذلك بشراكة مع الوزارة الوصية وجامعة محمد الخامس بالرباط ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء من أجل تمكين الطلبة النزلاء المسجلين بالجامعة المذكورة من بنية تعليمية ملائمة إسوة بغيرهم من الطلبة، كما تم بالموازاة مع ذلك إطلاق "**برنامج جامعة محمد الخامس لإعادة الإدماج**"، والذي يمتد على مدار

الموسم الجامعي ويضم سلسلة محاضرات علمية وتربوية هادفة يشرف عليها أساتذة جامعيون إضافة إلى جملة من الأنشطة الموجهة للطلبة السجناء.

وتكريسا لنفس النهج يتم التحضير حاليا لتفعيل مشروع مماثل مع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء ويستهدف اعتماد التعلم عن بعد لفائدة الطلبة النزلاء المسجلين بالجامعة المذكورة، كما يتم بالموازاة مع ذلك إعداد استوديو بالسجن المحلي عين السبع 1 من أجل إرساء بنية لوجيستية تمكن من تنزيل هذا التوجه.

هذا وقد عملت المندوبية العامة طيلة السنة الدراسية على تمكين السجناء المترشحين الأحرار بالمستويات الإشهادية من الولوج إلى دروس التعلم المعتمدة من طرف الوزارة الوصية بواسطة أجهزة التلفاز، وذلك عبر القنوات التعليمية الرسمية.

كما شرعت المندوبية العامة في تنفيذ برنامج تفريد البرامج التأهيلية كمرحلة تجريبية بالمؤسسات السجنية التابعة لجهة طنجة -تطوان -الحسيمة، والذي يروم تجاوز إشكال عدم استفادة فئة مهمة من نزلاء المؤسسات السجنية من برامج التأهيل لإعادة الإدماج خاصة المعتقلين الاحتياطيين الذين يشكلون أزيد من 45 % من مجموع الساكنة السجنية، أو بسبب محدودية المقاعد الدراسية المقررة ضمن الخريطة البيداغوجية من جهة، والشروط الموضوعية المحددة من طرف القطاعات الوصية للاستفادة من البرامج التربوية البنيوي من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة،

إن تعزيز الدور الإصلاحي والتربوي للمؤسسات السجنية يشكل دوما أحد أهم توجهات المندوبية العامة، لذا فهي تحرص على تطوير أساليب العمل بما يضمن تحقيق النجاعة المطلوبة في تدبير البرامج التأهيلية للنزلاء، بحيث لا يتم فقط الاهتمام بوضع برامج وفتحها أمام أكبر عدد من السجناء، ولكن الحرص أيضا على مدى ملاءمة البرامج المقترحة لخصوصياتهم وكذا حاجاتهم في هذا المجال، من جهة، ومواكبة هذه البرامج للأوراش والقضايا الوطنية ذات الأولوية من جهة أخرى.

ويندرج ضمن هذا التوجه برنامج **الجامعة في السجون**، والذي خصصت دورتيه الربيعية والخريفية لسنة 2021 على التوالي لموضوعي " القيم المجتمعية وتأهيل النزلاء للإدماج" و" آليات إدماج السجناء في ظل الرؤية التنموية الجديدة"، وكذا **الملتقى الصيفي** للسجناء الأحداث المنظم في دورته الرابعة تحت شعار " ملتقى الأحداث: استمرار والتزام" والذي تميز بمشاركة أزيد من 400 نزيل حدث.

وقد جاء تنظيم **القافلة الوطنية للصحراء المغربية** ليعزز مختلف هذه الأنشطة التفاعلية، ويتيح تقريب النزلاء من مستجدات القضية الوطنية وفسح المجال أمامهم للتعبير عن روح وطينتهم من خلال مجموعة من الأنشطة الثقافية والفنية والأدبية التي احتضنتها مختلف المؤسسات السجنية التي حطت بها هذه القافلة. وتندرج هذه المبادرة ضمن المبادرات الداعمة للنجاحات التي حققتها المملكة المغربية في الدفاع عن هذه القضية على جميع الأصعدة، حيث بلغ عدد النزلاء المستفيدين من برنامج هذه القافلة 5097 من ضمنهم 700 نزيلة و43 نزيلا أجنبيا.

وقد انطلقت هذه القافلة المنظمة تحت شعار " **القضية الوطنية، انتماء واعتزاز**" يوم 31 ماي بالسجن المحلي بوجدة، مرورا ب 18 مؤسسة سجنية، وصولا إلى السجن المحلي بالداخلة يوم 06 نونبر 2021 والذي يصادف ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، حيث احتضنت المؤسسة المذكورة فعاليات الاحتفال باليوم الختامي لهذا البرنامج.

من جانب آخر، عرفت سنة 2021 تنظيم الدورتين السابعة والثامنة لبرنامج مصالحة التأهيلي الموجه للمعتقلين في إطار قضايا التطرف والإرهاب. وقد عرفت هاتين الدورتين مشاركة 37 معتقلا، ليصل مجموع المستفيدين منذ إطلاق هذا البرنامج سنة 2017 إلى 207 يمثلون مختلف التوجهات الدينية المتطرفة.

بالتزامن مع ذلك، تواصل تنظيم برنامج المقاهي الثقافية بالمؤسسات السجنية من خلال استضافة أدباء لمناقشة أعمالهم حضوريا وعن بعد مع الطلبة نزلاء ونزيلات المؤسسات السجنية.

أما فيما يتعلق بتواصل السجناء مع العالم الخارجي، فقد عملت المندوبية العامة على مواصلة تحديث الفضاءات المخصصة لهذه العملية بعدد من السجون وإحداث فضاءات للزيارة العائلية، والشروع في تنزيل مشروع رقمنة وتحسين استقبال الزوار من عائلات السجناء، وتعميم النظام الهاتفي الحديث الخاص بالسجون.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية العامة قد حرصت على ضمان استمرار تواصل السجناء مع عائلاتهم طيلة فترة تعليق الزيارة تماشيا مع الإجراءات الاحترازية للتصدي لجائحة كوفيد-19، وذلك من خلال تقديم تسهيلات لهم للاتصال هاتفيا بذويهم طيلة أيام الأسبوع والرفع من قيمة المبالغ المالية للشراءات، والسماح بإدخال قفف المؤونة للسجناء المسلمين بمناسبة عيدي الأضحى والفطر، وللسجناء المنتمين للديانات السماوية الأخرى بمناسبة أعيادهم الدينية.

ثالثا: تعزيز الأمن والسلامة بالسجون

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكن الحديث عن فعالية البرامج وإيجابية النتائج المحققة دون الإشارة إلى الدور الأساسي للأمن باعتباره مكونا أساسيا من مكونات عمل المؤسسات السجنية. وقد أتاحت مختلف الجهود المبذولة، سواء فيما يتعلق بتدابير الأمن الوقائي أو فيما يخص إجراءات تأمين المنشآت والبنايات وتعزيز المعدات والتجهيزات الأساسية، مواصلة تحقيق مؤشرات إيجابية هامة بين سنتي 2020 و2021، خاصة فيما يتعلق بالحوادث الحاصلة بين السجناء.

كما تم تقليص عدد حالات ضبط الممنوعات بالمؤسسات السجنية، حيث بلغ عدد حالات ضبط المخدرات والهواتف النقالة إلى غاية متم شتنبر 2021 على التوالي 572 و88 حالة مقابل 577 و186 حالة خلال نفس الفترة من سنة 2020، وهي الحصيلة التي ساهم فيها أيضا وبشكل كبير التوقيف المؤقت للزيارات في إطار إجراءات

مكافحة جائحة كورونا، ما يؤكد أن الزيارة تشكل المسلك الرئيسي لتسريب الممنوعات إلى داخل المؤسسات السجنية. وهو الواقع الذي خلصت إليه الدراسة التقييمية التي أنجزت خلال السنة الجارية من أجل تقييم نظام الزيارة بمختلف المؤسسات السجنية وتحديد طرق تحسين تدبيره.

وقد مكن هذا التقييم من تسليط الضوء على بعض الممارسات الفضلى التي تم اختبارها خلال تدبير عملية الزيارة في ظل الظرفية الوبائية، والتي نالت استحسان السجناء والزوار والرأي العام الوطني، كما انبثقت عنه توصيات بشأن تحصين عدد من المكاسب التي سبق تحقيقها وتجويد نظام الزيارة.

رابعا: تطوير القدرات المؤسساتية للإدارة

حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق الرؤية الشمولية في الإصلاح يقتضي إيلاء العناية اللازمة للموارد البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لتنفيذ التوجهات العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج سواء في مجال أمن السجناء والمؤسسات السجنية أو في ما يخص تفعيل برامج التأهيل لإعادة الإدماج، فبدون موارد بشرية مؤهلة ومحفزة وقادرة على تحمل المهام الجسيمة المنوطة بها فكل المساعي تبقى صعبة المنال.

من هذا المنطلق، يتواصل حرص المندوبية العامة على تعزيز عديد الموظفين من خلال الاستغلال الكامل لجميع المناصب المالية المحدثة والشاغرة برسم سنتي 2020 و2021 والبالغ عددها 1181، في عمليات التوظيف والتي تراعى فيها التخصصات النوعية المطلوبة لتغطية مختلف حاجيات المؤسسات السجنية.

كما تواصل المندوبية العامة تكريس التكوين المستمر كآلية أساسية لتثمين وتأهيل الموارد البشرية، في مختلف مجالات تدبير الشأن السجني، حيث بلغ عدد المستفيدين 3237 أي ما يعادل 26 % من مجموع الموظفين رغم ظروف جائحة

كورونا، وذلك بالموازاة مع اعتماد آلية التكوين عن بعد في بعض الدورات التكوينية لفائدة 691 موظفا وموظفة.

هذا، ولم تغفل المندوبية العامة الجانب الاجتماعي للموظفين رغم ضعف الإمكانيات المتوفرة لديها، سواء من خلال الخدمات الاجتماعية المقدمة عن طريق جمعية التكافل الاجتماعي والممتثلة أبرزها في تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية وكذا الخدمات الصحية ودعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والترفيهية، أو من خلال تفعيل إجراءات الترقية الاستثنائية عبر منح الموظفين المنتمين لهيئة الحراسة والأمن أقدمية اعتبارية لمدة 18 شهرا حيث وصلت نسبة المستفيدين إلى أزيد من 90 % منذ الشروع في تفعيل هذه الإجراءات بشكل واسع ابتداء من سنة 2014. هذا إلى جانب مواصلة خدمات الخلية المركزية للمواكبة والدعم النفسي للموظفين، حيث استفاد من هذه الخدمة ما مجموعه 708 موظفا وموظفة خلال السنة الجارية، وكذا الاستمرار في التعاقد مع محامين على المستوى الجهوي من أجل مؤازرة الموظفين قانونيا في القضايا المرتبطة بمزاولة مهامهم.

وفيما يتعلق بالإجراءات الهادفة إلى تعزيز الحكامة في تدبير الشأن السجني، فقد عملت المندوبية العامة على تحيين أدوات تدبير الأرشيف بالمندوبية العامة بتأطير من أحد الخبراء المكلفين من طرف مؤسسة أرشيف المغرب بإعداد مرجع تصنيف وحفظ الوثائق المشترك بين الإدارات العمومية بالمغرب.

كما تم إعداد ميثاق لتدبير برنامج المندوبية العامة المتعلق ب " سياسية الشأن السجني وإعادة إدماج السجناء". ويعد هذا الميثاق وثيقة مرجعية أساسية ستساعد على تحقيق النجاعة المتوخاة في تدبير الموارد وفق نهج تشاركي وشفاف، وذلك من خلال تحديد الطرق المثلى لتدبير هذا البرنامج، كما تم في نفس السياق تطوير نظام معلوماتي يمكن من تتبع مختلف مؤشرات النجاعة ومدى تحقيق الأهداف المسطرة.

من جهة أخرى وفي إطار مواصلة اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير الشأن السجني، تم استئناف اجتماعات اللجنة المحدثة بموجب المادة الثانية من الظهير الشريف

رقم 1.08.49 والتي تضم القطاعات المعنية بتنفيذ اختصاصات المندوبية العامة من خلال عقد لقاء عبر تقنية التناظر عن بعد يوم 29 أكتوبر المنصرم، وذلك بعد تأجيل ثلاث دورات متتالية تماشيا مع الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة جائحة كوفيد-19.

وفي سياق تعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة، عرفت سنة 2021 تغطية أزيد من 80 %من أساليب العمل بالنظام المعلوماتي المندمج. إضافة إلى تعميم مشروع التقنية البيومترية على سائر المؤسسات السجنية والتي سيتم بفضلها ضبط هوية السجناء وتتبع حركيتهم من خلال تمكينهم من بطائق بيومترية شخصية يدلون بها عند الولوج لمختلف المرافق والخدمات المقدمة لهم داخل المؤسسات السجنية.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من أهمية النتائج المحققة في سياق تنزيل مختلف البرامج والإجراءات المسطرة، إلا أنها لا ترقى بعد إلى مستوى الطموحات المنشودة. إذ تبقى هذه الأخيرة رهينة باستمرارية الجهود لاستكمال الأوراش المفتوحة ورفع تحديات جديدة من أجل بلوغ أفضل الممارسات المعتمدة في تدبير الشأن السجني وتحسين أوضاع السجناء وتأهيلهم لإعادة الإدماج.

كما تكتسي الخطة الاستراتيجية الجديدة 2022-2026 والتي سبق الإشارة إليها في مقدمة هذا العرض، أهمية بالغة في تعزيز المكتسبات السابقة وتحقيق نتائج أكثر إيجابية، خاصة وأنها تتضمن أوراشا مهيكلة جديدة من شأن تنزيلها أن يحدث تغيرات جوهرية تتيح النهوض فعليا بالمنظومة السجنية.

وإذ تشكل هذه الاستراتيجية امتدادا لخطط العمل السابقة، فإن المندوبية العامة تطمح في سياق تنفيذها إلى مواصلة تنزيل البرامج القارة التي أبانت عن فعاليتها سواء فيما يتعلق بأنسنة ظروف الإيواء ودمج المقاربة الحقوقية في تدبير شؤون السجناء

وتعزيز فرص تأهيلهم لإعادة الإدماج، وفرض الأمن والانضباط بالمؤسسات السجنية، وتحديث الإدارة وتعزيز الحكامة. خاصة من خلال:

- تنفيذ برنامج استعجالي لبناء سجون جديدة والذي ينبثق من تشخيص دقيق لوضعية المؤسسات السجنية ويمتد على 5 سنوات. ويهدف هذا البرنامج إلى تحديث حظيرة السجون عن طريق استبدال 11 مؤسسة سجنية متهالكة ولا تتوفر على شروط الأمن والسلامة، وبناء 11 مؤسسة سجنية أخرى للتقليص من حدة الاكتظاظ والتغطية الجزئية للخريطة القضائية للمملكة، إضافة إلى تهيئة و/أو توسعة 27 مؤسسة سجنية. ويمكن أن يتم تمويل هذه المشاريع بشكل مبتكر باعتماد آلية التمويل المؤسساتي أو آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- تنزيل مشروع " السجون المنتجة" كورش تأهيلي إدماجي ذو أهمية بالغة في تكريس انفتاح القطاع السجني على محيطه المجتمعي والسوسيو اقتصادي وتعزيز فرص تأهيل السجناء لإعادة الإدماج السوسيو مهني بعد الإفراج عنهم، حيث يهدف إلى إعطاء دفعة جديدة لتشغيل السجناء وفق المقتضيات القانونية ذات الصلة، خاصة من خلال خلق أنشطة منتجة بورشات المؤسسات السجنية يتم تشغيل السجناء فيها في إطار شراكات مع القطاع الخاص، بما يتيح خلق موارد مالية يخصص قسط منها لتغطية تكاليف المؤسسات السجنية وتجويد خدماتها وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة .
- تعميم تفعيل برنامج تفريد البرامج التأهيلية ليشمل جميع بالمؤسسات السجنية وذلك في إطار رؤية شمولية تروم تحقيق مسار اعتقال، خاصة بكل سجين وتسعى إلى تكريس أنماط تأهيلية بنيوية جديدة من شأنها

تحقيق الاستجابة لحاجيات وخصوصيات الفئات من نزلاء المؤسسات السجنية باختلاف وضعياتهم الجنائية؛

- تعزيز مسار الرقمنة والتحديث من خلال إرساء وتعميم استغلال وحدات النظام المعلوماتي المندمج(SID) بكافة المؤسسات السجنية مع الحرص على تغطيته لجل أساليب ومسارات العمل؛
- اعتماد حلول تقنية مبتكرة لتغطية الحاجيات الأمنية والمرتبطة بالحراسة والمراقبة بالمؤسسات السجنية خاصة في ظل قلة الموارد البشرية وارتفاع عدد السجناء؛
- مواصلة التنسيق مع الجهات المختصة من أجل بحث سبل إقرار مشروع مرسوم مراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج على أساس مبدأ المماثلة في التعويضات مع القطاعات الأمنية المشابهة.

ومن المؤكد أن تنزيل هذه الإجراءات وبلوغ النتائج المرجوة المسطرة في الخطة الاستراتيجية الجديدة يفرض تعبئة هامة ودائمة للموارد البشرية والمادية.

وعلاقة بالميزانية العامة المرصودة، فقد حدد مشروع القانون المالي برسم سنة 2022 للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج اعتمادات التسيير قدرها 866.433.000 درهما، كما أعاد تخصيص 160.700.000 درهما كاعتمادات أداء على مستوى ميزانية الاستثمار بعدما تم تقليصها برسم سنة 2021 بنسبة 37% عقب تداعيات جائحة كورونا. أما فيما يتعلق بالمناصب المالية المحدثة فقد بلغت 500 منصبا على غرار السنوات الثلاثة الأخيرة.

وتبقى هذه الأرقام دون ما تطمح إليه المندوبية العامة على مستوى تنزيل برامجها وتوجهاتها الاستراتيجية خاصة في ظل الارتفاع المضطرد للساكنة السجنية وما يتطلبه من موارد بشرية لتأطيرها وإمكانيات مادية ولوجيستيكية لتغطية حاجياتها

الأساسية والمتعلقة بالتغذية، والصحة، والنظافة، والرعاية الاجتماعية والتأهيل لإعادة الإدماج، وكذا تزايد الاحتياجات الأمنية المرتبطة بالتكفل بفئات خاصة من المعتقلين لا سيما أولئك المحكومين بموجب القوانين الخاصة.

وفي الختام أتمنى أن يكون هذا العرض قد أتاح لحضراتكم الاطلاع على مختلف الجوانب الأساسية المرتبطة بتدبير قطاع إدارة السجون وإعادة الإدماج، ولتمكينكم من معطيات أوفى، فقد سبق أن وضعنا رهن إشارتكم مجموعة من الوثائق المتمثلة في:

- مشروع ميزانية المندوبية العامة برسم السنة الملية 2022؛
- مشروع نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2022؛
- تقرير نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2020؛
- معطيات إحصائية إلى غاية 30 شتنبر 2021؛
- حصيلة تنفيذ البرامج خلال سنة 2021، والإجراءات المسطرة لسنة 2022؛
- تقرير الأنشطة لسنة 2020؛
- تقرير حول حصيلة عمل المندوبية العامة للفترة 2014-2020؛
- ملخص تركيبي لأهم الإنجازات للفترة 2014-2020؛
- إصدار "الكرامة بالوسط السجني" في نسخته العربية؛
- العدد الرابع من مجلة دفاتر السجين؛
- تقرير حول أشغال الدورة الربيعية للجامعة في السجون لسنة 2021.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـــية للمحاكم المالية

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2022، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات، الذي استهل عرضه بتقديم التهاني للسيدات والسادة المستشارين، بمناسبة نجاحهم في استحقاقات 5 أكتوبر، متمنيا لهم التوفيق والسداد في مسؤولياتهم التشريعية والرقابية، ثم أبرز الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2022، من خلال إعطاء لمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة، والتي تم إعدادها مع مراعاة الإكراهات الظرفية للمالية العمومية ببلادنا.

واستحضر السيد الكاتب العام بداية التوجيهات الملكية السامية بمناسبة تعيين السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والمتمثلة في حرص جلالته على قيام هذه المؤسسة بجميع مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية

والمحاسبة، وأفاد فيما يتعلق بمهام وأنشطة المحاكم المالية، أنها تتميز بتنوعها وباختلاف طبيعتها، كما استعرض أهم الاختصاصات القضائية وغير القضائية التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، التي يمارسها بكل استقلالية تبعا للمرجعيات الدستورية المؤطرة له، وأبرز أنه يعد تقريرا سنويا يتضمن بيانا عن جميع أعماله، يرفعه إلى جلالة الملك، ويوجهه إلى رئيس الحكومة، وإلى رئيسي مجلسي البرلمان، وينشر بالجريدة الرسمية.

وفي نفس السياق، أكد على أن المجلس يحاول تعزيز إمكاناته البشرية والمادية تدريجيا، أخذا بعين الاعتبار الإكراهات الظرفية للمالية العمومية، وصرح بأن عدد القضاة المزاولين لمهامهم يبلغ 336 قاض وقاضية، منهم 167 بالمجلس الأعلى للحسابات، و169 بالمجالس الجهوية للحسابات، و45 مدققا، علاوة على 52 ملحقا قضائيا أنهوا تدريبا لمدة سنتين، وسيعززون قريبا هيئة القضاة خاصة بالمجالس الجهوية للحسابات، بعد اجتيازهم لامتحان الكفاءة المهنية، فيما يبلغ عدد الأطر والأعوان الإداريين والتقنيين ما مجموعه 230 موظفا، وتبلغ نسبة النساء في إطار مقاربة النوع 34 % من مجموع عدد القضاة والموظفين.

ولتعزيز موارده البشرية سيحظى المجلس بـ 60 منصبا ماليا برسم سنة 2022، وسيسهر المجلس على تثمين رأسماله البشري، من خلال تمكين الموارد البشرية من برامج تكوين متنوعة ومتعددة التخصصات على المستويين الداخلي والخارجي، حيث أنشأ مركزا للتكوين أعد خصيصا لهذا الغرض، وتم إعداد مخطط مديري للتكوين المستمر 2020-2023، يروم تطوير معارف وكفاءات قضاة وأطر المحاكم المالية،

ومواكبتهم في سياق يطبعه التغير باستمرار، خاصة في بيئة رقابية تتسم بالرقمنة واستعمال الذكاء الاصطناعي.

وفيما يتعلق بالموارد المالية أبرز أن إجمالي الاعتمادات المخصصة لبرنامج المحاكم المالية برسم السنة المالية 2022 يبلغ: 485.000.000.00 درهم، وهي موزعة على الشكل التالي:

- ميزانية التسيير:

الموظفون والأعوان: 340.168.000.00 درهم؛

المعدات والنفقات المختلفة: 70.000.000.00 درهم.

- ميزانية الاستثمار: 75.000.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عبر السيدات والسادة المستشارون في مستهل مداخلاتهم القيمة والهادفة عن تنويههم بالعرض الذي تقدم به السيد الكاتب العام، وأشادوا بمكانة هذه المؤسسة الدستورية المتميزة التي تعد صرحا لدولة الحق والقانون، وتشكل نموذجا فريدا في مجالات التدقيق والافتحاص، والرقابة على المال العام على المستويين الإقليمي والدولي، وتعتبر تجربة رائدة بالنظر إلى الوسائل والإمكانات التي يزخر بها المجلس، وفي نفس السياق، التمس المتدخلون إبلاغ تهانيهم إلى السيدة زينب العدوي بمناسبة الثقة المولوية التي حظيت بها بتعيينها في منصب الرئيسة الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وهو ما يعد تتويجا للعطاءات والحضور المتميز في مختلف المهام

والمسؤوليات العمومية التي شغلتها، وهو تعيين يجسد أيضا المعنى الحقيقي للمناصفة.

وعبر السيدات والسادة المستشارون عن التنويه بالتعاون النوعي والمثمر الذي طبع العلاقة بين البرلمان والمجلس الأعلى للحسابات في العديد من المجالات التي نص عليها الدستور، لاسيما منطوق الفصل 148 الذي ينص على أن المجلس يقدم المساعدة للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة، ودعوا في هذا الصدد إلى ضرورة الرفع من الميزانية المخصصة للمحاكم المالية، بما يعزز دورها الطلائعي في حماية المال العام، وتعزيز الحكامة في تدبير الشأن العام، ومن جهة أخرى، تساءل أحد السادة المستشارين عن سبب عدم حضور السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لتقديم الميزانية الفرعية للمحاكم المالية، بحكم أن هذا الحضور يعزز علاقة التعاون الدستورية القائمة بين مجلس المستشارين والمجلس الأعلى للحسابات.

وأبرز المتدخلون أن صدور التقرير السنوي للمجلس يعد لحظة دستورية بامتياز، إذ يحظى بمتابعة إعلامية وحقوقية وأكاديمية واسعة، بفضل دقة وزخم وجودة التقارير المنجزة، ومن هذا المنطلق ينبغي على السلطات الحكومية النظر في متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، واتخاذ التدابير التي تكفل الإعمال الكامل لها، وذلك تماشيا مع المكانة المرموقة التي بوأها الدستور لهذه المؤسسة، حيث خصها بتقديم عرض عن أعمالها وإنجازاتها على أنظار البرلمان، ونص على ضمان استقلاليتها طبقا للمقتضيات الواردة في الدستور.

ومن زاوية أخرى، طالب أحد السادة المستشارين بمراجعة مصطلح "المسطرة التأديبية" لما يستوعبه من حمولات ذات طابع جنائي، وتمت الدعوة إلى بحث إمكانية إعطاء فرصة للاستماع من قبل النيابة العامة بالمجالس الجهوية للحسابات، قبل تحريك المسطرة القضائية بناء على تقارير المفتشيات العامة، وإلى التنسيق وتبادل الخبرات مع السلطة القضائية.

وفي اتجاه آخر، استفسر بعض السيدات والسادة المستشارين عن مسألة التصريح بالممتلكات، وبمصاريف الحملات الانتخابية في حالة تغطية الحزب لها أو عدم صرفها، وعن دور المجلس في افتحاص مالية مؤسسات الأعمال الاجتماعية والجمعيات والمركزيات النقابية، وفضلا عن ذلك أكد بعض المتدخلين على ضرورة تعزيز الموارد البشرية للمحاكم المالية من قضاة ومدققين وكتاب للضبط، وتطوير مسارات التكوين، وملاءمة المناهج المعتمدة مع التجارب المقارنة الرائدة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أعرب السيد الكاتب العام عن امتنانه وتقديره للسيدات والسادة المستشارين على التفاعل الإيجابي والمداخلات القيمة التي أدلوا بها، والتي ستساهم لا محالة في التحفيز على مزيد من العطاء والعمل لبلوغ المستوى الذي تطمح إليه بلادنا.

وفي هذا الإطار، أفاد أن مسألة حضور السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لتقديم مشروع الميزانية، مؤطرة بالأحكام الدستورية التي ترسخ الاستقلالية المؤسساتية للمجلس، بالنظر لطبيعته المؤسساتية، وخصوصيته

القضائية، وقرار المحكمة الدستورية يعطي الخيار بين الحضور أو الإنابة، وبالمقابل فالسيدة الرئيسة تظل ملزمة دستوريا بالحضور سنويا في جلسة عمومية أمام أنظار البرلمان بغرفتيه، لتقديم عرض حول الأنشطة السنوية للمحاكم المالية، تليها مناقشة مع السيدات والسادة أعضاء الحكومة، مشيرا إلى استعداد المجلس للتجاوب مع طلبات مجلس المستشارين في المجالات التي يؤطرها الدستور في الفصل 148 منه، والمرتبطة على وجه الخصوص بالمالية العامة.

وأوضح أن التصريح بالممتلكات وبالحملات الانتخابية يدخل في خانة الإلزام القانوني بالنسبة للمعنيين به، وإذا تعلق الأمر بغياب المصاريف، ففي هذه الحالة يعتبر التصريح بعدم صرف مبالغ مالية في حد ذاته تصريحا، وأشار إلى أن المجلس منفتح على جميع المبادرات في إطار الاحترام التام لاختصاصته، مضيفا من جهة أخرى، أنه، تم توقيع مذكرة تعاون مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تهم مجالات التنسيق التعاون والتكوين وتبادل الخبرات والوثائق مع القضاء العادي.

وأوضح أن المسطرة التأديبية التي تباشرها المحاكم المالية هي عمليات تتعلق بالميزانية، وتهم المخالفات التي لا يتطلب فيها توفر القصد الجنائي، مضيفا أن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر من المؤسسات التي يفرض عليها الدستور نشر جميع أعمالها، ويخضع صرف نفقاته لمراقبة محاسب الخزينة العامة للمملكة، ويتوفر على أجهزة داخلية للتفتيش، علاوة على باقي الآليات التي يؤطرها القانون المنظم لأعماله.

وأفاد أن المجلس عاكف على الاشتغال من أجل إحداث منصة الكترونية، ستمكن رقميا من تتبع ومواكبة التوصيات الصادرة عنه، وإعطاء مؤشرات حول

تقدم إنجازها، وأن مراقبة مؤسسات الأعمال الاجتماعية القطاعية تتم بشكل عادي لكونها تحصل على الدعم العمومي، أما بالنسبة للنقابات فمجال مراقبتها ينحصر في حدود ما تتحصل عليه من أموال عمومية، ولا يمكن إخضاعها للمراقبة على غرار الأحزاب السياسية لانتفاء النص القانوني.

.

عرض السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات

عرض بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة

2022

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الخميس 25 نونبر 2021

- الجزء الأول -

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني في مستهل هذا اللقاء أن أتقدم لكم السيدات والسادة المستشارين المحترمين بالتهاني الحارة باسم جميع مكونات المحاكم المالية وعلى رأسها السيدة الرئيس الأول على انتخابكم في عضوية مجلس المستشارين خلال الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة، متمنيا لكم التوفيق والسداد في مسؤولياتكم التشريعية والرقابية.

كما يسرني بمناسبة الموعد السنوي المخصص لمشروع قانون المالية ولاسيما عرض ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، أن أتشرف بلقاء أعضاء لجنتكم الموقرة، لأعرض أمام أنظاركم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم سنة 2022 من خلال لمحة موجزة عن الموارد البشرية والمالية المخصصة لهذه المحاكم، والتي استحضرنا عند إعدادها الإكراهات الظرفية للمالية العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون فإن مهام وأنشطة المحاكم المالية تؤطرها المقتضيات الدستورية والمقتضيات القانونية، فضلا عن الممارسات الفضلى المعمول بها من طرف الأجهزة العليا للرقابة الرائدة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بالتوجيهات الملكية السامية بمناسبة تعيين السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المتمثلة في الحرص على قيام هذه المؤسسة بجميع مهامها الدستورية، لاسيما في ممارسة المراقبة العليا على المالية العمومية، وفي مجال تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

فالمحاكم المالية وبحكم القانون تمارس اختصاصات تتميز بتنوعها وباختلاف طبيعتها.

ولتقريبكم من مدى حجم وتنوع المهام الموكولة للمحاكم المالية، اسمحوا لي أن أذكركم بأهم الاختصاصات القضائية والاختصاصات غير القضائية لهذه المحاكم.

تتجلى الاختصاصات القضائية، في ما يلي:

أولا) التدقيق والبت سنويا في حسابات الأجهزة العمومية المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، والتي تصدر المحاكم المالية بشأنها أحكاما قضائية. ويصل عددها بالنسبة لمصالح الدولة المركزية 716 بالإضافة إلى ما يناهز 235 بيانا محاسبيا خاصا بالمؤسسات العمومية؛ وللإشارة فإن الحسابات تقدم على شكل رزم يناهز عددها 20.000 سنويا ويتجاوز وزن الوثائق المكونة لها 60 طنا.

وعلى المستوى الجهوي يتعلق الأمر بما يزيد عن 1700 حسابا للجماعات الترابية وهيئاتها المقدمة من طرف المحاسبين العموميين.

ويحاول المجلس أن يتجاوز الكم الهائل من الحسابات الورقية المقدمة وما يستدعيه ذلك من إكراهات في الأرشفة والمحافظة عليها باللجوء إلى نزع الطابع المادي عن عملية تقديم الحسابات، وقد تم الشروع في هذه العملية بتعاون مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، ابتداء من سنة 2020 إذ تم تقديم حسابات سنة 2019 من طرف محصلي هذه الإدارة بطريقة إلكترونية. وتبقى هاته التجربة قابلة للتطوير لتسهيل عملية التلقي وتسريعها.

كما مرَّ المجلس مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة بمراحل مهمة من أجل رقمنة الحسابات المقدمة وتحديد الكيفية الملائمة لضمان التوصل بها بطريقة آمنة وفعَّالة.

وعلى هذا المستوى، تقوم غرفة مختصة بالتدقيق والنظر في هذه الحسابات والبت فيها في آجال معقولة وذلك قصد تفادي تراكمها.

ثانيا) البت في العمليات التي تشكل تسييرا بحكم الواقع؛

ثالثا) التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية والذي تتم من خلاله معاقبة كل إخلال بالضوابط الجاري بها العمل في هذا المجال؛

رابعا) البت في طلبات الاستئناف المرفوعة ضد القرارات والأحكام الصادرة عن غرف المجلس وعن المجالس الجهوية للحسابات.

أما بالنسبة للاختصاصات الأخرى غير القضائية، فتتمثل أساسا فيما يلي:

أولا) مراقبة التسيير والتي تهدف إلى تقييم مستويات النجاعة والفعَّالية والاقتصاد في تدبير الموارد والإمكانات الموضوعة رهن تصرف الأجهزة العمومية؛ وتسعى المحاكم المالية من خلال مراقبة التسيير إلى تحسين التدبير العمومي، عبر رصد المخاطر المحتملة وإبراز أهم مكامن النقص، وإصدار توصيات من أجل الارتقاء بجودة الخدمات والرفع من فعالية ونجاعة التدبير. وتسهر لجنة البرامج والتقارير بالمجلس على وضع استراتيجية للبرمجة وتحديد معايير موضوعية لاختيار الأجهزة والمؤسسات التي ستخضع للرقابة وذلك وفق منهجية تشاورية مستوحاة من المعايير والممارسات الدولية في مجال التدقيق والافتحاص، مع التركيز-على انشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والمواطنين وكذا مختلف المكونات الترابية لبلادنا؛

ثانيا) تقييم البرامج والمشاريع العمومية عبر التأكد من تحقيق الأهداف المنتظرة منها بالنظر للوسائل المستعملة؛

ثالثا) مراقبة استعمال الأموال العمومية كتلك الممنوحة للجمعيات؛

رابعا) إصدار تقرير سنوي حول تنفيذ قانون المالية وإعداد التصريح العام بالمطابقة؛ ويحرص المجلس على أن ينجز هاتين الوثيقتين في الآجال المحددة لتمكين البرلمان من المصادقة على قانون التصفية. وقد تمت إحالة التقرير والتصريح بالمطابقة برسم سنة 2019 إلى مجلس النواب خلال شهر أكتوبر الماضي.

5

خامسا) تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وإصدار تقرير سنوي بشأنها،

على هذا المستوى، حدد المجلس الأعلى للحسابات إطارا منهجيا في مجال التدقيق يروم التأكد من احترام الأحزاب السياسية للمقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها. ويقوم المجلس في هذا الإطار بافتحاص ماليتها سواء تعلق الأمر بمساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبيرها وكذا مساهمتها في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية وكذا الدعم الممنوح في إطار الحملات الانتخابية.

ويقوم المجلس والمجالس الجهوية للحسابات حاليا بتلقي التصريحات الخاصة بمصاريف الحملة الانتخابية على إثر الاستحقاقات الانتخابية الأخيرة والتي تخص 5146 ملزما. وإلى حد الآن بلغت نسبة الإيداع 60 بالمئة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجلس عمل على تعبئة مختلف إمكانياته البشرية واللوجستيكية على مستوى مصالحه المركزية وكذا على مستوى المجالس الجهوية للحسابات حتى يتسنى لكل المترشحين في مختلف جهات المملكة من تقديم تصاريحهم في أحسن الظروف وفي الآجال المعقولة.

وقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن نظم يوم 16 سبتمبر لقاء تواصليا عن بعد حول "كيفية إيداع حسابات الحملات الانتخابية للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمترشحين"، لفائدة الأطر المكلفة بالتنظيم المالي والإداري والتواصل بالأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وقد حضره 75 مشاركاً مثلوا مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية.

6

كما جاء هذا اللقاء في سياق إطلاق منصة رقمية للتسجيل القبلي والتتبع الإلكتروني لحسابات الحملات الانتخابية للمترشحين ولحجز مواعيد إيداع هذه الحسابات لدى كتابة الضبط بالمجلس أو بالمجالس الجهوية للحسابات.

وينبغي التذكير بأن المجلس سيقوم عما قريب بإعذار كل منتخب لم يدل بحساب حملته أو بالوثائق المطلوبة. وإن عدم الاستجابة للإعذار، داخل أجل 60 يوما، يعرض المعني بالأمر إلى الجزاءات المنصوص عليها في القانون.

سادسا) تلقي ومراقبة التصاريح الإجبارية بالممتلكات.

على مستوى التصريح الاجباري بالممتلكات، وبعد ما يناهز 12 سنة منذ الشروع في تدبير تلقي التصاريح الإجبارية بالممتلكات، فإن التصاريح المودعة لدى المحاكم المالية بلغت ما يقارب 340.000 تصريحا تخص ما يناهز 100.000 ملزما؛

ورغم هذا الكم الهائل من التصريحات فإن المحاكم المالية تعمل جاهدة لتتبعها ومراقبة آجال تقديمها في أفق وضع آليات واضحة وموضوعية من أجل مراقبتها. وقد سبق للمجلس أن أوصى بضرورة إعادة مراجعة وصياغة النصوص والمساطر الواردة في هذه المنظومة بما يتلاءم مع مقتضيات دستور 2011 وكذلك الممارسات الفضلى المستقاة من خلال التجارب الدولية وذلك بغية تطوير نظام التصريح بالممتلكات لجعله أكثر نجاعة وفعالية.

أما على الصعيد اللوجستيكي، فقد تم انشاء قاعات للأرشيف مجهزة بمواصفات حديثة للمحافظة على التصريحات المودعة لدى المجلس الأعلى للحسابات، كما

7

أن المجلس قام بتطوير نظام معلوماتي يمكن من تلقي وتتبع ومراقبة الإيداع وتدبير عملية التصريح بالممتلكات.

سابعا) تتبع تنفيذ التوصيات التي تسفر عنها المهمات الرقابية وباقي مخرجات المحاكم المالية من أحكام وقرارات والأوامر المستعجلة؛

يحرص المجلس على القيام بمهمات تتبع مآل جميع مخرجاته قصد التأكد من مدى اتخاذ الأجهزة التي تمت مراقبتها للتدابير اللازمة بشأنها. ويعتزم المجلس إصدار تقرير يخص بصفة حصرية تتبع هذه المخرجات من توصيات وقرارات.

وفي نفس السياق، فالمجلس في طور وضع منصة إلكترونية رهن إشارة الأجهزة المعنية قصد إطلاع المحاكم المالية على تطور الإنجازات الخاصة بالتوصيات المقدمة في إطار مهام مراقبة التسيير. هذه المنصة جاءت لتكريس الاختيار الاستراتيجي للمجلس للتواصل الإلكتروني مع الأجهزة وتطويره بشكل دوري ودائم.

ثامنا) التصديق على حسابات الدولة والذي سيدخل حيز التنفيذ خلال السنة المقبلة طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛

ولتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للمالية فيما يتعلق بالمهام التي أوكلها هذا القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للحسابات ولاسيما فيما يخص التصديق على حسابات الدولة (certification des comptes de l'Etat)، فقد شرع المجلس في التحضير للاضطلاع بهذه المهام التي يقرها النظام المحاسبي الجديد القائم على أساس المحاسبة العامة. ولأجل هذا الغرض، قام المجلس في إطار

توأمة مع محكمة الحسابات بفرنسا بتكوين قضاته في هذا المجال من خلال تنظيم دورات تدريبية يشرف عليها خبراء متخصصون.

وسيقوم المجلس بالإجراءات اللازمة من أجل التصديق على حسابات الدولة فور توصله بها، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛

تاسعا) إمكانية تقديم المساعدة للبرلمان وللهيئات القضائية وللحكومة في حدود الاختصاصات وبالكيفيات المنصوص عليها قانونا.

يقدم المجلس الأعلى للحسابات مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة؛ ويجيب عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة.

بالنسبة للمساعدة التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات للحكومة، يجوز للمجلس أن يدرج ضمن برامج أعماله، بطلب من رئيس الحكومة، مهام لتقييم المشاريع العمومية أو لمراقبة أحد الأجهزة الخاضعة لمراقبته.

كما يقدم المجلس مساعدته للهيئات القضائية. وقد تم في هذا الشأن توقيع مذكرة تعاون بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة من جهة والمجلس الأعلى للحسابات من جهة أخرى، وقد نصت هذه المذكرة على إحداث لجنة مشتركة تتكون من قضاة، تجتمع دوريا لتدارس سبل التعاون والتنسيق. وتأتي مذكرة التعاون في سياق الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات في مجال تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد.

9

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إذا كانت كل الاختصاصات الذي تم ذكرها تهم المجلس الأعلى للحسابات على المستوى المركزي، فإن المجالس الجهوية للحسابات تتولى مراقبة الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها وكيفية قيامها بتدبير شؤونها.

وباعتبارها محاكم مالية محدثة على المستوى الترابي، فإن المجالس الجهوية للحسابات تحرص، من منطلق مهامها واختصاصاتها المتعددة، على الإسهام بشكل فعال في إنجاح الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، وفي مقدمتها الجهوية المتقدمة، من خلال مواكبة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تحسين تدبير شؤونها وتنزيل رؤاها التنموية للأداء الأمثل لمهامها وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن.

فكما تعلمون، جعلت بلادنا من الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا وإطارا عاما لتدبير الشأن العام على المستوى الترابي. فالجهة إذن يجب أن تشكل الفضاء الملائم من أجل بلورة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، مع الحرص على تعبئة الموارد والطاقات من أجل ترسيخ الديمقراطية وتطوير البناء الجهوي، كل ذلك في انسجام تام مع مختلف الأوارش الكبرى لبلادنا والتي يأتي في مقدمتها، في المرحلة الراهنة، تنزيل النموذج التنموي الجديد. كما أن الجهات مدعوة للرفع من جاذبية مجالها الترابي وجعله أكثر تنافسية حتى تستطيع استقطاب الاستثمارات، ولا سيما الخاصة منها، وبالتالي تكون أكثر قدرة على خلق فرص الشغل والمساهمة في تحقيق تنمية شاملة. وفي هذا السياق، فإن الجهات مدعوة لتعزيز مواردها المالية واعتماد آليات مبتكرة من أجل تعبئة تنويع

مصادر التمويل، لأن إمكانياتها الحالية قد لا تسعفها في تحقيق كل ما تتطلبه التحديات الحالية بعد الأزمة الصحية المتعلقة بالجائحة الوبائية.

وفي نفس السياق، فإن من بين الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الترابية ضمان الالتقائية بين مختلف السياسات والبرامج التنموية العمومية ووضع آليات تشاورية وتشاركية وآليات للتنسيق بين مختلف المتدخلين لتفادي واستباق كل الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم تناسق البرامج والسياسات العمومية وتناغمها مما يؤدي إلى تعثر مجموعة من المشاريع وعدم تحقيق الأهداف المرجوة من برمجتها وإنجازها.

واستحضارا لكل هذه المعطيات، فالمجالس الجهوية للحسابات ستسعى عبر المهام الرقابية التي تمارسها إلى مراعاة انشغالات وانتظارات المواطنين وكذا السياق الجهوي وخصوصياته الذي يختلف حسب الجهات، غايتها في ذلك الرفع من أثر أعمالها وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الواقع الترابي والمحلي سواء بالنسبة لتحسين ظروف عيش المواطنين وظروف الاستثمار بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن دستور المملكة يضمن استقلال المجلس الأعلى للحسابات الذي يعد تقريرا سنويا يتضمن بيانا عن جميع أعماله، يرفعه إلى جلالة الملك ويوجهه إلى رئيس الحكومة وإلى رئيسي مجلسي البرلمان وينشره بالجريدة الرسمية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أنهي إلى كريم علمكم، بأن للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات موعدا سنويا لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى

والمجالس الجهوية للحسابات أمام البرلمان، وذلك عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وخلال هذا العرض، سيتمكن البرلمان بغرفتيه من الاطلاع على أنشطة المحاكم المالية وعلى نتائج ممارستها للاختصاصات الموكولة لها من خلال التطرق إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة للأعمال المبرمجة، وكذا أهم خلاصات الأعمال المنجزة من طرف المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات خلال السنة.

ولممارسة مجموع الاختصاصات القضائية وغير القضائية للمحاكم المالية، فإن المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات تحتاج إلى إمكانيات بشرية ومادية مهمة. ويحاول المجلس تدريجيا تعزيز هذه الموارد حسب الإمكانيات المتاحة من أجل القيام بمهامه الدستورية في أحسن الظروف مع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الظرفية للمالية العمومية خاصة في ظل ظروف الجائحة التي يمر بها العالم والتحديات المرتبطة بالإنعاش الاقتصادي وورش تعميم الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى رهانات تنزيل النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص الموارد البشرية للمحاكم المالية، فيبلغ عدد القضاة المزاولين مهامهم بالمحاكم المالية ما مجموعه 336 قاضيا وقاضية، منهم 167 بالمجلس الأعلى للحسابات و169 بالمجالس الجهوية للحسابات بالإضافة الى 52 ملحقا قضائيا، أنهوا تدريبا لمدة سنتين يتوزع بين الشق النظري في مركز التكوين الخاص بالمحاكم المالية والشق العملي المتمثل في تداريب ميدانية سواء بالمجلس الأعلى أوالمجالس الجهوية للحسابات، وقريبا سيعززون هيئة القضاة خاصة بالمجالس الجهوية بعد اجتيازهم لامتحان الكفاءة المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هيئة القضاة تضم قضاة ذوي تخصص قانوني واقتصادي ومالي بالإضافة إلى قضاة ذوي تكوين أساسي في مجالات الهندسة. ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي: السلك الثالث أو الماستر في العلوم القانونية والاقتصادية بنسبة 40%، ومهندسو الدولة بنسبة 30%، والدكتوراه بنسبة 13%، وشهادات أخرى بنسبة 17%.

أما فيما يخص الموظفين الإداريين والذين أصبحوا منذ فاتح يوليوز 2021 يتمتعون، على غرار موظفي وزارة العدل، بنظام أساسي خاص بهم، فيبلغ عددهم 230 موظفا، منهم 122 بالمجلس الأعلى للحسابات و108 بالمجالس الجهوية للحسابات. وتتوفر المحاكم المالية على 45 مدققا يشتغلون إلى جانب القضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات لاسيما في مجال تدقيق حسابات الأجهزة العمومية.

وبخصوص مقاربة النوع، فإن نسبة النساء تبلغ 34% من مجموع عدد القضاة والموظفين.

وقد رصد للمحاكم المالية 60 منصبا ماليا من حصيص المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2022، سيعمل المجلس على استخدامها من أجل دعم القدرات التدبيرية للمحاكم المالية وتسهيل الانخراط في ورش التحول الرقمي. وعليه سيتم توظيف مهندسين خاصة في المعلوميات وكذا أطر إدارية وتقنية عليا في ميدان التسيير المالي والإداري والتدقيق وتحليل المعلومات (data analysis) فضلا عن تخصيص بعض المناصب للتوظيف المباشر لقضاة من ذوي الخبرة والتجربة المهنية في مجالات محددة ومتخصصة.

وحرصا على تثمين رأسماله البشري، يسهر المجلس على الرفع من قدرات قضاته وموظفيه من خلال برامج للتكوين متنوعة ومتعددة التخصصات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. وفي هدا الصدد، فقد قام المجلس:

أولا) بإنشاء مركز للتكوين أعد خصيصا لهذا الغرض، ومجهز بالمعدات الديداكتيكية والمعلوماتية اللازمة، فضلا عن الوسائل والوسائط السمعية والبصرية.

ثانيا) إعداد مخطط مديري للتكوين المستمر 2020-2023 يتمحور حول ثلاث مرتكزات:

1. الرفع من مهنية القضاة
2. الارتكاز على التكنولوجيا الرقمية
3. تطوير قدرات بنيات الدعم بالمحاكم المالية

ويروم هذا المخطط المديري الذي يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمجلس تطوير معارف وكفاءات قضاة وأطر المحاكم المالية وكذلك مواكبتهم في سياق متغير باستمرار خاصة في بيئة رقابية تتسم بالرقمنة واستعمال الذكاء

14

الاصطناعي. ويسعى المجلس من خلال خطط عمل سنوية إلى التنزيل الفعلي لمرتكزات هذا المخطط.

وفي هذا السياق، وبرسم سنة 2021، تابع المجلس أنشطته المتعلقة بعقد الدورات التكوينية الهادفة الى تلبية الاحتياجات المهنية لقضاة و أطر المحاكم المالية وقد تم تنظيم معظم هذه الدورات عن بعد نظرا للظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد 19 وهمت بالخصوص المواضيع المتعلقة بتدقيق الصفقات العمومية، التدبير الاستراتيجي وتقييم المشاريع العمومية، تدقيق الأنظمة المعلوماتية، التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية وتفعيل نظام المسؤولية، التدبير المرتكز على النتائج وطرق تقييمه و فحص حسابات الحملات الانتخابية....الخ

أما بالنسبة لبرنامج العمل لسنة 2022، فمن المرتقب أن ينظم مركز التكوين دورات تدريبية لتنمية القدرات وتطوير المهارات في مجالات عدة أهمها التصديق على حسابات الدولة، النظام المحاسبي للجماعات الترابية، مراقبة عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، الرقابة في بيئة رقمية، مراقبة شركات التنمية المحلية...الخ

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يخص الموارد المالية، فتتوزع الاعتمادات المخصصة لبرنامج المحاكم المالية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022 إلى نفقات متعلقة بالمجلس الأعلى للحسابات وأخرى مرصودة للمجالس الجهوية للحسابات، وفق مشاريع وعمليات محددة. مع العلم أن التجهيزات والمعدات والنفقات المختلفة المشتركة

التي تهم كلا من المجلس والمجالس الجهوية للحسابات تمول أساسا من بنود الميزانية المتعلقة بدعم مهام المصالح المشتركة.

ويبلغ الغلاف المالي الإجمالي للمحاكم المالية في مشروع ميزانية 2022، حوالي 485 مليون درهم كاعتمادات أداء إضافة الى 67 مليون درهم كاعتمادات التزام.

وتقدر اعتمادات رواتب وأجور وتعويضات قضاة وموظفي المحاكم المالية برسم السنة المالية 2022 بحوالي 340 مليون درهم أي 70% من اعتمادات الأداء، في حين تبلغ مصاريف المعدات والنفقات المختلفة 70 مليون درهم (14%)، كما رصدت لاعتمادات أداء الاستثمار 75 مليون درهم (16%).

على مستوى التسيير، ستمكن الاعتمادات المرصودة من توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية رواتب وأجور قضاة وموظفي المحاكم المالية وكذا النفقات المختلفة والمعدات.

وعلى مستوى الاستثمار، ستسمح الاعتمادات المسجلة من توفير التجهيزات الضرورية لبدء ومواصلة مشاريع بناء مقار ملائمة لعمل ومكانة المحاكم المالية على الصعيد الجهوي وكذا تحديث البنية التحتية في مجال المعلوميات عبر تجديد منصات الخوادم، وحظيرة الحواسيب، وأنظمة الأمن الإلكتروني وتطوير واقتناء البرمجيات بالإضافة إلى مواكبة مشروع التحول الرقمي الذي ينشده المجلس خلال السنة القادمة.

بالنسبة للمجلس الأعلى للحسابات والمصالح المشتركة، يبلغ الغلاف المالي المخصص لهما حوالي 55.3 مليون درهم كمصاريف المعدات والنفقات المختلفة و44.4 مليون درهم كاعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار. حيث خصصت منها 25

مليون درهم لتحديث حظيرة المعدات المعلوماتية والتقنية وكذا شراء برامج معلوماتية في إطار مواكبة متطلبات القيام بالمهام عن بعد وعقد اجتماعات ومحاضرات سمعية بصرية، ومبلغ 12 مليون درهم لتجهيز مقار المحاكم المالية بعتاد وأثاث مكتبي موحد.

أما بخصوص المجالس الجهوية للحسابات، فقد بلغت الاعتمادات المرصودة لها في فصل المعدات والنفقات المختلفة ما يناهز 14.7 مليون درهم وحوالي 30.6 مليون درهم كاعتمادات أداء مفتوحة للاستثمار بالنسبة لعدة مشاريع. حيث رصد منها مبلغ 10 ملايين درهم لانطلاق أشغال بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة العيون-الساقية الحمراء، ومبلغ 14 مليون درهم لإتمام الدراسات والشروع في بناء مقري المجلسين الجهويين للحسابات بكل من جهة درعة تافيلالت وجهة كلميم واد نون، وكذا مبلغ 3 ملايين درهم لإتمام تهيئة المقر الجديد للمجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق.

وقد تم رصد 25 مليون درهم برسم سنة 2022 من أجل تحديث البنية التحتية في مجال المعلوميات ومواكبة مشروع التحول الرقمي، وستخصص الاعتمادات المرصودة خاصة:

- لإنجاز تطبيقات معلوماتية واقتناء معدات وأدوات من أجل تطوير عملية تقديم الحسابات بطريقة أتوماتيكية، وتوسيع التبادل الإلكتروني مع مختلف الشركاء.
- تطوير واقتناء البرمجيات الخاصة بتحليل المعطيات لمواكبة التحول الرقمي الذي تشهده جميع المؤسسات والإدارات، بالإضافة إلى تطوير تطبيقات

واقتناء برمجيات مختصة في تحليل المعطيات (Big data) واستخراج النتائج بشكل يساعد في بلورة الاستنتاجات واتخاذ القرارات.

- تجديد منصات الخوادم، وحظيرة الحواسيب، وأنظمة الأمن الإلكتروني.

أما سقف أرصدة الالتزام المأذون بها لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة والمتعددة السنوات، فقد بلغ 67 مليون درهم منها 50 مليون درهم للالتزام بمشاريع المجالس الجهوية للحسابات و17 مليون درهم لبرامج المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون

تلكم بإيجاز المرتكزات الأساسية التي اعتمدها مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة 2022. ولا يسعني إلا أن أشكركم على الدعم والمساندة اللذين تقدمونهما دوما للمحاكم المالية مؤكدين لكم عزم المجلس الدائم على الاستمرار في التواصل وتقديم المساعدة لمؤسستكم التشريعية، في إطار احترام المقتضيات الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عرض بمناسبة جلسة مناقشة مشروع ميزانية المحاكم المالية لسنة

2022

أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الخميس 25 نونبر 2021

الجزء II

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكرا أيها السيدات والسادة المستشارون على تفاعلكم الإيجابي وعلى اهتمامكم بالدور المتنامي للمحاكم المالية في مجال تخليق الحياة العامة وتحسين أداء الأجهزة العمومية.

لقد استمعت لكم بإمعان وسجلت أهم التساؤلات والاشكالات والاقتراحات القيمة التي تفضلتم بطرحها، والتي سنأخذها بعين الاعتبار داخل المجلس الأعلى للحسابات.

أود أن أشير بداية إلى أن الحكومة والبرلمان لا يدخران جهدا لتمكين المجلس من الامكانيات الضرورية لاشتغاله عبر منحه مناصب مالية جديدة وتوفير الموارد المالية. كما أن المجلس عند اقتراحه لمشروع ميزانيته يحاول أن يبقى في نطاق معقول وفي حدود الإمكانيات المالية المتاحة للدولة. وبالنسبة لتعزيز الموارد البشرية، فالمناصب المالية الحالية متوفرة إلا أن المجلس يحرص على أن يتم التوظيف بوتيرة تضمن للقضاة الجدد الاندماج في المجلس واستيعاب المهارات المهنية علما بأن المجلس يبحث من خلال عملية التوظيف على الأطر الكفأة المتكونة في العديد من المجالات التقنية، والمتوفرة على خبرة مهنية عالية والحاصلة على شهادات من المدارس والمعاهد العليا.

حاليا، إن المجلس بصدد اعتماد مخططه الاستراتيجي عن الفترة 2022-2026، والذي يرمي بالأساس إلى تعزيز المكتسبات من جهة، وإلى الارتقاء أكثر بأثر أعماله الرقابية، من جهة أخرى، وذلك من خلال تطوير المناهج المعتمدة من طرفه وإعادة النظر في بعضها بما يتلاءم والتحولات التي يعرفها السياقان الوطني والدولي ويستجيب لتحديات المرحلة الراهنة المرتبطة أساسا بتنزيل النموذج التنموي الجديد وانتظارات الأطراف ذات العلاقة، خاصة تطلعات المواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن التوجهات العامة للمحاكم المالية ترتبط عموما بالحرص على ممارسة جميع الاختصاصات المنوطة بها دستوريا تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وبتطوير وسائل وآليات الدعم التي تعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الأهداف المسطرة.

ولتحقيق الغايات المرجوة من أعمال المحاكم المالية، فإن المجلس يعتزم اتخاذ مجموعة من التدابير الموازية المرتبطة أساسا بتنمية القدرات المهنية لقضاة وموظفي المحاكم المالية واعتماد المعايير الدولية المعمول بها في مجال المراقبة والتواصل.

واسمحوا لي أن أسرد عليكم باقتضاب أهم الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها خلال السنة المقبلة.

1- تعزيز بناء قدرات القضاة والمدققين وكتاب الضبط

حرصا على تثمين رأسماله البشري، فإن المجلس يعتبر مجال التكوين بشقيه الأساسي والمستمر دعامة أساسية لبناء الكفاءات والقدرات المهنية لقضاة وأطر المحاكم المالية، وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات الضرورية والملائمة

لممارسة مهماهم على أمثل وجه. وسيواصل المجلس تعزيز بناء القدرات المهنية للقضاة والمدققين وكتاب الضبط للمحاكم المالية.

2- تطوير المعايير والمناهج

فيما يرتبط بالمعايير والمناهج المتعلقة بأعمال المحاكم المالية، فإن المجلس حريص كل الحرص على اعتماد المعايير والمناهج الدولية المعتمدة في هذا الإطار. ويعمل على توحيدها إيمانا منه بكونها مدخلا أساسيا لترسيخ مبادئ المهنية والموضوعية في مخرجات المحاكم المالية ولضمان جودة الأحكام والتقارير. وقد اتخذ المجلس مجموعة من التدابير في هذا الإطار، تمثلت على الخصوص في إعداد دلائل رقابية منسجمة مع مختلف الاختصاصات المنوطة بالمحاكم المالية، مع تنظيم ورشات عمل ودورات تكوينية بشأنها من أجل ضمان فهم واسع وموحد لمضامينها. كما أن المجلس الأعلى للحسابات يعتبر فاعلا رئيسيا ضمن المنظمات الإقليمية والدولية التي تعنى بالرقابة العليا على المالية العمومية وهو عضو في مجموعة من اللجان المنبثقة عن هذه المنظمات التي تتولى تحيين المعايير الدولية وملاءمتها.

3- بلورة وتنزيل مخطط التحول الرقمي

في إطار التنزيل التدريجي لمخططه الاستراتيجي، قام المجلس بإنجاز عدة مشاريع من أجل تطوير نظامه المعلوماتي الذي يعتبر دعامة أساسية في العمل الرقابي. كما برمج مشاريع أخرى في سنة 2022، تزامنا مع بلورة تصوره الجديد للتحول الرقمي بالمحاكم المالية.

ففي مجال تتبع التصريح بنفقات الحملات الانتخابية من طرف المرشحين الملزمين، قام المجلس، اعتمادا على موارده البشرية الذاتية، بتطوير ثلاثة تطبيقات مندمجة، وهي التطبيق المتعلق بالتسجيل القبلي للملزم بتصريح المصاريف الانتخابية، والتطبيق المرتبط بحجز موعد على المنصة المخصصة لذلك، وكذا تطبيق تلقي تصاريح المصاريف الانتخابية.

أما في ما يخص تتبع المساعدات المالية المقدمة للجمعيات، فقد تم داخليا تطوير تطبيق من أجل تتبع المساعدات المقدمة من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية للجمعيات قصد تنفيذ مشاريعها. وسيمكن هذا المشروع من الحصول على المعطيات الرقمية والملفات الإلكترونية الخاصة بالجمعيات المستفيدة من الدعم العمومي، والاستعمالات المخصصة لها.

أما في مجال تتبع إنجاز التوصيات من طرف الأجهزة الخاضعة للرقابة، فسيضع المجلس منصة إلكترونية رهن إشارة الأجهزة المعنية قصد إطلاع المحاكم المالية على تطور الإنجازات الخاصة بالتوصيات المقدمة في إطار مهام مراقبة التسيير. هذه المنصة جاءت لتكريس الاختيار الاستراتيجي للمجلس للتواصل الإلكتروني مع الأجهزة وتطويره بشكل دوري ودائم.

وفي مجال اقتناء وتطوير برنامج خاص بتتبع المهام الرقابية، قام المجلس بتطوير برنامج يهدف إلى تتبع المهام المتعلقة بمراقبة التسيير، ويهدف هذا النظام إلى تتبع مراحل المسطرة المتبعة في هذا المجال ابتداء من البرمجة إلى نهاية المهمة بإنجاز التقرير النهائي، مع إمكانية إدخال البيانات والملفات الخاصة بكل مرحلة.

أما فيما يتعلق بنزع الطابع المادي عن عملية تقديم الحسابات، فقد بدأت هذه العملية في بداية الأمر مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، إذ تم خلال

سنة 2020 تقديم حسابات سنة 2019 من طرف محصلي هذه الإدارة بطريقة إلكترونية. وتبقى هاته التجربة قابلة للتطوير لتسهيل عملية التلقي وتسريعها.

كما قطع المجلس مع المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة أشواطًا مهمة من أجل رقمنة الحسابات المقدمة وتحديد الكيفية الملائمة لضمان التوصل بها بطريقة آمنة.

ويعتزم المجلس انشاء منصة لتتبع الشكايات ووضع نظام خاص لتلقي الشكايات من طرف العموم والتي تدخل في اختصاصات المحاكم المالية المتعلقة أساسا بأفعال سوء التدبير وسوء التصرف في المال العام.

4- تطوير التعاون الدولي

عرفت سنة 2021 العديد من أنشطة المجلس الأعلى للحسابات في مجال التعاون الدولي، سواء في إطار متعدد الأطراف أو في إطار ثنائي. وذلك من خلال مشاركة أو مساهمة المجلس في مختلف التظاهرات واللقاءات والبرامج التي تنظمها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وفروعها الجهوية، المنظمة العربية والمنظمة الافريقية أو من خلال العلاقات المهنية التي تربط المجلس بالأجهزة العليا للرقابة النظيرة.

كما يشارك المجلس في العديد من المهام إلى جانب أجهزة عليا للرقابة عبر قضاته الذين يشاركون في مراقبة حسابات منظمات دولية خاصة بعض الهيآت التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

ومنذ مارس 2015، شرع المجلس الأعلى للحسابات في ممارسة مهمة التدقيق والتصديق على حسابات المنظمة الدولية للفرنكوفونية والتي تضم 84 بلدا. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المهمة قد أوكلت للمملكة المغربية عبر المجلس الأعلى للحسابات بصفته الجهاز الأعلى للمراقبة المالية خلفا لمحكمة الحسابات الفرنسية وذلك بمناسبة انعقاد مجلس وزراء هذه المنظمة الدولية على هامش قمة دكار لرؤساء الدول الأعضاء شهر نونبر 2014. وقد حددت هذه المهمة في أربع سنوات تم تجديد الثقة في المجلس لمواصلتها لمدة أربع سنوات جديدة أي إلى غاية سنة 2022.

ويعتزم المجلس الأعلى للحسابات، في سنة 2022، تطوير علاقاته الدولية والرفع من فاعليتها. وذلك من خلال هيكلة جديدة لهذه الوظيفة وتزويدها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، وكذا تحديد توجهات استراتيجية وتدابير عملية تروم البحث عن أفضل الممارسات الدولية في ميدان الرقابة العليا على المالية العمومية وفي تدبير الأجهزة العليا للرقابة وكذا اقتسام تجربته مع الأجهزة العليا للرقابة النظيرة، لا سيما في القارة الافريقية نظرا للطلب المتزايد للتعرف على التجربة المغربية في الميدان الرقابي.

5- إرساء آليات التواصل

بخصوص التواصل، والذي يعتبره المجلس رافعة أساسية من أجل الإسهام في تجويد تدبير الشأن العمومي وتكريس آليات الحكامة الجيدة، فإن المجلس حريص على إرساء ثقافة مبنية على الانفتاح على محيطه الخارجي وتعزيز آليات التواصل الداخلي، ويعمل المجلس حاليا على وضع استراتيجية للتواصل متلائمة مع المخطط الاستراتيجي للمجلس 2022-2026. وتهدف استراتيجية التواصل إلى

التعريف بدور المجلس وضمان فهم أعماله ونتائجه من قبل جميع الأطراف بما في ذلك وسائل الإعلام والمواطنين.

ومن بين أهم التدابير التي يعتزم المجلس اتخاذها في هذا الإطار إعادة النظر في طرق إعداد ونشر التقارير المنبثقة عن عمل ومخرجات المحاكم المالية، حتى تكون التقارير الصادرة عنه أداة للتوجيه والمساعدة على اتخاذ القرار وأيضا آلية فعالة للمساءلة بشأن تدبير الشأن العمومي.

6- تحديث كتابة الضبط

تضطلع كتابة الضبط، باعتبارها العمود الفقري لمهام الدعم على مستوى المجلس، بمجموعة من المهام التي أوكلها إليها المشرع، والمتمثلة في تسجيل الحسابات والوثائق المحاسبية وتوزيعها على الغرف وحفظها، وفي توثيق الجلسات وكذا في تبليغ قرارات وإجراءات المجلس، علاوة على الإشهاد بصحة نسخ ومختصرات الأحكام القضائية.

وقد ارتكز برنامج عمل كتابة الضبط بالخصوص على المشاريع التي تروم تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة بتتبع تدبير المراسلات، وتقديم الحسابات، وتنفيذ العجز والغرامات، وتدبير التراث المعلوماتي؛ فضلا عن تعزيز التواصل مع الأطراف الفاعلة لتحسين عملية الإدلاء بالحسابات ونزع الطابع المادي وتبادل البيانات والوثائق الإلكترونية مع الأجهزة المعنية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم كانت نظرة مركزة عن أهم منجزات المحاكم المالية خلال سنة 2021 وكذا عرضا مختصرا للخطوط الرئيسية لمخطط عمل المجلس برسم السنة المقبلة مع تجديدنا لكم ولمجلسكم الموقر لعبارات الشكر والامتنان على الدعم والمساندة من أجل تمكين المحاكم المالية من الاضطلاع بالمهام الدستورية المنوطة بها مؤكدين لكم عن الارادة القوية للمجلس و حرصه الشديد على تقديم مساعدته لمؤسستكم التشريعية في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وكذا الاجابة عن الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم، وذلك تماشيا مع المقتضيات الدستورية ذات الصلة ومقتضيات مدونة المحاكم المالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــــرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حـــــول

مشروع الميزانية الفرعـية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

= برسم السنة الماليـة 2022 =

رئيس اللجنة
عزيز مكنيف

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان
مصلحة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

الـولاية التشريعية **2021 -2027**

السنة التشريعية **2021-2022**

دورة أكتوبر **2021**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أرفع إلى المجلس الموقر تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في اجتماعيها المنعقدين بتاريخ 24 و 30 نونبر 2021، برئاسة السيد عزيز مكنيف رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل، الذي ألقى عرضا مفصلا ذكر في مستهله بمكانة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة دستورية مستقلة وفقا لأحكام الفصلين 161 و171 من دستور المملكة، ومبادئ باريس المؤطرة لعمله، وما يحظى به من امتياز حصري في مجال التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باعتباره مصدرا مستقلا للمعلومات، وفاعلا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الوطني.

كما استعرض السيد وزير العدل أهم الاختصاصات والمهام الموكولة للمجلس، وكذا لأجهزته التي حدد القانون والنظام الداخلي اختصاصاتها وتنظيمها، وأكد أن المجلس يعد عضوا فاعلا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، ويعمل كعضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومجموعة العمل المعنية

بالهجرة، واللجنة المعنية بالشؤون المالية، ويشغل مجموعة من المهام على المستوى الإقليمي والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة.

وأوضح أن التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019 ، يعد إحدى أهم آليات اشتغال المجلس، ويقدم تقييما موضوعيا ومستقلا وتحليلا لوضعية حقوق الإنسان ببلادنا، مضيفا أن التقرير السنوي 2020 والمعنون "كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد"، يرصد أوضاع حقوق الإنسان خلال فترة جائحة كوفيد 19، من خلال اعتماد مقاربة تتوخى مراعاة طبيعة المجلس كمؤسسة مستقلة وتعددية، فضلا عن كونه آلية فعالة وسهلة الولوج، فيما يرتبط بمعالجة الشكايات والزيارات الميدانية للسجون، وتتبع ورصد أوضاع حقوق الإنسان، وملاحظة الانتخابات، والنهوض بثقافة حقوق الانسان، وملاءمة التشريعات الوطنية مع المرجعيات الدولية ذات الصلة.

وفي مجال علاقة التعاون، أكد السيد وزير العدل أن المجلس وقع مذكرتي تفاهم مع رئيسي غرفتي البرلمان، طبقا "لمبادئ بلغراد" الناظمة لعلاقات التعاون بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما أن المجلس في تفاعل وتعاون مستمر مع المؤسسات الوطنية والدولية، لاسيما السلطة القضائية والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سواء عبر التقارير الموازية للجان المعاهدات، أو في النقاشات المفتوحة.

وارتباطا بالأدوار الرائدة التي يضطلع بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان وما يتطلب ذلك من موارد مالية مهمة، أكد السيد وزير العدل أن التمويل المقدم من الدولة ينبغي أن يكون كافيا ليتسنى للمجلس القيام بمهامه على نحو فعال.

وأبرز في ختام عرضه الاعتمادات التي تم تخصيصها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم سنة 2022، وهي موزعة على الشكل الآتي:

- ميزانية التسيير:

- الموظفون والأعوان: 81.900.000.00 درهم؛

- المعدات والنفقات المختلفة : 82.215.000.00 درهم.

- ميزانية الاستثمار:12.900.000.00 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مضامين مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فرصة للسيدات والسادة المستشارون لتقييم حصيلة عمل المجلس والمهام التي يضطلع بها، من خلال الإدلاء بمداخلات هادفة وبناءة، تتضمن جملة من المواقف، المعبرة عن حرصهم على المساهمة في النهوض بالأدوار المحورية التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في مجال الترافع عن قضايا حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي هذا السياق، ثمن السيدات والسادة المستشارين، العمل الدؤوب الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار الصلاحيات والمهام الممنوحة له بموجب القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، والأدوار الأساسية التي يضطلع بها في مجال التفاعل مع واقع حقوق الانسان ببلادنا، لاسيما في ظل الظرفية

الاستثنائية التي فرضتها الجائحة، وانعكاساتها على الحقل الحقوق الوطني، كما أشادت بعض المداخلات بالعمل المميز الذي يقوم به المجلس في إطار معهد إدريس بنزكري لحقوق الانسان، في مجال التأهيل الفكري والنظري والتعريف بقضايا حقوق الانسان وترسيخ ثقافتها.

وأكدت المداخلات على أن المسار الحقوقي ببلادنا يعرف تطورا كبيرا، بيد أنه تشوبه بعض الإشكالات والصعوبات التي يتعين التصدي لها بما يتماشى مع متطلبات تدعيم دولة القانون، مع الدعوة إلى التفاعل الإيجابي مع بعض التقارير الدولية والمنظمات الحقوقية الوطنية، باستعمال منطق الوضوح والتركيز على نقط الالتقاء من أجل كسبها.

وأثيرت نقطة خلافية بين السيدات والسادة المستشارين بخصوص عدم حضور السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام اللجنة لعرض ومناقشة الميزانية الفرعية للمجلس، حيث أكدت أغلب المداخلات على أن المجلس يتمتع باستقلالية تامة بمقتضى أحكام الدستور وقرارات المحكمة الدستورية، فيما اعتبر أحد المتدخلين أنه لا مانع من حضور السيدة الرئيسة لعرض الحصيلة والمنجزات المحققة، مادام أن عمل المجلس يتسم بالوضوح والاستقلالية في التعاطي مع قضايا حقوق الانسان، فضلا عن كونها الآمرة بصرف الميزانية.

ومن جانب آخر، أكد السيدات والسادة المستشارون على التفاعل والتنسيق الإيجابي بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال التوقيع على مجموعة من مذكرات التفاهم، مع الدعوة إلى تدعيم جسور التواصل والتعاون في مجالات ذات الاهتمام المشترك، كما طالب أحد السادة المستشارين

بضرورة وضع نظام أساسي خاص بموظفي المجلس، تثمينا للمجهودات التي يبذلها أطر وموظفي المجلس.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أشاد السيد وزير العدل في مستهل جوابه بالمناقشة القيمة للسيدات والسادة المستشارين، الدالة في عمقها على الرغبة الأكيدة في تطوير أداء المجلس الوطني لحقوق الانسان، في سبيل الإسهام الفعلي في التطور الذي يشهده الوضع الحقوقي بالمغرب، مشددا على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتبر مؤسسة دستورية مستقلة عن البرلمان والحكومة، بما يتماشى مع الدستور والمبادئ المعمول بها دوليا.

وفي نفس السياق، أوضح السيد ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن عمل المجلس مؤطر بالمرجعية الدولية المتمثلة في مبادئ "باريس" و"بلغراد"، حيث تشكل إطارا معياريا للتفاعل المشترك بين مؤسسة البرلمان وباقي الهيئات المهتمة بحقوق الإنسان، ويعتبر المجلس مصدرا مستقلا للمعلومات، وفاعلا أساسيا في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الوطني، مضيفا أن المجلس عضوا في اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، المنوطة بها قياس استقلالية المؤسسات الوطنية وفعاليتها وتصنيفها إلى فئتين(أ)و(ب).

وأبرز في ختام جوابه، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أضحى مؤسسة معترف بها على المستوى الدولي، بحيث أصبحت تقاريره تحظى بالمصداقية والتنويه على

صعيد أجهزة الأمم المتحدة، لا سيما التقرير السنوي لسنة 2020 المعنون بـ"كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد"، الذي يشخص حالة حقوق الإنسان بالمغرب في سياق أزمة الصحة العالمية.

عرض السيد وزير العدل

كلمة السيد وزير العدل

تقديم ميزانية 2022
فصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

في 24 نونبر 2021.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة أمام لجنتكم الموقرة لتقديم التوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة دستورية مستقلة بمقتضى الفصلين 161 و171 من الدستور، ويخضع تنظيمه لأحكام القانون76.15 المتعلق بإعادة تنظيمه ولمبادئ باريس.

وانطلاقا من طبيعة المهام الموكولة للمجلس، فقد اعتمد المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ سنة 1999 في الفئة (أ)، ويسمح هذا التصنيف للمؤسسات الوطنية بالامتياز الحصري بالتفاعل بشكل كامل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

تطبيقا لأحكام القانون 76.15، يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باختصاصات وصلاحيات واسعة، أهمها:

- رصد الانتهاكات والتصدي لحالات خرق حقوق الإنسان، إما تلقائيا أو بطلب ممن يعنيهم الأمر، وذلك بدراستها وتقديم توصيات بشأنها للجهة المختصة؛
- إبداء الرأي في كل قضية يعرضها عليه جلالة الملك في مجال اختصاصاته؛
- إبداء الرأي بمبادرة منه أو بطلب من الحكومة، أو أحد مجلسي البرلمان في شأن مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
- تقديم لكل من مجلسي البرلمان بناء على طلب أي منهما المساعدة والمشورة في مجال تقييم السياسات العمومية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

- رفع تقرير سنوي لجلالة الملك عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب.
- دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها وفي ضوء الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة؛
- تشجيع مواصلة مصادقة المملكة على المعاهدات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان أو الانضمام إليها، والقيام بدراسة مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحقوق الإنسان المحالة عليه.

وطبقا لمقتضيات القانون 76.15 ونظامه الداخلي، يتألف المجلس علاوة على رئيسته من الأمين العام، وأعضاء المجلس ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

كما تشتمل هيكلته على:

- 3 آليات وطنية محدثة لدى المجلس وفقا للمعاهدات التي صادق أو انضم إليها المغرب، وهي: الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل، والآلية الوطنية الخاصة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة.
- 5 لجان دائمة وهي: لجنة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها، ولجنة النهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيز البناء الديمقراطي، ولجنة المناصفة وعدم التمييز والأجيال الجديدة لحقوق الإنسان، ولجنة تنمية العلاقات الدولية والشراكات، ولجنة تتبع فعلية حقوق الإنسان في السياسات العمومية وملاءمة التشريعات.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون ،

يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوا فاعلا في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية، كما يرأس هذه السنة اللجنة الفرعية للاعتماد، ويعمل كعضو في ثلاث آليات أخرى وهي: مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومجموعة العمل المعنية بالهجرة، واللجنة الفرعية المعنية بالشؤون المالية.

مساهمات المجلس على المستوى الإقليمي :

سبق للمجلس أن ترأس الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية، وهو الآن عضو في لجنة الإشراف التابعة لها، كما يرأس مجموعة العمل المعنية بالهجرة، ويشغل منصب عضو في مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، كما يشغل اليوم نائب رئيس الجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية.

على مستوى الاتحاد الافريقي :

يشارك المجلس في العديد من أنشطة الاتحاد الإفريقي لاسيما دورات اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وفي هذا الإطار، عقد المجلس خلال سنة 2020 عدة لقاءات تتمحور حول «الأشخاص في وضعية إعاقة ونطاق الأهلية القانونية»، وحول «حماية حقوق المهاجرين في ظل جائحة كوفيد 19».

على مستوى الأمم المتحدة:

- المساهمة في التقارير الوطنية المقدمة حول مختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب؛

– تقديم تقاريره الموازية بشكل منهجي إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقد أسفرت حصيلة التقارير المقدمة إلى هذه الهيئات منذ سنة 2011 إلى 12 تقريرا؛

– المساهمة في لقاءات موازية وتقديم بيانات شفوية ومكتوبة بشأن قضايا شائكة أو بشأن خلاصات الزيارات التي يقوم بها المقررون الأمميون إلى المغرب في إطار الإجراءات الخاصة.

– المشاركة في دورات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في السنتين الأخيرتين، أصدر المجلس تقريريه السنويين 2019 و2020، طبقا للمادة 35 من القانون 76.15، والذين تم نشرهما بالجريدة الرسمية للمملكة. ويعد التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب، الصادر عن المجلس، إحدى أهم آليات اشتغاله التي تقدم تقييما موضوعيا ومستقلا وتحليلا لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب. وأفرد التقرير السنوي 2020، الصادر في مارس المنصرم، والمعنون "كوفيد 19: وضع استثنائي وتمرين حقوقي جديد"، تحليلا شاملا لأوضاع حقوق الإنسان خلال فترة جائحة كوفيد 19 من خلال اعتماد مقاربة تتوخى مراعاة طبيعة المجلس كمؤسسة مستقلة وتعددية.

وبصفته آلية انتصاف فعالة وسهلة الولوج، يستمر المجلس في أداء مهامه في حماية حقوق الإنسان والوقاية من انتهاكها، عبر تلقي ومعالجة الشكايات، وتتبع ورصد أوضاع حقوق الإنسان، وزيارة المؤسسات السجنية. وقد عالج المجلس سنة 2020 أزيد من 2500 شكاية، وقام ب 57 زيارة للمؤسسات السجنية وباقي أماكن

الحرمان من الحرية، وأصدر أزيد من 220 توصية للجهات المختصة في المواضيع ذات الصلة.

وأصدر المجلس مذكرة حول فعلية الحقوق والحريات بالمغرب في النموذج التنموي الجديد، كما ساهم في تعزيز منظومة حقوق الإنسان من خلال إصدار ملاحظاته بشأن مشاريع القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان سواء بمبادرة منه أو بطلب من البرلمان وهي على سبيل المثال: مشروع قانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمتاحف وبإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف....

السيدات والسادة المستشارون المحترمون ؛

تطبيقا لأحكام المادة 3 من القانون 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس، ولأحكام القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، قام المجلس بملاحظة الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية التي عرفتها بلادنا خلال هذه السنة، وفي هذا الإطار قام المجلس بتعزيز قدرات واعتماد أزيد من 19 جمعية دولية و44 جمعية وطنية، كما عبأ المجلس أزيد من 568 ملاحظة وملاحظ. وقد أصدر المجلس صبيحة يوم 9 شتنبر تقريرا أوليا بخصوص ملاحظته للانتخابات.

وطبقا لمبادئ بلغراد، وقع المجلس مذكرتي تفاهم مع رئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك من أجل ترسيخ مقاربة مبنية على حقوق الإنسان في

عمل المؤسسة التشريعية، كما واكب المجلس مختلف النقاشات التي جرت بالبرلمان حول مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان.

كما حرص المجلس على مواصلة تفاعله مع الحكومة في مختلف المستويات ومع مختلف القطاعات سواء بشأن المشاركة في اللقاءات والندوات أو بتقديم آرائه ومواقفه في القضايا المعروضة للتداول، أو بخصوص الشكايات أو بخصوص تنفيذ ما تبقى من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وواصل المجلس علاقات تفاعله مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية سواء فيما يتعلق بمعالجة الشكايات وإحالة النتائج المتوصل إليها إلى النيابة العامة، أو المساهمة في تعزيز قدرات قضاة النيابة العامة في مجال حقوق الإنسان.

ويقيم المجلس كذلك عدة علاقات مع جمعيات المجتمع المدني بهدف التفاعل المنتظم والبناء معها، وتعزيز قدراتها كي تضطلع بأدوارها الدستورية على نحو فعال.

السيد الرئيس، حضرات السيدات والسادة،

اعتمدت الجمعية العامة للمجلس خطته الاستراتيجية 2022 – 2024، والتي تهدف إلى الاشتغال بمقاربة مبنية على الوقاية من الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبشعار فعلية الحقوق والحريات.

في إطار مواصلة أداء مهامه واختصاصاته، واعتمادا على خطته الاستراتيجية، سيعمل المجلس على:

- تكريس ريادته على المستويين الإقليمي والدولي.
- المساهمة في بناء قدرات الفاعلين من خلال معهد الرباط – ادريس بنزكري لحقوق الإنسان.
- تطوير آليات التسيير والتدبير داخل المجلس.

- تكريس سياسة القرب في أعمال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان
- متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام المادة 3 من القانون 76.15، يعد المجلس شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام، ويتمتع بهذه الصفة بكامل الأهلية القانونية وبالاستقلال الإداري والمالي، وتسري عليه النصوص الدستورية ومبادئ باريس، وفي هذا الإطار يجب أن يوفر له مستوى ملائم من التمويل لضمان قدرته على تحديد أولوياته وأنشطته **بشكل حر**، وأن تكون له القدرة على تخصيص الأموال حسب أولويته، وضمان التمويل الكافي إلى درجة معقولة لتحقيق التحسن التدريجي والمطرد في عملياته والاضطلاع بولايته.

وينبغي أن يغطي التمويل الكافي المقدم من الدولة ما يلي كحد أدنى:

- مخصصات مالية لمقرات المؤسسة؛
- المرتبات والمزايا الممنوحة لموظفي المجلس على غرار المؤسسات المستقلة الأخرى.
- تعويضات لعضوات وأعضاء المجلس؛
- إنشاء نظام جيد للاتصالات؛
- تخصيص موارد كافية لتغطية أنشطة المجلس.

وعندما تسند الدولة للمجلس مهام إضافية، ينبغي أن توفر له مواد موارد إضافية للاضطلاع بولايته على نحو فعال.

وفي الختام، تجدون مشروع ميزانية المجلس برسم السنة المالية 2022، والتي بقيت في نفس مستوى الميزانية المرصودة إليه في قانون المالية لسنة 2021، نظرا

للإكراهات التي تواجهها الدولة في تدبير ميزانيتها العامة المتعلقة بمخلفات جائحة كوفيد 19.

شكرا لحسن إصغائكم

الملحق:
أوراق إثبات الحضور

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين برسم السنة المالية

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 نونبر 2021 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 04
الساعة : من 21:55 إلى 17h30

عدد الحاضرين في اللجنة : 19
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 10
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 6
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 58.82 %
المدة الزمنية : 4 ساعات و 25 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	تعذر
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين برسم السنة المالية

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 نونبر 2021 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين برسم السنة المالية

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 نونبر 2021 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلال للوحدة والمعاصرة	
هدى الملوك	الفريق التجمع الوطني للحرية	
الكثيري عبد الله	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
الشيخ أحمد وادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
فاطمة الحساني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
محمد البكوري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
عابد باري	فريق التجمع الوطني للأحرار	
المصطفى الرميلي	مستقل مجموعة ع و ح م	
خالد السعيدي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 10
الساعة : من 10h00 إلى 13h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 7
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 9
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 41,17
المدة الزمنية : 3 ساعات

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022.
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
الرئيس عبد الرحمان	الحركة الشعبية	
السيد احمد ادبرا	ف الاصالة والمعاصرة	
وجيه عدي	فريق الحالة المعاصرة	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: تقديم مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 06
الساعة : من 16h35 إلى 15h10

عدد الحاضرين في اللجنة : 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 6
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 35,29
المدة الزمنية : ثلاث ساعات و خمس وعشرون دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: تقديم مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: تقديم مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 24 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
لحسن الحسناوي	الأصالة والمعاصرة	
المرابط كمار	الأصالة والمعاصرة	
ويحيى محمد	" " "	
علوش بوشعيب	الاتحاد المغربي للشغل	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 07
الساعة : من 10h10 إلى 12h45

عدد الحاضرين في اللجنة : 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 5
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : %30
المدة الزمنية : ساعتان و 35 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المصطفى الدحماني	العدالة والتنمية	
خالد السطي	UNTM	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
علوي لبنى	UNTM	
حليمة البريشي	الفالة والمعاصرة	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2022 ودراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 08
الساعة : من 18h40 إلى 21h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 8
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 5
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 11
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 33,33
المدة الزمنية : 3 ساعات و 00 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2022 ودراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم السنة المالية 2022 ودراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 51.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
لحسن الحساوي	الأصالة والمعاصرة	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
العربي بلقاسم	الأصالة والمعاصرة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 29 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 09
الساعة : من 15h00 إلى 18h10

عدد الحاضرين في اللجنة : 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 9
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 47,05 %
المدة الزمنية : 3 ساعات و10 د

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 29 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 29 نونبر 2021 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المرابط الكفاري	الأصالة والمعاصرة	
عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مريم الحلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
خالد السهلي	UNTM	
وحيد عدي	الأصالة والمعاصرة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 30 نونبر 2021 بعد الجلسة العامة.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 10
الساعة : من 17h30 إلى 21h20

عدد الحاضرين في اللجنة : 19
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 9
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 53%
المدة الزمنية : 3 ساعات و 50 دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 30 نونبر 2021 بعد الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
LA COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة العدل، المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 30 نونبر 2021 بعد الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
علوي لبنى	UNTM	
بوراع محمد	حزب الاستقلال	
حلمي محمد	حزب الاستقلال	
الادريسي فاطمة	الاتحاد العربي للشغل	
فاطمة زكاغ	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
ويحيى عدي	الاصالة والمعاصرة	
المصلي الرحماني	مسقف مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة	
لحسن الحساوي	الاصالة والمعاصرة	
مشاركم لحبيب	التجمع الوطني للأحرار	
جواد الهلالي	التجمع الوطني للأحرار	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 03 دجنبر 2021.

الولاية التشريعية : 2021 -2027
السنة التشريعية : 2021-2022
دورة : أكتوبر 2021
اجتماع رقم : 12
الساعة : من 12h30 إلى 18h15

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 12
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 4
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 70,58%
المدة الزمنية : 15 د ق

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد عبد عزيز مكنيف	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الأولى	السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابعة	السيدة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الخامس	السيد عبد الإله حيضر	الفريق الاشتراكي	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد الكرش خليهن	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعد المقرر	السيد الطيب الموساوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2022.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 03 دجنبر 2021

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد محمد حنين	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد إبراهيم أخراز	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد بوشعيب عمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد عزيز مهذب	الفريق الحركي	
السيد محمد بن فقيه	مجموعة العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة	